عمادة الدراسات العليا
جامعة القدس

واقع الالتزام بمعياري المحاسبة الدوليين 32 و 39 في إدارة المحافظ الاستثمارية للمصارف العاملة في الأراضي الفلسطينية

أسامة كامل مصطفى حرز الله

رسالة ماجستير

القدس – فلسطين

1431 هـ / 2010 م

واقع الالتزام بمعياري المحاسبة الدوليين 32 و 39 في إدارة المحافظ الاستثمارية للمصارف العاملة في الأراضي الفلسطينية

إعداد:

أسامة كامل مصطفى حرز الله

بكالوريوس محاسبة من الجامعة الأردنية – الأردن

المشرف: الدكتور فادي قطان

قدمت هذه الرسالة استكمالا لمتطلبات درجة الماجستير في المحاسبة والضرائب

معهد الإدارة والاقتصاد – عمادة الدراسات العليا

جامعة القدس

1431 هـ / 2010 م

جامعة القدس
عمادة الدراسات العليا
معهد الإدارة والاقتصاد
برنامج المحاسبة والضرائب

إجازة الرسالة

واقع الالتزام بمعياري المحاسبة الدوليين 32 و 39 في إدارة المحافظ الاستثمارية للمصارف العاملة في الأراضي الفلسطينية

اعداد الطالب : أسامة كامل مصطفى حرز الله
الرقم الجامعي : 20420048

المشرف: الدكتور فادي قطان

نوقشت هذه الرسالة وأجيزت بتاريخ: 10/10/2010 م من أعضاء لجنة المناقشة المدرجة أسماؤهم وتواقيعهم:

1. رئيس لجنة المناقشة: د. فادي قطان التوقيع:.....
2. ممتحنا خارجيا : د. محمود حداد التوقيع:.....
3. ممتحنا داخليا : د. إبراهيم عتيق التوقيع:.....
4. ممتحنا داخليا : د. عفيف حمد التوقيع:.....

القدس – فلسطين

1431 هـ / 2010 م

بسم الله الرحمن الرحيم

"....يرفع الله الذين آمنوا منكم والذين أوتوا العلم درجات والله بما تعملون خبير"

صدق الله العظيم

(المجادلة، آية رقم 10)

الإهداء

الى روح والدي رحمه الله

الى والدتي، تحية بر واكبار

الى زوجتي، رفيقة دربي

الى أولادي، يزن، رزان، يزيد، تحية حب واعتزاز

الى أخوتي وأخواتي، احتراما ووفاء

الى أساتذتي وزملائي واصدقائي، عرفانا وتقديرا

أسامة كامل مصطفى حمزالله

إقرار:

أقر أنا معد الرسالة بأنها قدمت لجامعة القدس، لنيل درجة الماجستير، وأنها نتيجة أبحاثي الخاصة، باستثناء ما تم الاشارة له حيثما ورد، وأن هذه الدراسة، أو أي جزء منها، لم يقدم لنيل درجة عليا لأي جامعة أو معهد آخر.

التوقيع : .....

الإسم : أسامة كامل مصطفى حرز الله

التاريخ : 10/10/2010

شكر وتقدير

بعد الشكر لله تعالى، انه ليسعدني ويشرفني، أن أتقدم بوافر الشكر وعظيم الامتنان الى الأستاذ الفاضل الذي أشرف على هذه الرسالة الدكتور فادي قطان، وساعدني وغمرني بفضله وعلمه وعطائه لإنجاز هذه الرسالة، داعيا الله أن يبقيه منارة في طريق العلم.

كما أتقدم بجزيل الشكر والعرفان الى الاستاذ الكريم الدكتور محمود الجعفري – مدير معهد الإدارة والاقتصاد في جامعة القدس الذي كانت ارشاداته وتوجيهاته عمودا أساسيا في إخراج هذه الرسالة وإنجازها.

وأتقدم بالشكر أيضا لكافة أعضاء الهيئة التدريسية في معهد الادارة والاقتصاد تقديرا لعطاءهم ورعايتهم لي ولكافة طلبة الدراسات العليا في جامعة القدس. والشكر موصول لأعضاء لجنة المناقشة السادة الأفاضل الدكتور ابراهيم عتيق والدكتور عفيف حمد والدكتور محمود حداد.

كما أشكر السادة الأفاضل الذين حكموا استبانة الدراسة الدكتور نضال صبري والدكتور أنيس الحجة من جامعة بيرزيت والدكتور سليمان العبادي من الجامعة العربية الأمريكية، حيث كان لملاحظاتهم القيمة الأثر الكبير في إثراء هذه الدراسة. وكذلك كل الشكر لزملائي في القطاع المصرفي وسلطة النقد الفلسطينية وشركة إرنست و يونغ وشركة سابا وشركاهم لتدقيق الحسابات، الذين استجابوا لتعبئة استبانة البحث بجدية وعناية فائقة وقدموا لهذه الدراسة معلومات مفيدة.

ولا أنسى أن أشكر زوجتي وأولادي ووالدتي وأخوتي وأخواتي وأهلي جميعا،الذين وقفوا الى جانبي وساعدوني وقدموا لي كل العون والتشجيع لانهاء هذه الرسالة.

جزاكم الله جميعا خير جزاء،،،

الباحث

أسامه حرز الله

الملخص

تؤثر الأدوات المالية بشكل جوهري على حركة الاقتصاد، وقد ساهم التقدم التكنولوجي والإداري في زيادة وتنوع وابتكار العديد من الأدوات المالية بما يتلاءم ويلبي حاجات استثمارية، ومالية، وفي المقابل فقد شكلت هذه الأدوات المالية المبتكرة تحديات كبيرة أمام النظم المحاسبية ومشرعي المعايير المحاسبية وذلك فيما يتعلق بكيفية التقرير عنها والاعتراف بها وقياسها بطريقة عادلة وبجودة مقبولة.

تطرقت الدراسة إلى الإرباكات التي نتجت عن إصدار معايير المحاسبة الدولية الخاصة بالأدوات المالية والتحديات المتعلقة بتبني هذه المعايير لغايات إعداد التقارير عن الأدوات والاستثمارات المالية وفقا لمتطلبات هذه المعايير. وسعت اللجنة التأسيسية لمعايير المحاسبة الدولية خلال العشرين سنة الماضية إلى تطوير معايير شامله وذات جودة وشفافية عالية لمعالجة التحديات الأساسية الخاصة بالأدوات المالية من حيث العرض والإفصاح والاعتراف والقياس، وبالفعل فقد صدر المعيار المحاسبي الدولي رقم (IAS 32) والذي يعالج جانبي العرض والإفصاح، وكذلك صدر المعيار رقم (IAS 39) الخاص بالاعتراف والقياس، كما صدر في نهاية العام 2005 معيار الاقرار المالي رقم (IFRS 7) الذي انفرد بمعالجة الإفصاح وبقي المعيار (IAS 32) منفرداً بمعالجة العرض.

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة مدى تطبيق معايير المحاسبة والإقرار المالي الدولية في القطاع المصرفي الفلسطيني وبشكل خاص تطبيق المعايير الخاصة بالأدوات المالية التي تؤثر على جوانب العرض والإفصاح والاعتراف والقياس للأصول والاستثمارات المالية، وذلك في ظل قرار سلطة النقد الفلسطينية تبني تطبيق معايير المحاسبة الدولية وتعميم ذلك على المصارف العاملة في فلسطين.

أظهرت الدراسة في الجانب النظري منها أهمية ومزايا تطبيق معايير المحاسبة والاقرار المالي الدولية في الأراضي الفلسطينية، كما استعرضت الدراسة مراحل تطبيق هذه المعايير في دول العالم والمنافع التي تعود على المستثمرين والاقتصاد.

في الجانب التحليلي تم استخدام البرنامج الإحصائي SPSS لتحليل البيانات التي تم الحصول عليها من خلال الاستبانة التي وزعت على عينة الدراسة المتمثلة في المصارف العاملة في الأراضي الفلسطينية.

توصلت الدراسة إلى عدة نتائج من أهمها: التزام المصارف العاملة في الأراضي الفلسطينية بتطبيق معايير المحاسبة الدولية والمعايير الخاصة بالأدوات المالية والتي تؤثر في عملية تقييم محفظة الاستثمارات المالية لدى هذه المصارف، وأن خضوع المصارف لرقابة سلطة النقد الفلسطينية له أثر كبير في زيادة الإلتزام بتطبيق معايير المحاسبة الدولية، كما توصلت الدراسة إلى أن تطبيق معايير الأدوات المالية يؤثر على قيمة الأصول والأرباح والخسائر للمصارف العاملة في الأراضي الفلسطينية.

أوصت الدراسة بزيادة التعاون بين سلطة النقد الفلسطينية والمصارف في الأراضي الفلسطينية حول آليات تطبيق معايير المحاسبة والإقرار المالي الدولية بحيث يتم التأكد من جاهزية المصارف لعملية التطبيق من النواحي البشرية والفنية والتكنولوجية، وأن تتم ترجمة المعايير بطريقة سهلة تناسب مستوى المحاسب وبعيداً عن الترجمة الحرفية التي تؤثر سلبا عند التطبيق، كما أوصت الدراسة بمتابعة البرامج التعليمية في الجامعات والمعاهد الفلسطينية بحيث يتم تحديثها بما يصدر أو يعدل من المعايير، وزيادة مستوى التدريب والتأهيل للمحاسبين والمختصين بإعداد القوائم المالية للمصارف لمواكبة التطور في مجال معايير المحاسبة والاقرار المالي الدولية، وأن يتم عمل دراسات وندوات وورشات عمل من قبل الجامعات والمعاهد والجمعيات المهنية المتخصصة في المحاسبة والتدقيق وذلك حول المعايير الخاصة بالأدوات المالية وإصدار نشرات خاصة بآليات التطبيق.

Abstract:

Financial instruments fundamentally affect the economy, technological and administrative progress has contributed to increasing innovation and diversity of financial instruments suited to the investment and financial needs, and in turn these innovative financial instruments posed a serious challenge for accounting systems and the drafters of accounting standards regarding how to report, disclose, recognize and measure these instruments in a fair and acceptable manner.

This study addressed the confusion caused by the issuance of International Accounting Standards for financial instruments and the challenges that faced adopting these standards and reporting on these financial and investment instruments in accordance with the requirements of these standards. The International Accounting Standards Committee sought during the past 20 years to develop comprehensive standards, of high quality and transparency to address key challenges, in presentation, disclosure, recognition and measurement of financial instruments. IAS 32 – was issued to addresses issues of presentation and disclosure; IAS 39 – was issued to address recognition and measurement; and at the end of 2005 IFRS 7, which addressed the specific issue of disclosure and kept IAS 32 only to address presentation.

Objective of this study is to determine whether the international accounting standards and international financial reporting standards applied in the Palestinian banking sector and in particular the application of the standards related to financial instruments, affecting presentation, disclosure, recognition and measurement of financial assets and investments, in light of the Palestinian Monetary Authority decree to adopt the international accounting standards, and circulate that to banks operating in the Palestinian Territories.

The theoretical aspect of this study showed the importance and benefits of the application of international accounting and financial reporting standards in the Palestinian Territories, and reviewed stages of implementing these standards in the countries of the world, and the benefits to investors and the economy.

For the analytical aspects the SPSS statistical program was used to analyze the data obtained through a survey which was distributed to the banks in the Palestinian Territories.

Several results were reached, the most important of which were the obligation of banks operating in the Palestinian Territories applying international accounting standards and the standards for financial instruments which affects the valuation of financial investment portfolio of these banks, and the regulation of banks under the control of the PMA has a great deal of influence in increasing the commitment of implementing the international accounting

standards, another result of the study was, that implementing the international accounting standards has an effect on the value of the assets, profit and loss of the banks operating in Palestinian Territories.

This study recommended increased cooperation between the PMA and banks in the Palestinian Territories on mechanisms for application of international accounting and financial reporting standards as would assure the readiness of banks to implement these standards in terms of human, technical and technological resources, and ensure that the standards be easily translated to a level understood by accountants and to avoid literal translation that would impact negatively upon application. The study also recommended the follow-up of education programs at universities and institutes to update them to include new or updated standards, and increase the level of training and qualification for accountants and financial professionals who prepare financial statements of banks to keep abreast of evolving standards of international accounting and financial reporting standards, and to encourage studies, seminars and workshops by universities, institutes and professional associations specializing in accounting and auditing on standards for financial instruments and issuing special bulletins for the application of these standards.

الفصل الأول

الاطار العام للدراسة

1.1 مقدمة:

شهد علم المحاسبة تطورا ملحوظا خلال الربع الأخير من القرن العشرين، وذلك نتيجة للعديد من التغيرات العالمية التي أثرت على الاقتصاد العالمي كتحرير التجارة، واتساع أسواق رأس المال، والتقدم التكنولوجي، وأدى ظهور الاقتصاديات المفتوحة وبالتالي الشركات متعددة الجنسيات إلى إنشاء الأسواق المالية التي تتم فيها العمليات المالية على مستوى عالمي، ورافق ذلك تعديل وتحديث قوانين الاستثمار وكيفية التعامل مع رؤوس الأموال الأجنبية وذلك للمساعدة في جذب الاستثمارات الأجنبية، ويعتبر نمو حركة الاستثمارات المالية عبر كثير من الدول، والحاجة لحماية هذه الاستثمارات من أهم الأسباب وراء الضغوط الدولية لتبني مجموعة واحدة من المعايير المحاسبية (المعايير الدولية) والتي توفر للمستثمرين في أي دولة قوائم مالية أعدت بمعايير ذات جودة عالية ومقبولة عالميا وتتصف بالقابلية للمقارنة بصرف النظر عن دولة الشركة المصدرة لهذه القوائم المالية.

والمحفظة الاستثمارية عبارة عن أصل مالي من أصول المصرف وتمثل ذلك المبلغ المستثمر في مجالات مختلفة سواء على شكل أسهم أو سندات أو مشتقات مالية أو عقود آجلة. وقد تكون هذه الاستثمارات لصالح المصرف أو لصالح عملاءه، حيث يتم تشكيل صناديق استثمارية يتولى المصرف ادارتها ويضع السياسات العامة للاستثمار من حيث المجالات التي يستثمر بها الصندوق والحد الادنى للاستثمار والعائد المتوقع وسياسة توزيع الأرباح...الخ. ومن أهم أهداف هذه الصناديق تجميع مساهمات الأفراد الذين لا يستطيعون إدارة أموالهم نتيجة لصغر حجم أموالهم أو لعدم توفر الوقت والخبرة في طرق الإستثمار.

وتجدر الإشارة إلى عناصر مهمة في بناء وإدارة المحفظة الإستثمارية ترتكز بشكل أساسي على بيان السياسة الإستثمارية أو وضع خطة الإستثمار والتي تعتبر خارطة الطريق ودليل المستثمر من حيث أهدافه الإستثمارية ومحدداته ونوع ومستوى المخاطر التي يستعد لتحملها. ودراسة السوق والاتجاهات المستقبلية والتي من خلالها يتم تحديد استراتيجية الإستثمار والتي

تتطلب متابعة مستمرة وتحديث يتلائم والتغيرات في الظروف الصناعية والسياسية والاجتماعية، وتكوين المحفظة بين فئات الأصول والأوراق المالية المختلفة، وأخيرا المتابعة وتقييم الأداء من خلال مقارنة النتائج بالتوقعات والتي قد تؤدي إلى تعديل استراتيجة الإستثمار.

وهناك محددات للإستثمار تؤثر في بناء خطة الإستثمار ومن أهم هذه المحددات احتياجات السيولة والأفق الزمني والعوامل أو الإعتبارات الضريبية.

وفيما يتعلق باستراتيجيات إدارة المحفظة فلا بد من الإشارة إلى طريقتين، الأولى هي الإدارة الساكنة والتي من خلالها يتم شراء الأسهم والإحتفاظ بها ضمن خطة طويلة المدى، ولإستراتيجية الإدارة الساكنة عدة أساليب ومنها أسلوب المحاكاة الكاملة حيث يشكل المستثمر محفظة مشابهة تماما لمؤشر الأسعار أي أنه يتم شراء نفس الأسهم المكونة للمؤشر بنفس النسب التي يعتمدها المؤشر أيضا. والأسلوب الثاني هو أسلوب المعاينة، والذي يعني أن يقوم المستثمر باختيار عينة من الأسهم الممثلة في المؤشر، وذلك لتلافي عيوب أسلوب المحاكاة الكامل. والأسلوب الثالث هو أسلوب الإنتقاء، حيث يختار المستثمر مجموعة من الإستثمارات الإستراتيجية ليتم شراؤها والاحتفاظ بها لفترة طويلة معتمدا على ما توفره هذه الإستثمارات من أرباح موزعة وارتفاعات في قيمتها السوقية.

والطريقة الثانية المتعلقة باستراتيجيات إدارة المحفظة هي الإدارة المتحركة أو النشطة حيث يلجأ المستثمر في هذه الطريقة إلى تغيير مكونات المحفظة لتحقيق عوائد أعلى من العوائد التي تحققها محفظة السوق ككل ويتم اتباع هذه الطريقة عندما يكون المستثمر على قناعة بأن الأسهم في السوق مقيمة بأقل من قيمتها العادلة، ولهذه الطريقة أيضا أساليب ومنها أسلوب توقيت السوق حيث يغير المستثمر بين الأسهم والسندات اعتمادا على تنبؤاته لاتجاهات السوق، والأسلوب الثاني هو الأسلوب القطاعي حيث يقوم بنقل استثماراته بين الشركات المدرجة حسب القطاع الذي تنتمي إليه وذلك أيضا وفقا لتوقعاته لاتجاهات السوق، أما الأسلوب الثالث فهو أسلوب البحث عن الأسهم حيث يقوم المستثمر بتحليل الأسهم المدرجة ويتجه إلى الأسهم المسعرة بأقل من قيمتها العادلة[1].

[1] ربابعة، عبد الرؤوف، 2010، "بناء المحافظ الإستثمارية وإدارة الإستثمار في الأسهم بين العوائد والمخاطر، موسوعة الإقتصاد والتمويل الإسلامي.

ومن الجانب المحاسبي فإن معايير المحاسبة الدولية وبشكل خاص المعايير الخاصة بالأدوات المالية (IAS 32, IAS 39, IFRS 7) وضعت آلية معينة للإفصاح عن هذه الإستثمارات والإعتراف بها وكيفية عرضها وقياسها عند نهاية كل فترة مالية. ولا بد من الإشارة هنا إلى أن الميزانية العمومية المجمعة للمصارف العاملة في الأراضي الفلسطينية كما في نهاية العام 2009 شهدت نموا ملحوظا في الإستثمار في محافظ الأوراق المالية الخاضعة لمعايير المحاسبة الدولية[1] (IAS 32, IAS 39, IFRS 7)، حيث سجلت ارتفاعا بمقدار 324 مليون دولار بنسبة 160% لتصل إلى 527 مليون دولار مقارنة مع 203 مليون دولار في نهاية العام 2008 وهذا يزيد من أهمية فهم هذه المعايير والتأكد من الإلتزام بتطبيقها. وقد تضمنت الدراسة خلال الفصل الثالث شرحا لآلية تصنيف الاستثمارات المالية في المصارف حسب نوعها والغاية منها وذلك وفقا لما نصت عليه معايير المحاسبة الدولية المذكورة أعلاه.

وقد شهدت السنوات الأخيرة ومنذ بداية العقد الأخير من الألفية الثانية، استخدام وتطور العديد من الأدوات المالية في كثير من دول العالم. ولذلك فقد بدأت جهود المختصين بإعداد وصياغة معايير المحاسبة الدولية لتطوير معايير شاملة لمواجهة هذا التحدي، حيث تظافرت جهود لجنة معايير المحاسبة الدولية (IASC) مع المعهد الكندي للمحاسبين القانونيين (CICA) وهيئة الأوراق المالية الدولية (IOSCO) لوضع الأسس اللازمة لإصدار معايير محاسبية حول القياس، الإعتراف، العرض، والإفصاح عن الأدوات المالية[2] وجاء ذلك على مرحلتين، حيث تكللت نتائج هذه الجهود بإصدار المعيار المحاسبي الدولي رقم 32 (المرحلة الأولى) والذي يعالج قضايا العرض والإفصاح، وقد صدر هذا المعيار عام 1995 وبدأ تطبيقه في كانون الثاني 1996، أما في المرحلة الثانية فقد صدر المعيار المحاسبي الدولي رقم 39 في نهاية عام 1998 والذي يعالج قضايا القياس والإعتراف للأدوات المالية وبحيث يبدأ تطبيقه اعتبارا من كانون الثاني 2001، وتضمنت هذه الدراسة من خلال صفحات الفصل الثالث شرحا وافيا لهذين المعيارين بالإضافة الى معيار الإقرار المالي الدولي رقم 7 الذي أصبح منفردا بمعالجة موضوع الإفصاح في البيانات المالية.

وتعتبر التقارير المالية للمصارف من أهم الوسائل للحكم على سلامة وصحة وضع المصرف المالي ومدى قدرته على الوفاء بالتزاماته تجاه المودعين والذين يتم استخدام أموالهم في

---

[1] جمعية البنوك في فلسطين، دراسات مصرفية 2009

[2] Khoury, Naim, "Accounting for Financial Instruments", The Arab Bank Review, April 2001, Vol 3, P1.

استثمارات المصرف على اختلاف أنواعها ومنها الاستثمار في الأدوات المالية التي شهد العالم طفرة هائلة في استخدامها.

وقد ناقشت معايير المحاسبة الدولية موضوع الاستثمارات بشكل عام والاستثمارات المالية بشكل خاص من خلال عدة معايير دولية والتي سيتم التعرض لها خلال فصول الرسالة، وقد عالجت فقرات المعيار الدولي رقم 39 الجزء المتعلق بتقييم الاستثمارات المالية وفقا للقيمة العادلة والتي تعتبر مضمون أو جوهر هذا المعيار، وبذلك فقد انتهت نظرية التكلفة التاريخية في تقييم هذا البند الأساسي من بنود قائمة المركز المالي. وهناك العديد من الدراسات التي أشارت إلى التطور في تقييم قوائم المركز المالي للمصارف التجارية منذ القرن التاسع عشر خصوصا في بريطانيا[1]، إلا أن الأثر الفعلي لهذا التقييم على القوائم المالية لم يظهر قبل عام 2000 وهو عام بداية تطبيق المعيار الدولي رقم 39.

2.1 هدف الدراسة:

تهدف الدراسة إلى تحديد مدى التزام المصارف العاملة في الأراضي الفلسطينية بتطبيق معايير المحاسبة الدولية الخاصة بالأدوات المالية (IAS 32, IAS 39) والتي تختص بالعرض والافصاح والاعتراف وقياس المحافظ الاستثمارية لهذه المصارف.

كما سيتم التحقق من خلال هذه الدراسة فيما اذا كان الإلتزام بمعايير المحاسبة الدولية الخاصة بالأدوات المالية (IAS 32, IAS 39) يؤثر على حجم أصول المصارف وعلى قيمة أرباحها وخسائرها.

3.1 أهمية الدراسة:

تتضح أهمية الدراسة من أهمية موضوع المحاسبة عن الأدوات المالية والذي زاد وبرز الاهتمام العالمي به في السنوات الأخيرة وما رافق ذلك من التزامات ألقيت على كاهل لجنة معايير المحاسبة الدولية حيث أصدرت المعيار المحاسبي الدولي رقم (39) "الأدوات المالية: الاعتراف والقياس" والذي عالج القضايا المتعلقة بالأدوات المالية من حيث طبيعتها وأنواعها

---

[1] Robert P. Gray, Research Note: Revisiting Fair Value Accounting — Measuring Commercial Banks' Liabilities, 2003, Vol. 39.

وتسجيلها والإفصاح عنها في القوائم المالية، وقد تعرض هذا المعيار إلى نقاشات حادة وجدل واسع ما بين مؤيد ومعارض[1] وذلك لما أحدثه من تغيير كبير في عملية المحاسبة عن الأدوات المالية وأثر جوهري على القوائم المالية، وكذلك اعتبر البعض أن تطبيق هذا المعيار قد تم دون تحضير وتأهيل كافي، وفي الأراضي الفلسطينية فقد أصدرت سلطة النقد الفلسطينية تعميمها للمصارف العاملة بضرورة تبني هذا المعيار على البيانات المالية لعام 2001.

4.1 مشكلة الدراسة:

تكمن مشكلة البحث في صعوبة فهم القوائم المالية للمصارف إذا ما أعدت وفقاً لمبادئ أو معايير محاسبية غير تلك المعتمدة دوليا، خصوصا بالنسبة للشركات الدولية القابضة والتي لها وجود أو فروع في أكثر من دولة ويتوجب عليها إصدار بيانات مالية موحدة.
كما أن عدم الإلتزام بمعايير الأدوات المالية (IAS 32, IAS 39) والتي تختص بالمعالجة المحاسبية لعمليات الشركات المرتبطة بالاستثمارات والمشتقات والأدوات المالية، يؤثر في عملية التصنيف والإفصاح والإعتراف وقياس هذه الإستثمارات والأدوات المالية من حيث تقييمها في الميزانية العمومية وأثر هذا التقييم على الأرباح والخسائر للمصارف العاملة في الأراضي الفلسطينية، وبالنتيجة فإن هذا قد يعيق المستثمر ويشككه في دقة أو صحة قراره للدخول في هذه الإستثمارات التي لا تخضع لمعايير الأدوات المالية.

5.1 فرضيات الدراسة :

1. لا توجد فروق معنوية ذات دلالة إحصائية في الأدوات المالية المحددة من المصارف العاملة في الأراضي الفلسطينية على أنها خاضعة لمعايير المحاسبة الدولية (IAS 32, IAS 39, IFRS7).
2. لا توجد فروق معنوية ذات دلاله إحصائية في عرض الأدوات أو الاستثمارات المالية في القوائم المالية للمصارف العاملة في الأراضي الفلسطينية ومتطلبات معيار المحاسبة الدولي رقم IAS32.

[1] محمد مطر وآخرون، العلاقة المتبادلة بين معايير القيمة العادلة والأزمة المالية العالمية، بحث مقدم للمؤتمر العلمي الثالث، جامعة الاسراء، نيسان 2009، ص3.

3. لا توجد فروق معنوية ذات دلاله إحصائية في الإفصاح عن الأدوات أو الاستثمارات المالية في القوائم المالية للمصارف العاملة في الأراضي الفلسطينية ومتطلبات معيار المحاسبة الدولي رقم IAS 32.
4. لا توجد فروق معنوية ذات دلاله إحصائية في الاعتراف بالأدوات المالية في القوائم المالية للمصارف العاملة في الأراضي الفلسطينية ومتطلبات معيار المحاسبة الدولي رقم IAS 39.
5. لا توجد فروق معنوية ذات دلاله إحصائية في قياس الأدوات المالية في القوائم المالية للمصارف العاملة في الأراضي الفلسطينية ومتطلبات معيار المحاسبة الدولي رقم IAS39.
6. لا توجد فروق معنوية ذات دلاله إحصائية في تطبيق معايير المحاسبة الدولية الخاصة بالأدوات المالية وحجم أصول المصارف العاملة في الأراضي الفلسطينية.
7. لا توجد فروق معنوية ذات دلاله إحصائية في تطبيق معايير المحاسبة الدولية الخاصة بالأدوات المالية وقيمة أرباح وخسائر المصارف العاملة في الأراضي الفلسطينية.

6.1 محددات الدراسة:

عدم القدرة على توسيع حجم عينة الدراسة نظراً لمحدودية الأفراد الذين لديهم القدرة على الإجابة على أسئلة الاستبانة الخاصة بالأدوات المالية علما بأن عينة الدراسة شملت كافة المصارف (مجتمع الدراسة).

7.1 الدراسات السابقة :

1.7.1. الدراسات باللغة العربية:

1 -دراسة علا زلموط (2003)[1] بعنوان "مدى ملائمة بيانات القوائم المالية للمصارف الأردنية لمعيار المحاسبة الدولي رقم 39 من وجهة نظر المحاسب ومدقق الحسابات الخارجي"

هدفت هذه الدراسة إلى تقييم متطلبات معيار المحاسبة الدولي رقم 39 وإيضاح الفروقات في تطبيقه بين المصارف الأردنية.

---

[1] علا زلموط، مدى ملاءمة بيانات القوائم المالية للمصارف الأردنية لمعيار المحاسبة الدولي (39) من وجهة نظر المحاسب ومدقق الحسابات الخارجي، رسالة ماجستير غير منشورة، عمان، 2003،.

وتوصلت الدراسة إلى العديد من التوصيات ومنها ضرورة تشكيل لجان متخصصة ومؤهلة لدراسة السياسات المحاسبية ومدى ملاءمتها للتطبيق في المصارف الأردنية، وإعادة هيكلة الموجودات والمطلوبات المالية في المصارف وإضافة الحسابات المحاسبية اللازمة إلى هيكل الحسابات المحاسبية المطبقة في المصرف وذلك نتيجة تطبيق هذا المعيار. وكذلك أن يكون دور أكبر للبنك المركزي وهيئة الأوراق المالية في توضيح التعليمات الخاصة بآلية تطبيق معيار المحاسبة الدولي رقم 39.

2 -دراسة علا ياسين (2002)[1] بعنوان "دراسة مقارنة لتطبيقات معيار المحاسبة الدولي 39 في البنوك الأردنية".

هدفت هذه الدراسة إلى الوقوف على كيفية تطبيق البنوك للمعيار (39) وما هو مدى التزامها ببنوده، وأوجه الشبه والاختلاف في تطبيقه فيما بينهما، وذلك من خلال تحليل القوائم المالية للبنوك عينة الدراسة.

وتوصلت الدراسة الى عدد من النتائج المهمة ومنها وجود اختلاف بين الإفصاح عن أثر تطبيق المعيار (39) وقيمة المبالغ الواردة عن أثر المعيار في عام 2001. وأن هناك تباين في عملية تسجيل أرباح المشتقات والمحاسبة عنها في التقرير السنوي والإفصاحات الخاصة بها. وكذلك وجود تباين بين البنوك في عملية تسجيل تدفق نقدي عن أرباح أدوات وموجودات مالية في قائمة التدفقات النقدية.

3 -دراسة نعيم خوري (2001)[2] بعنوان "محاسبة الأدوات المالية" فقد تمت هذه الدراسة في ظل الطفرة الكبيرة في استخدام أنواع شتى من الأدوات المالية.

هدفت الدراسة إلى تحديد وتوضيح المعالجة المحاسبية التي جاء بها معيار المحاسبة الدولي رقم 32 والمعيار رقم 39 فيما يتعلق بالأدوات المالية، كما وضحت الدراسة الفروقات في المحاسبة عن الأدوات المالية فيما بين المعايير الأمريكية والمعايير الدولية وكذلك المعايير في بريطانيا والدول الأوروبية. كما أوضحت الدراسة المفهوم الخاص بالقيمة العادلة والذي يعتبر جوهر المعيار المحاسبي الدولي رقم 39 ومقارنة أثره على البيانات المالية مقارنة مع أثر التكلفة التاريخية التي كانت مطبقة قبل صدور هذا المعيار.

---

[1] علا ياسين، دراسة مقارنة لتطبيقات معيار المحاسبة الدولي 39 في البنوك الأردنية، المؤتمر العالمي المهني الرابع "المحاسبة وتحديات العولمة"، جمعية مدققي الحسابات القانونيين الأردنيين، عمان، أيلول 2002.

[2] نعيم خوري، محاسبة الأدوات المالية، مجلة المدقق، عمان، العدد 46، آذار 2001، ص 4.

وتوصلت الدراسة الى عدد من النتائج ومنها أنه يتوجب تعديل البرامج والأنظمة المالية المحاسبية المتبعة لتتوافق مع متطلبات معيار المحاسبة الدولي رقم 39. وكذلك يتوجب على الشركات القيام بشكل دوري بتحديد القيم العادلة لموجوداتها ومطلوباتها المالية. بالإضافة الى أنه يتوجب توفير حملة توعية للمحاسبين والمسؤولين في الشركات حول هذا المعيار وكذلك نشر معلومات توضيحية سهلة الفهم لقارئ البيانات المالية.

4 -دراسة محمد مطر (1993)[1] بعنوان "أهمية الاتساق في تطبيق معايير المحاسبة الدولية". هدفت الدراسة الى تحديد أبعاد مشكلة التنوع في الممارسات المحاسبية المتبعة على المستوى الدولي. وتحليل وتقييم انعكاسات المشكلة على موضوعية المعلومات التي توفرها البيانات المحاسبية المنشورة في أسواق المال الدولية. وكذلك تشخيص أهم المعوقات التي تحول دون تحقيق الاتساق بين معايير المحاسبة المطبقة بين الدول المختلفة.

وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج وذلك لتحقيق الاتساق المطلوب في الممارسات المحاسبية على المستوى الدولي ومنها أنه لابد من إيجاد آلية دولية لتحقيق هذا الاتساق، على أن تكون هذه الآلية مقبولة قبولاً عاماً من المهنيين في مختلف العالم. وأنه يتوجب توفير مصادر مستقلة لتمويل اللجنة الدولية لمعايير المحاسبة الدولية، لتتخلص من تبعية اتحاد المحاسبين الدوليين. وأن تمارس الجمعيات المهنية في الدول أعضاء اللجنة الدولية الدور المطلوب منها، والذي يتمثل في تجسير الفجوة الواسعة بين المعايير المحلية من جهة والمعايير الدولية من جهة أخرى. وفي الأردن ينبغي إصدار تشريع قانوني رسمي وملزم يدعم قرار جمعية مدققي الحسابات القانونيين الأردنيين، بشأن إلزام المهنيين بتطبيق معايير المحاسبة الدولية إلى حين إصدار معايير محلية.

5 -دراسة عبد الناصر نور وآخرون (2009)[2] بعنوان "العلاقة المتبادلة بين معايير القيمة العادلة والأزمة المالية العالمية".

هدفت الدراسة الى الإطلاع على حيثيات الأزمة المالية العالمية، وفحص مدى صحة الإتهام الموجه لمعايير المحاسبة الخاصة بالقيمة العادلة بأنها كانت السبب الرئيس وراء

---

(1) محمد مطر، "أهمية الاتساق" في تطبيق معايير المحاسبة الدولية"، أبحاث اليرموك، المجلد التاسع، العدد الرابع، ص 118.

(2) عبدالناصر وآخرون، العلاقة المتبادلة بين معايير القيمة العادلة والأزمة المالية العالمية، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، العدد 20، بغداد، 2009، ص 27.

حدوث هذه الأزمة، وأيضا الإطلاع على جميع الإجراءات والتدابير المتخذه من قبل مجلس معايير المحاسبة الدولية ومعايير المحاسبة المالية الأمريكية بهذا الخصوص.

وتوصلت الدراسة الى عدد من النتائج من أهمها أن الأزمة المالية العالمية تتفرد من حيث الكم والنوعية، وأنها أثرت على جميع القطاعات من منطلق تأثر البنوك بها والتي تعد وسيطا لجميع القطاعات، وأن هناك تخبطا ملحوظا بين الإقتصاديين في عدم قدرتهم على تحديد أسباب وتداعيات هذه الأزمة، وأكد جميع المبحوثين بما فيهم عينة الدراسة على أنه ليس هناك علاقة لمعايير القيمة العادلة بالتسبب بالأزمة المالية العالمية التي بدأت عام 2008، وأنهم لا يوافقوا على إيقاف التعامل بها، وأبدوا كذلك تأييدهم لحقيقة أن مجالس معايير المحاسبة ومن خلال الشفافية التي تتمتع بها ستساهم وبشكل مباشر في الحد من تداعيات الأزمة الأخلاقية وسوء الرقابة والتفرد السياسي والإقتصادي من قبل قطب وحيد (الولايات المتحدة الأمريكية).

6 -دراسة العبادي والقشي (2007)[1] بعنوان "أثر تبني وتطبيق معايير المحاسبة الدولية في الشركات الأردنية على استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر".

هدفت الدراسة إلى الإطلاع على أدبيات الاستثمار بشكل عام والإستثمار الأجنبي بشكل خاص، وإلقاء الضوء على الواقع الأردني بخصوص بنيته التحتية لاستقطاب الإستثمار وإلقاء الضوء على واقع تطبيق الشركات المدرجة لمعايير المحاسبة الدولية، ومعرفة مدى مساهمة الالتزام بتطبيق معايير المحاسبة الدولية على استقطاب الإستثمار الأجنبي المباشر.

وتوصلت الدراسة إلى عدد من النتائج أهمها أن جميع الآراء تقريباً أشارت إلى أن الإستثمار الأجنبي بشتى أشكاله وخصوصاً الأجنبي المباشر له وقع وأثر إيجابي على الاقتصاد المحلي بشرط أن تكون البنية الاقتصادية قد أعيد هيكلتها بشكل ملائم، وأن الأردن قد بدأ بإعادة هيكلة بنيته الإقتصادية منذ زمن ليس بالقصير استعداداً لمواكبة العالم وأنه فعلاً قد دخل في اتفاقيات دولية عديدة، كذلك تبين أن الشركات الأردنية وخصوصاً المدرجة بالسوق المالي ملتزمة بتطبيق معايير المحاسبة الدولية، ووجد أن جميع عينة الدراسة اتفقت على أن الإلتزام بتطبيق معايير المحاسبة الدولية يساهم باستقطاب

(1) العبادي والقشي، أثر تبني وتطبيق معايير المحاسبة الدولية في الشركات الأردنية على استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر، المجلة العربية للإدارة، المنظمة العربية للإدارة، القاهرة، 2008/7/22، ص15.

الإستثمار الأجنبي المباشر حيث أن المستثمر يهتم بالقوائم المالية المعدة وفقا لمعايير المحاسبة الدولية وتولد لديه الثقة بعمليات الشركة وموقفها المالي وبالتالي تشجعه على جذب استثماراته إلى الأردن، كما أن تطبيق معايير المحاسبة الدولية يضفي صفة الدولية على قوائم الشركة المالية وبالتالي تمكنها من دخول الأسواق الخارجية والمنافسة، بالإضافة إلى أن تطبيق معايير المحاسبة الدولية يعد شرطاً لنجاح الاتفاقيات التجارية الدولية.

7 -دراسة الخطيب والقشي (2004)[1] بعنوان "توجه معايير المحاسبة نحو القيم العادلة والدخل الاقتصادي وأثر ذلك على الاقتصاد"

هدفت الدراسة إلى التعرف على الأسباب التي دعت مجالس معايير المحاسبة الدولية والأمريكية نحو التوجه إلى القيمة العادلة والدخل الاقتصادي، والتعرف على معايير المحاسبة الموجهة نحو القيمة العادلة والدخل الإقتصادي وذلك للوقوف على أهم إيجابياتها وسلبياتها، والتعرف على معوقات تطبيق تلك المعايير، والتعرف أيضاً على انعكاسات ذلك التوجه على الاقتصاد.

وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج منها عدم توفر أسواق جاهزة لكثير من الأصول التي تعالج من خلال معايير القيمة العادلة، وبالتالي لجوء إدارات العديد من الشركات إلى التقييم الذاتي والذي يساهم في تخوف المستثمرين من القوائم المالية المعدة وفقاً لتلك المعايير انطلاقا من أن إدارات هذه الشركات تستطيع استخدامها في التلاعب المتعمد، ومن النتائج أيضاً عدم جدوى تطبيق المعايير الدولية (والتي من ضمنها معايير القيمة العادلة) في دول العالم الثالث لعدة أسباب منها عدم تمكن الشركات من تحمل تكاليف تطبيقها، وخصوصاً أن أكثر الشركات تعد من شركات الحجم الصغير والمتوسط وبالتالي تحمل تكاليف إضافية سيساهم في إخراجها من منافسة الأسواق الداخلية والخارجية، وأن أغلب تلك المعايير تراعي ظروف، وبيئة، ومصالح شركات العالم المتقدم، والتي هي تختلف في كثير من الجوانب الاقتصادية عن ظروف، وبيئة، ومصالح شركات العالم الثالث بشكل عام والأردن بشكل خاص، ومن النتائج أيضاً أن للقيمة العادلة انعكاسات جيدة جداً على الاقتصاد، ولكن إن توفرت عدة أمور منها توفر الأسواق الجاهزة والأسواق المالية النشطة وبالتالي ستتمكن الشركات من قياس القيم العادلة بكفاءة وفاعلية،

[1] الخطيب والقشي، توجه معايير المحاسبة نحو القيم العادلة والدخل الاقتصادي وأثر ذلك على الاقتصاد، مجلة الزيتونة للبحوث العلمية، المجلد الثاني، العدد الثاني، 2004، ص 49.

كذلك توفر الكوادر المؤهلة للتعامل مع القيم العادلة وتوفر قوانين وتشريعات تساهم في ضبط أخلاقيات إدارات الشركات المطبقة لمعايير القيمة العادلة، وذلك للأخذ بروح نص المعيار وليس بنصه المجرد فقط.

2.7.1. الدراسات الأجنبية:

1 -دراسة بيتي جويتنير نورث (2003)[1] بعنوان "Problems associated with the Value-Relevance of Financial Derivatives According to IAS 39".

وهي دراسة نظرية تتعلق بأحد القضايا الأساسية المتعلقة بالعلاقة بين القيمة السوقية لحقوق الملكية والقيمة العادلة للمشتقات المالية المحددة وفقاً لمعيار المحاسبة الدولي (39)، وتهدف هذه الدراسة إلى بيان مزايا قياس المشتقات المالية بالقيمة العادلة، وذلك باستخدام معادلة الارتداد لقياس القيمة العادلة الملاءمة للأدوات المالية.

وتوصلت الدراسة لعدة نتائج من أهمها أن القيمة العادلة للمشتقات المالية غير ملاءمة في الأسواق غير النشطة. وأن النموذج المقترح الذي يفترض استخدام السوق النشط في تحديد القيمة العادلة للمشتقات المالية في السوق غير النشط، تمخض عنه ثلاث نتائج وهي أن القيمة العادلة للمشتقات المالية هي قيمة المشتقات المالية في سوق مالي وهمي، لذلك فإن القيمة السوقية لحقوق الملكية في تاريخ الميزانية لا تعكس قيمة المنشأة. وأن القيمة العادلة ليست فريدة من نوعها، حتى إذا استخدم كل شخص نفس نموذج التثمين، ذلك أن لدى الإدارة مرونة في تحديد القيمة العادلة من خلال اختيار المعلومات وفقاً لنموذج التثمين. وأن المساواة وفقاً لمعادلة الارتداد تستعمل بشكل عام في الدراسات الميدانية، حتى إذا كانت القيمة العادلة المحددة وفقاً لمعيار المحاسبة الدولي (39) محددة بشكل صحيح.

2 -دراسة (Gray 2003)[2] بعنوان: "Research Note: Revisiting Fair Value Accounting – Measuring Commercial Banks Liabilities"،

---

(1) Juettner , Beat, 2003, "Problems associated with the value-Relevance of Financial Derivatives According to IAS 39" [online]. Available from :http://www.swoba.hhs.se/hastba/papers/hasba 2003-002.pdf.

(2) Gray, Robert, "Research Note: Revisiting Fair Value Accounting – Measuring Commercial Banks Liabilities", Abacus, 2003, Vol.39, No. 2

هدفت هذه الدراسة للتأكيد على وجود ثغرات في بعض متطلبات معيار المحاسبة الدولي IAS 39 وخصوصاً الالتزامات المالية والتي يتم قياسها بالتكلفة المطفأة Amortized Cost وليست العادلة – عدا الأدوات المالية المحتفظ بها للمتاجرة أو المصنفة كأدوات مشتقة – حيث أثبتت الدراسة بمثال عملي إلى أن حساسية البنوك، التي تتبع معايير المحاسبة الدولية وخصوصاً IAS 39، عالية نتيجة أي تغيير بسيط قد يطرأ على معدل الفائدة في السوق؛ فقد تتأثر قيمة البنك وربحيته إيجاباً أو سلباً نتيجة ارتفاع أو انخفاض بسيط بمعدل الفائدة الثابتة.

وأوصت الدراسة بأن يتم قياس جميع الالتزامات بالقيمة العادلة حتى يتم التخفيف من التذبذب (المخاطرة) في قيمة وربحية البنك كما هو موجود في معايير المحاسبة التي تصدرها مجموعة العمل (JWG) في أمريكا.

3 -دراسة (Eckes & Hitchins:)[1] المطبقة على البنوك الألمانية بعنوان: The Implementation of IAS 39 in The Banking Industry.

هدفت هذه الدراسة إلى الاستفادة من الخبرة الألمانية في التطبيق المبكر لمعايير المحاسبة الدولية والتي ذكر في الدراسة أنها ستطبق إجبارياً في دول الاتحاد الأوروبي بداية عام 2005. أظهرت الدراسة، ومن خلال الخبرة الألمانية في التطبيق المبكر لمعيار المحاسبة الدولي IAS 39، الحاجة لسنتين على الأقل من أجل التحول من معايير المحاسبة المحلية إلى معايير المحاسبة الدولية، بالإضافة لسنتين إضافيتين لبرامج تغطي متطلبات النظام التكنولوجي والتوثيقي المطلوبة، والتي يجب أن تعمل بشكل متواز حتى تصل إلى التحول التام من النظام القديم إلى الجديد.
وتوصلت الدراسة إلى عدم الاستخفاف بحجم العمل، والوقت، والجهد، والتكلفة المطلوبة لعملية التحول نحو معايير المحاسبة الدولية، وأوصت بالتطبيق المبكر لها.

4 -دراسة المنتدى العالمي للتطوير المحاسبي (2001)[2] بعنوان "GAAP 2001"

هدفت هذه الدراسة بشكل رئيسي إلى إبراز الفروقات الجوهرية بين متطلبات المحاسبة الوطنية ومعايير المحاسبة الدولية، وقد تمت هذه الدراسة على 62 دولة، فقد تم توزيع

---

(1) Eckes, Burkhard & Hitchins, John, "The Implementation of IAS 39 in The Banking Industry experience in Germany" Tackling the key issues in banking and capital markets, 2003.

(2) International forum on Accounting development, 2001, GAAP 2001, [online]. Available from: http://www.ifad.net/content/ie/gaap2001/ie.f.gaap2001.preface.htm.

تقرير المبادئ المحاسبية المقبولة بشكل عام لعام (2001) على منشآت المحاسبة وقد تضمن التقرير أكثر من 80 سياسة محاسبية وبعض الأمور المتعلقة بالإفصاح وجميعها متعلقة بإعداد التقارير المالية للسنة المالية المنتهية في 31-12-2001.

وتوصلت الدراسة الى عدد من النتائج أهمها أن هناك تقدماً متفاوتاً لتحقيق التقارب بين معايير المحاسبة الوطنية ومعايير المحاسبة الدولية، وأن 20 دولة تستجيب لتحدي التقارب وتبني جدول أعمال فعال وتغيرات مقترحة للمعايير الوطنية لتنسجم مع المعايير الدولية. وأن 30 دولة أبلغت عن فروقات ملحوظة بين المعايير الوطنية والمعايير الدولية، بالإضافة إلى ذلك إنها لم تطبق أو تقدم اقتراحات لمعايير وطنية جديدة للعمل على تقليل هذه الفروقات. وأنه نتيجة للتغيرات التي تطرأ على المعايير الدولية ستزيد الفروقات بين المعايير الدولية والمعايير الوطنية إلا إذا قام واضعو المعايير الوطنية بمضاعفة جهودهم لمواكبة التغيرات. وكذلك ضرورة قيام مستخدمي المعلومات المالية ببذل عناية أكبر لفهم المبادئ المحاسبية سواء أكانت وطنية أو دولية ثم العمل على تطبيقها عند تحضير البيانات المالية ذات العلاقة.

وقد تم الاعتماد على هذه الدراسة فيما يتعلق بأحد الممارسات الثمانين الواردة في تقرير المبادئ المحاسبية المقبولة بشكل عام، ذلك أن التقرير يعالج قضايا الاعتراف والقياس والإفصاح ومن ضمن هذه القضايا ما يتعلق بالأصول المالية والأدوات المالية وهي الخاصة بالمعيار الدولي رقم (39) موضوع الدراسة.

5- دراسة (Robert Jensen 2001)[1] بعنوان "A real world of a controversial accounting for copper swap that challenges the theory of IAS 39 & SFAS 133".

هذه الدراسة تمت على شركة Mexcober وهي شركة تعمل على استخراج النحاس في المكسيك، وشركة Sogem البلجيكية تعمل على استيراد النحاس من شركة Mexcober، وعشرة بنوك في نيويورك تعمل على منح شركة Mexcober قروض.

هدفت الدراسة إلى إظهار كيف أن قياس الأدوات المالية بالقيمة العادلة يؤدي إلى تضليل أكثر مما لو تم قياسها بالتكلفة التاريخية في القوائم المالية. وبيان كيفية استخدام معيار

[1] Robert Jensen, 2000, "A real World of a controversial Accounting for Copper Swap that challenges the theory of IAS 39 & SFAS 133", [online]. EAA'S Available from: http://www.bham.ac.uk/eaa/caa2000/jense.htm

SFAS 133 ومعيار IAS 39 في التحوط لمخاطر الائتمان في المكسيك ومخاطر أسعار النحاس في بلجيكا. وكذلك تشجيع الدارسين على تطبيق معيار SFAS 133 في العديد من الصفقات الدولية.

توصلت الدراسة الى عدد من النتائج أهمها أن تطبيق معيار SFAS 133 على المبادلات باعتبارها أحد المشتقات المالية لشركة Mexcober يؤدي إلى تضليل في العديد من الصفقات الدولية. وأن تطبيق متطلبات معيار SFAS 133 فيما يتعلق بالمشتقات المالية يؤدي كذلك إلى تضليل في القوائم المالية. وأن متطلبات معيار IAS 39 فيما يتعلق بالمبادلات أفضل من معيار SFAS 133 ذلك أن المعيار IAS 39 يميز في التعامل بين أنواع المبادلات، بينما المعيار SFAS 133 لا يميز في التعامل بين أنواع المبادلات.

6 –دراسة (Younetani, T. and Katsuo, Y. 1998)[1] بعنوان "Fair Value Accounting and Regulatory Capital Requirements".

هدفت الدراسة إلى معرفة أثر استخدام محاسبة القيمة العادلة في قياس أرباح وعوائد البنوك ونسب رأس المال للبنوك اليابانية وفقاً لاتفاقية بازل 1988، وشملت عينة الدراسة 87 بنكاً يابانياً، وذلك من خلال ملاحظة أثر محاسبة القيمة العادلة على تقلب العوائد، وفيما إذا كان هناك أي تقلب تراكمي سينعكس على أسعار أسهم البنك. وأن الخطر التنظيمي هو أحد أهم عناصر الخطر الاقتصادي على البنوك، لذلك لا بد من فحص أثر القيمة العادلة على تقلب نسب رأس المال، وملاحظة أية زيادة في الخطر التنظيمي مع القيمة العادلة وتأثيره على أسعار الأسهم.

توصلت الدراسة إلى نتائج مهمة منها أن عوائد البنوك المبنية على أساس القيمة العادلة للاستثمار في الأسهم هي أكثر تقلباً من المبنية على أساس التكلفة التاريخية. وعدم وجود دليل قوي على الاعتقاد السائد بشأن المستثمرين أنهم يطالبون بزيادة التأمين في حال استخدام القيمة العادلة.

[1] Younetani, T. and Katsuo, Y. "Fair Value Accounting and Regulatory Capital Requirements", FRBNY, Economic Policy Review, p-p 33-34, October 1998

8.1 خلاصة الدراسات السابقة:

توصلت معظم الدراسات السابقة إلى نتائج مهمة تلخصت بضرورة تبني وتطبيق معايير المحاسبة الدولية وأن يكون هناك دور أكبر للبنوك المركزية في مراقبة الإلتزام بمعايير المحاسبة الدولية (IAS32, IAS39) في إدارة وتقييم المحافظ الاستثمارية للمصارف وفيما يلي أهم المحاور التي تناولتها تلك الدراسات:

- ضرورة تشكيل لجان متخصصة ومؤهلة لدراسة السياسات المحاسبية ومدى ملائمتها للتطبيق في المصارف الأردنية، وأن يكون دور أكبر للبنك المركزي وهيئة الأوراق المالية في توضيح التعليمات الخاصة بآلية تطبيق معيار المحاسبة الدولي رقم 39. **(دراسة علا زلوط**، 2003).
- لا بد من إيجاد آلية دولية لتحقيق الإتساق المطلوب في الممارسات المحاسبية على المستوى الدولي، وأنه يتوجب توفير مصادر مستقلة لتمويل اللجنة الدولية لمعايير المحاسبة الدولية، كما ينبغي إصدار تشريع قانوني رسمي يلزم المهنيين بتطبيق معايير المحاسبة الدولية إلى حين إصدار معايير محلية. **(دراسة محمد مطر**، 1993).
- يتوجب تعديل البرامج والأنظمة المالية المحاسبية المتبعة في الشركات بحيث تتوافق مع متطلبات المعيار رقم 39، وضرورة توفير حملة توعية للمحاسبين والمسؤولين في الشركات حول هذا المعيار، كما بينت أن هناك فجوة واسعة بين المعايير المحاسبية المحلية ومعايير المحاسبة الدولية. **(دراسة نعيم خوري**، 2001).
- كما أن الالتزام بمعايير المحاسبة الدولية الخاصة بالقيمة العادلة ليس له علاقة بالتسبب بالأزمة المالية التي بدأت عام 2008، وأنه يفترض أن تساهم مجالس معايير المحاسبة في الحد من تداعيات الأزمة الأخلاقية وسوء الرقابة. **(دراسة عبد الناصر نور وآخرون**، 2009).
- إن الالتزام بتطبيق معايير المحاسبة الدولية يساهم باستقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر، وأن تطبيق هذه المعايير يضفي صفة الدولية على قوائم الشركة المالية وبالتالي تمكنها من دخول الأسواق الخارجية. **(دراسة العبادي والقشي**، 2007).

- ضرورة توفر القوانين والتشريعات التي تساهم في ضبط أخلاقيات إدارات الشركات وكذلك ضرورة توفر الأسواق المالية النشطة من أجل تطبيق معايير المحاسبة الدولية في دول العالم الثالث. **دراسة الخطيب والقشي**، 2004. **ودراسة جويتنير**، 2003).

- ضرورة قياس جميع إلتزامات المصارف بالقيمة العادلة حتى يتم التخفيف من التذبذب (المخاطرة) في قيمة وربحية المصرف وذلك كما هو موجود في معايير المحاسبة التي تصدرها مجموعة العمل (JWG) في أمريكا. **(دراسة جري**، 2003).

- ضرورة التطبيق المبكر لمعايير المحاسبة الدولية وعدم الاستخفاف بحجم العمل، والوقت، والجهد، والتكلفة المطلوبة لعملية التحول لهذه المعايير من المعايير المحلية. **(دراسة ايكس و هيتشينس**، 2003).

- كلما تم التأخر في تطبيق المعايير الدولية فإن فروقات ملحوظة ستطرأ وتزداد مع مرور الوقت وذلك بسبب التطوير الدائم على المعايير الدولية بنسبة أكبر من التطوير على المعايير الوطنية. **(دراسة المنتدى العالمي للتطوير المحاسبي**، 2001).

9.1 ميزة هذه الدراسة عن الدراسات السابقة:

هذه الدراسة – حسب معلومات الباحث – هي الأولى في فلسطين التي بحثت مدى التزام المصارف العاملة في الأراضي الفلسطينية بمعايير المحاسبة الدولية الخاصة بالأدوات المالية وكذلك مدى تأثير الإلتزام بهذه المعايير على القوائم المالية للمصرف من حيث قيمة الأصول في الميزانية العمومية والأثر على أرباح وخسائر المصرف.

كما تعرضت هذه الدراسة ومن خلال المصادر الثانوية، إلى موضوعات مهمة تتعلق بأهمية معايير المحاسبة الدولية وتبنيها في كافة الدول، وإلى كيفية إصدار هذه المعايير والجهات المسؤولة عن إصدارها، كما بينت الدراسة مراحل تطبيق هذه المعايير في الأراضي الفلسطينية. وتطرقت إلى توضيح الجوانب المتعلقة بمعايير المحاسبة الدولية المتعلقة بالأدوات المالية، وذلك فيما يتعلق بمدى ملائمة تطبيقها وأنواعها وأسس تصنيفها وعرضها وقياسها والافصاح عنها في البيانات المالية للمصارف العاملة في الأراضي الفلسطينية.

الفصل الثاني

معايير المحاسبة والاقرار المالي الدولية ومراحل تطبيقها

1.2 المقدمة:

منذ الحرب العالمية الثانية برزت عدة تغيرات جذرية في الاقتصاد العالمي، حيث ظهرت الشركات متعددة الجنسيات، وأسواق رأس المال والتمويل، وأسواق المشتقات والتطور في النظام القضائي والقانون التجاري وتعقدت العمليات التجارية بين الشركات من جهة والشركات وفروعها في دول مختلفة من جهة أخرى، بالإضافة إلى التطور الكبير والمتسارع في تكنولوجيا المعلومات وأنظمة الاتصال، كل ذلك شكل ضغوطات كبيرة على مهنة المحاسبة لتواكب هذا التطور والتغير في دنيا المال والأعمال[1]، وهذا ما أدى في النهاية إلى وجود منظمات مهنية متعددة، وطنية، وقومية، وعالمية، تعمل على رفع سوية المهنة ومن أهم هذه المنظمات التي لها دور فاعل ورئيسي في تنظيم مهنة المحاسبة على المستوى العالمي ما يعرف باسم مجلس المعايير المحاسبية الدولية (IASB) والذي أصبح يطلق عليه حاليا لجنة معايير المحاسبة الدولية التأسيسية (IASCF)[2].

لقد أخذت عملية تطبيق معايير المحاسبة والاقرار المالي الدولية IFRS/IAS مراحل مختلفة كتلك التي مرت بها عملية تطورها. ومع أن اللجنة المصدرة لهذه المعايير ليس لها أي قوة سلطوية[3] في فرض استخدام هذه المعايير، إلا أن كثير من دول العالم قامت باستخدامها أملاً في الحصول على المزايا التي تعكسها التقارير المالية المعدة وفقاً لـــ IAS/IFRS، والتي يفترض أنها تتمتع بصفة الجودة العالية في الشفافية والقدرة على المقارنة (المقابلة) والاتساق، ومن هذه المزايا[4]:

- حصول المستثمرين على تقارير مالية لها قدرة أعلى على المقارنة من تلك التي كانت معتمدة سابقاً.

---

(1) Radebaugh, Lee & Siney Gray, "International Accounting Multinational Enterprises" Joun Willy & Sons, Inc, Fifth Edition, 2002. P31.
(2) www.iascfoundation.org
(3) www.iasb.com
(4) Wong, Peter, "Challenges and Success in Implementing International Standards", IASB, 2004, P25.

- اهتمام أكبر من قبل مجموعة المستثمرين للاستثمار خارج حدود دولهم.
- التقليل من التكاليف الرأسمالية.
- توزيع الموارد بكفاءة أكبر.
- زيادة النمو الاقتصادي.

إلا أن عملية تبني وتطبيق IAS/IFRS، حسب كثير من الدراسات الأدبية، لم تكن بالعملية الهينة، مما أدى لظهور مشاكل ومعوقات لم تكن بالحسبان.
وسنتعرض خلال هذا الفصل إلى مراحل وأشكال تطبيق معايير المحاسبة والاقرار المالي الدولية في الدول النامية وفي الأراضي الفلسطينية.

2.2 الحاجة لمعايير محاسبية دولية:

كان الطلب على المعايير المحاسبية في دولة معينة ينبع من مصدر معين تحدده الظروف الاقتصادية والسياسية لتلك الدولة، ففي بعض الدول كان التوجه الأساسي للمعايير هو خدمة المخطط الاقتصادي على المستوى القومي، وفي دول أخرى كان التوجه هو خدمة المقرضين وخصوصاً المصارف والمؤسسات التمويلية الأخرى، وفي دول أخرى كان هدف المعايير هو حماية المستثمر من أي تصرفات غير رشيدة قد تستخدم المعايير المحاسبية الوطنية في تمكينها، ومن هنا تأسست هيئات أسواق المال التي تتدخل في معظم الدول لتساهم في حماية المستثمر من خلال تحديد ملامح نظام إعداد المعايير ومتطلبات التقرير المحاسبي.
وتغير الفكر المحاسبي في العصر الحاضر وتم التحول نحو تناسق الممارسات المحاسبية (Harmonization) عن طريق وضع معايير محاسبية دولية تأخذ الشكل القانوني والشرعي في دول العالم المختلفة، وتكمن أهمية التناسق المحاسبي في تحقيق المزايا التالية[1]:

أ) تسهيل فهم المعلومات المالية الصادرة عن الأنظمة المحاسبية من مختلف دول العالم ومقارنتها وإمكانية الاعتماد عليها.
ب) توفير الوقت والجهد والمال المبذول في سبيل مقاربة المعلومات المحاسبية الصادرة من أكثر من نظام محاسبي.
ج) سهولة التحليل المالي للشركات، وبالتالي زيادة الثقة بالشركات الأجنبية.

[1] Choi, Forst & Meek, "International Accounting", Prentice-Hall, Fourth Edition, 2002, P249.

د) الحصول على معايير محاسبية عالمية تصل إلى أرقى مستوى ممكن، وتتواءم مع الظروف الاقتصادية، والبيئية والقانونية لمختلف دول العالم، فتوفر لقارئ التقرير المالي معلومات ذات كفاءة عالية تساعد على التحليل الاقتصادي، وتعزيز الأسواق المالية، وتحضير موازنات أكثر دقة.

وكما ذكرنا في مقدمة هذا الفصل فإن هناك العديد من الجهات العالمية والتطورات في الاقتصاد العالمي ساهمت في الضغط لإنشاء معايير محاسبية دولية تؤدي الهدف المنشود من عملية تناسق الممارسات المحاسبية في مختلف دول العالم ومنها[1]:

1 -الشركات متعددة الجنسيات: وهي شركات كبيرة ذات شخصية مستقلة عن دولة الشركة الأم، وتمتلك مشروعات استثمارية في عدة مجالات اقتصادية، وتديرها في أكثر من دولة أجنبية وتصل مبيعاتها ورؤوس أموالها أحياناً إلى مئات ملايين الدولارات وتستفيد هذه الشركات من المعايير التي تحقق التناسق المحاسبي ما يلي:

أ) الحصول على معلومات وإفصاحات، من خلال نظام محاسبي ومالي كفء، تمكنها من مراقبة العمل التشغيلي في مختلف الفروع التابعة لها في مختلف دول العالم، والسيطرة عليها.
ب) تطوير المنافسة من خلال جذب ثقة الأطراف أصحاب العلاقة في المجتمع الدولي مع الشركة.
ج) تخفيض تكاليف المفاضلة بين البدائل المالية والاستثمارية العالمية المتاحة للشركة.
د) تخفيض تكاليف الإدراج في الأسواق المالية العالمية، حيث أن إصدار تقرير مالي واحد يكفي ويخدم المتطلبات التنظيمية لتلك الأسواق.

2 -المستثمرون: حيث تزايد توجه المستثمرين في العقدين الأخيرين نحو تنويع استثماراتهم عالمياً، بسبب التطور التكنولوجي والتقني لوسائل الاتصال التي تعمل على توفير المعلومات المختلفة بسرعة ويسر من خلال الانترنت والفاكس وشبكات الاتصالات المختلفة، ولم تكن المعلومات والتقارير الصادرة من الأنظمة المحاسبية المختلفة تفي بحاجات المستثمرين المتزايدة وذلك للأسباب التالية:

[1] أبو قحف، عبد السلام، "أساسيات إدارة الأعمال الدولية"، منشورات الحلبي الحقوقية، الطبعة الثانية، 2003.

أ) أن تلك المعلومات والتقارير غير واضحة وغير مفهومة من قبل عدد كبير من المستثمرين.
ب) حاجة تلك المعلومات والبيانات للمعالجة من قبل أشخاص متخصصين، وذلك لمقاربتها ومقارنتها ببعضها البعض مما يكلف المستثمرين تكاليف غير مبرّرة.
ج) عدم الثقة بكثير من المعلومات التي تصدرها العديد من الأنظمة المحاسبية في الدول النامية وبالتالي استبعاد الكثير من الفرص الاستثمارية فيها.

ولهذه الأسباب وتجاوز المشاكل الناتجة عنها فقد طالب المستثمرون بمعايير محاسبية دولية ذات مصداقية، وشفافية عالية، وقابلية للفهم والمقارنة يمكن استخدامها من قبل الشركات والمؤسسات العالمية أينما وجدت.

3 -ظهور فكرة العولمة وتحرير التجارة العالمية[1]: تعني العولمة Globalization في المجال الاقتصادي اتجاه جديد معاصر تلغى فيه الحدود المصطفة بين اقتصاديات الدول حيث تتحرر فيه من تحكم السياسات القومية وتصبح مسيرة بقوانين أو قوى محايدة، وتعتمد العولمة على المقومات التالية:

أ) حرية رؤوس الأموال في الحركة دون أي عوائق على المستوى العالمي.
ب) حرية إقامة الصناعة في أنسب الأماكن لها في العالم بغض النظر عن الجنسية أو السياسة القومية.
ج) عالمية المعلومات المعتمدة على الثورة التقنية الأخيرة.
د) حرية المستهلك عالميا في انتقاء ما يريد من أي مصدر يشاء.

ونتيجة لهذه المجموعة من الظروف الخاصة والعوامل الدولية، تزايدت أهمية البيانات المحاسبية المنشورة كمصدر للمعلومات بالنسبة لرجال الأعمال الذين يتخطى اهتمامهم بها من النطاق المحلي إلى النطاق الدولي عندما تتوسع مجالات الاستثمار وتتنوع أدواته وأساليبه، وبالتالي فإنه من الضروري أن تكون البيانات المالية ذات قابلية للمقارنة ومعدة وفقاً لمفاهيم ومبادئ موحدة على المستوى العالمي.

---

(1) محمد غادر، دور الهيئات الأكاديمية في اعتماد معايير المحاسبة الدولية، مجلة المجتمع العربي للمحاسبين القانونيين، أيار 2004، ص7.

4 -الدول النامية[1]: يقصد بالدول النامية تلك الدول التي لم تصل إلى درجة مهمة من التقدم الصناعي كما أن مستوى المعيشة فيها منخفض حيث أن الناتج القومي الإجمالي لا يغطي احتياجاتها. وتعتبر النظم المحاسبية في الدول النامية قاصرة على تلبية حاجات الأطراف التي تسعى لمعلومات ذات مصداقية وشفافية ويمكن الاعتماد عليها في اتخاذ القرارات الرشيدة ويعزى هذا القصور إلى عدة أسباب منها[2]:

أ) التبعية: ويقصد بها تبعية الأنظمة المحاسبية في الدول النامية للدول المتقدمة بسبب الاستعمار وخضوع المناهج التعليمية له وكذلك بسبب ضعف إمكانات مهنة المحاسبة لإصدار معايير محاسبية خاصة بها.

ب) التقلب: أي تقلب المفاهيم التي تقوم عليها النظم أو المعايير المحاسبية مما يفقدها خاصيتي الثبات والاتساق في مهنة المحاسبة.

ج) خضوع مهنة المحاسبة كغيرها من المهن لهيمنة الجهات الرسمية والذي يكاد يكون مطلقاً بسبب افتقار مهنة المحاسبة في تلك الدول للمقومات والأدوات التي تجعلها قادرة على تطوير نفسها بنفسها، كما أن هيمنة الجهات الرسمية هي وسيلة لإلزام الوحدات الاقتصادية بإتباع نموذج محاسبي موحد للمهنة لتحسين مصداقيتها في إصدار المعلومات والبيانات.

إن تبني الدول النامية لمعايير محاسبية دولية متناسقة صادرة عن مؤسسات مهنية عالمية متخصصة، ولها قبول دولي، يحل كثير من مشاكل المهنة وقصورها، وكذلك فإنها تحقق الأهداف التي تسعى إليها من جرّاء تحقق سمتي المصداقية والموثوقية، بالإضافة لتحقيق أهداف اقتصادية تنموية، حيث تتوفر أرضية خصبة تعمل على جذب الاستثمارات الأجنبية، والتدفق النقدي المرغوب.

وفيما يلي أهم الأحداث التي أعطت مصداقية وقوة لمعايير المحاسبة الدولية IAS:

1 -إعلان المنظمة العالمية لهيئات الأوراق المالية IOSCO في سنة 2000 موافقتها الرسمية على مجموعة المعايير المحاسبية التي أعدتها لجنة معايير المحاسبة الدولية IASC[3].

---

(1) http://en.wikipedia.org /wiki/developing-country

(2) مطر، محمد، "واقع مهنة المحاسبة في الدول النامية ودورها في عملية التنمية الاقتصادية". المؤتمر المحاسبي العربي الدولي الثاني، 1995، ص84.

(3) دهمش، نعيم "تجانس معايير المحاسبة الدولية مقارنة مع المعايير الأمريكية والبريطانية" مؤتمر جمعية مدققي الحسابات الأردنيين، أيلول 2002، ص3.

2 -قيام الاتحاد الأوروبي بإقرار قانون يجبر جميع الشركات، بما فيها المصارف وشركات التأمين المدرجة في الأسواق المالية الأوروبية، بإعداد تقاريرها المالية الموحدة وفقاً لمعايير المحاسبة الدولية IAS/IFRS اعتباراً من بداية سنة 2005[1].

3 -إعلان لجنة بازل الخاصة بالشئون المصرفية دعمها وقبولها لمعايير المحاسبة الدولية وللجهود المبذولة لعولمة المحاسبة.

4 -خلال شهر أيلول سنة 2002 تم إصدار مذكرة تفاهم بين كل من IASB الدولي وبين FASB الأمريكي حول التعاون المشترك في قضية تقارب معايير المحاسبة الأمريكية والدولية، حيث تم الاتفاق على ما يلي[2]:

- يتم إزالة التباين والاختلافات الفردية بين كل من US.GAAP و IFRS الدولية في برنامج قصير الأجل.
- إزالة أي اختلافات أخرى بين مجموعتي المعايير، والتي ستبقى بعد تاريخ 2005/1/1 وبعد التعاون قصير الأجل بينهما.
- متابعة العمل المشترك بينهما والمتوقع إنجازه في فترة طويلة ولكن لا تتعدى نهاية سنة 2010.
- طلب المساعدة من قبل الأعضاء في كل من المؤسستين في العمل على تحقيق التقارب المنشود.

أما المواضيع التي أثارت جدلا والتي واجه المجلس في السنوات الأخيرة صعوبات كبيرة تجاهها، فكانت تخص المحاسبة فيما يتعلق بالأدوات المالية وخاصة الحديثة منها في أوروبا، وذلك بسبب مشاكل واجهت الاتحاد الأوروبي عند التطبيق، فقد أصدرت المفوضية الأوروبية في سنة 2003 مصادقتها على جميع المعايير الدولية ما عدا IAS32 & IAS39. لكنها عادت وصادقت على المعيارين المذكورين سنة 2004، باستثناء جزأين من معيار IAS39 حيث تم استبعادهما. ودخل المجلس IASB في نفس السنة في مجموعات أوروبية مختلفة بمناقشات معمقة ومكثفة حول (IAS32 & IAS39)، وأدخل المجلس العديد من التعديلات على IAS39 وكذلك في سنة 2005 تمت المصادقة على تعديلات عديدة على IAS39، كما تم إصدار معيار جديد خاص بالأدوات المالية وهو IFRS 7 بعنوان: الأدوات المالية – الإفصاح.

---

(1) Deloitte, "IFRS in your pocket 2005", Deloitte Touche Thomatsu, 2005.

(2) Tweedi, David, "Setting a Global Standard: The Case for Accounting Convergence", Northwestern Journal of International Low & Business, 2005, Vol 25, P528.

وتعتبر المعايير المحاسبية من المرتكزات الأساسية في إعداد القوائم المالية، وأن تبني معايير محاسبة دولية في إعداد القوائم المالية يؤدي إلى توفير قوائم مالية ذات قبول دولي، وهذا يعني إضفاء صفة القبول الدولي للمعلومات المحاسبية المستقاه من قبل مستخدمي تلك القوائم في اتخاذ القرارات الاقتصادية بكل ارتياح، كما يسهل ذلك على المستخدمين في كيفية التوصل إلى المعلومات التي يحتاجون إليها، ذلك أن عملية إعداد القوائم المالية وفقاً لمعايير المحاسبة الدولية قد روعي في إعدادها أن تتوفر فيها معظم ما يحتاج إليه المستخدمون من معلومات تساعدهم في اتخاذ قراراتهم.

3.2 التطور التاريخي لصناعة معايير المحاسبة والإقرار المالي الدولية IAS/IFRS:

البداية الحقيقية لصناعة معايير المحاسبة الدولية ترجع إلى عام 1973 حيث تأسست لجنة معايير المحاسبة الدولية (IASC) بموجب اتفاق ابرم بين هيئات المحاسبة الوطنية في عشرة من الدول التي تعد رائدة في هذا المجال وهي: استراليا، كندا، فرنسا، ألمانيا، اليابان، المكسيك، هولندا، بريطانيا، ايرلندا، والولايات المتحدة الأمريكية. وقد أصدرت هذه اللجنة 41 معياراً محاسبياً تحت الرمز IAS.

وفي آذار من سنة 2001 تم تأسيس منشأة غير ربحية سميت مجلس معايير المحاسبة الدولية IASB والذي حل رسميا في نفس السنة محل لجنة معايير المحاسبة الدولية IASC، وقام المجلس الجديد باعتماد تسمية جديدة لمعايير المحاسبة الدولية (IASs) International Accounting Standards بحيث تصبح معايير الإقرار المالي الدولية (IFRS) International Financial Reporting Standards، وهذه التسمية الجديدة تطلق على المعايير التي يتم تبنيها وإصدارها من قبل المجلس الجديد الذي اعتمد جميع معايير المحاسبة الدولية IASs التي صدرت عن اللجنة والتفسيرات التي صدرت بشأنها من اللجنة الدائمة للتفسيرات (SIC) Standing Interpretations committee[1].

أما المواضيع التي أثارت جدلا والتي واجه المجلس في السنوات الأخيرة صعوبات كبيرة تجاهها، فكانت تخص المحاسبة عن الأدوات المالية خصوصا في أوروبا، وذلك بسبب مشاكل واجهت الاتحاد الأوروبي عند التطبيق، فقد أصدرت المفوضية الأوروبية في سنة 2003 مصادقتها على جميع المعايير الدولية ما عدا IAS32 & IAS39. لكنها عادت وصادقت على المعيارين المذكورين سنة 2004، باستثناء جزأين من معيار IAS39 حيث تم

[1] www.iasb.org.uk

استبعادهما. ودخل المجلس IASB في نفس السنة في مجموعات أوروبية مختلفة بمناقشات معمقة ومكثفة حول (IAS32 & IAS39)، وأدخل المجلس العديد من التعديلات على IAS39، كما تم إصدار معيار جديد خاص بالأدوات المالية وهو IFRS 7 بعنوان: الأدوات المالية – الإفصاح، وبالمجمل فقد أصدر المجلس 9 معايير تحت IFRS.

4.2 منافع تطبيق IAS/ IFRS:

- **منافع المستثمرين:** وتتمثل في القدرة على عمل المقارنة وفهمهم بشكل كامل للمحافظ الاستثمارية في دول العالم المختلفة.

- **منافع الشركات**[1]: ومنها المنافع الخارجية التي تمثل:

1 -تطوير الاتصالات مع المستثمر.
2 -التزام تنظيمي أفضل.
3 -تسهيل المقارنة مع الشركات.
4 -عمل اندماجات واتحادات مع شركات أخرى بطريقة أسهل.
5 -دخول الأسواق العالمية.
6 -تقليل تكلفة رأس المال

وكذلك المنافع الداخلية للشركات التي تتمثل في:

1 -التناسق الداخلي والخارجي للتقارير المالية.
2 -تعزيز السيطرة على الأداء الداخلي.
3 -سهولة نقل موظف المحاسبة بين الفروع في دول العالم المختلفة، بحيث تحقق أداء رقابي داخلي أفضل.

- **منافع للحكومة والهيئات المحلية** الخاصة بإعداد المعايير وذلك من خلال:

1 -توفير الوقت والتكلفة التي يمكن أن تتكبدها الدولة أو الهيئات المحلية لإصدار وتطوير معايير محاسبة محلية أو وطنية.

---

(1) Arora, Hapreet, "Adoption of International Accounting Standards: Ten Commandments", Journal of Banking Regulation, 2003, Vol5, P181.

2 - القدرة على فهم الوسائل التي قد تتبعها الشركات متعددة الجنسيات في تقليل العبء الضريبي، من خلال أسعار التحويل مثلاً، وبالتالي إمكانية التحكم بمثل هذه الأفعال.
3 - سهولة حساب الالتزامات الضريبية للمستثمرين.
4 - ضمان توفير معايير جودة عالية للدول التي قد لا تستطيع توفير مثل هذه المعايير.
5 - ضمان قيام الشركة بالمحاسبة عن أعمالها التشغيلية بشفافية من خلال الدول المختلفة التي تعمل بها.
6 - سهولة التقييم، والرقابة على الحكومة بشأن قدرتها على استقطاب المستثمر العالمي من خلال تطبيقها للمعايير الدولية أو تقاربها معها.

- **منافع المجموعات الاقتصادية الإقليمية:**

1 - التنوع التجاري ضمن الإقليم الواحد من خلال ممارسات محاسبية معروفة.
2 - القدرة على تصنيف بيانات الأداء المتعدد للشركات ضمن الإقليم الواحد بطريقة سليمة ومفهومة بشكل كامل[1].

5.2 الخطوات المطلوبة لدعم تطبيق معايير المحاسبة والاقرار المالي الدولية وتقاربها:

أشارت دراسة Peter Wong كذلك إلى عملية تطبيق وتقارب المعايير الوطنية مع المعايير الدولية باعتبارها مسؤولية جماعية عالمياً وتقع على عاتق الأطراف المعنية بذلك، وعلى كل جهة أو طرف معني بهذه العملية التحرك الإيجابي وتحمل مسؤولياته، وذلك من خلال المستويات التالية:

1 - الحكومات والتنظيمات:

- بناء قانون وبيئة تنظيمية خاصة بعملية تبني المعايير الدولية IAS/IFRS، مع عدم التعديل على تلك المعايير.
- إعادة صياغة القوانين والتنظيمات، أو تعديلها، بحيث تعكس إجراءات فضلى لعملية تطبيق وتقارب IAS/IFRS.
- تصنيف القوانين والتنظيمات الخاصة بالتقرير المالي، من حيث أولوية العمل، وذلك من خلال الوقت الملائم.

---

[1] Uddin, Salim, "Global Acceptence of IAS/IFRSs" The Cost of Management, 2005, Vol 33, P24.

- بناء آلية سلطوية ذات كفاءة وفاعلية لزيادة الجودة والثبات لعملية تبني IAS/IFRS.

2 -المسؤولون عن وضع المعايير الدولية IAS/IFRS:

- بناء الإجراءات الحالية أو تعزيزها، يسمح بإعطاء فرصة لواضعي المعايير الوطنية، وذلك من خلال أجندتهم.
- زيادة توجهاتهم ومسؤولياتهم نحو تطوير معايير تلائم الشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم.
- الاهتمام بموضوع الصعوبة والتعقيد الملازم لبعض المعايير الدولية.
- كتابة المعايير بلغة إنجليزية مبسطة ومفهومة، لترجمتها بطرق صحيحة إلى اللغات الأخرى.
- الأخذ بعين الاعتبار، عند تحديد وقت سريان معيار دولي معين، الوقت اللازم لترجمة هذا المعيار إلى لغة الدول المطبقة لهذا المعيار، لتمكنها من عملية التطبيق بصورة صحيحة.
- الأخذ بالحسبان الموازنة بين المنفعة والتكلفة من هذا المعيار أو التعديل لأي معيار.
- الأخذ بالحسبان تطوير تعليمات التطبيق.

3 -واضعوا معايير المحاسبة الوطنية:

- تطوير النهج الاستراتيجي لعميلة التقارب الدولي، مع الحصول على الدعم اللازم من الأطراف المعنية بذلك.
- تطوير أجندة عمل خاصة بهم (واضعي المعايير الوطنية) تكون متناغمة مع واضعي المعايير المحاسبية الدولية، وتهدف إلى إزالة الاختلافات ما بين المعايير الوطنية وبين الدولية منها، والتي يجب أن تتحقق خلال فترة زمنية مناسبة.

4 -الشركات التي تصدر التقارير:

- تصميم برامج موائمة للحركات الخاصة بـــ IAS/IFRS، وتطبيق أو تجهيز الموارد اللازمة.
- التحضير لعملية تطبيق IAS/IFRS من خلال تحديد الاختلافات، وإدخال التغييرات المطلوبة إلى النظام الخاص بإعداد التقارير المالية.

- تصميم وتطبيق خطة لتغيير التقارير الإدارية المستخدمة في مراقبة أداء العمل من النظام المحاسبي القديم إلى النظام المحاسبي الجديد المبني على IAS/IFRS.
- عمل التدريب اللازم للموظفين العاملين في جميع المستويات في النظام المحاسبي حول IAS/IFRS.
- تطوير استراتيجية اتصالات خارجية.
- إدراك التغيرات الضرورية للتحويل نحو IAS/IFRS ومناقشتها وتحديد التأثيرات المتوقعة على القوائم المالية في فترة قصيرة نسبياً.

5 -المدققون:

- زيادة الوعي حول المعايير الدولية من خلال العملاء.
- تناغم التدريب والمنهج المتبع مع المعايير الدولية.
- تدريب الموظفين في جميع المستويات على IAS/IFRS.

6 -المحللون والمستثمرون:

- المطالبة بتقارب المعايير الوطنية مع المعايير الدولية.
- التفاعل بحماس نحو عمليات وضع معايير المحاسبة الدولية، وخصوصاً من أجل تحديد حاجات المستخدمين.
- توفير التدريب على IAS/IFRS لجميع الموظفين، وفي جميع المستويات.

7 -المؤسسات التعليمية:

- تدريب أساتذة المحاسبة وتعليمهم بشكل عام، وتدريبهم بشكل خاص على معايير المحاسبة الدولية بآخر ما وصل إليه هذا العلم.
- الاستمرار بتقديم برامج أكاديمية في دوائر المحاسبة متناغمة مع التطورات التي تحدث على المعايير الدولية بحيث تخرج هذه المؤسسات التعليمة أفراداً على دراية وانسجام مع معايير المحاسبة الدولية.

6.2 الأراضي الفلسطينية ومعايير المحاسبة والاقرار المالي الدولية:

تطور النظام المالي في الأراضي الفلسطينية منذ بداية القرن الماضي وبشكل خاص القطاع المصرفي والذي يمكن الحديث عنه خلال المراحل التاريخية التي مرت بها الأراضي الفلسطينية منذ عهد الانتداب البريطاني وحتى وقتنا الحاضر[1].

ففي عام 1924 أصدر المندوب السامي نظاماً للنقد الفلسطيني وتم ربط الجنيه الفلسطيني بالجنيه الإسترليني. وفي عام 1926 تم تأسيس مجلس النقد الفلسطيني الذي يتولى عملية إصدار النقود والتحكم في المعروض منها، دون أن تكون له صلاحية البنك المركزي وبدأ تداول الجنيه الفلسطيني في كل من الأردن وفلسطين، وفي ظل ذلك النظام تم فتح المجال للمصارف الوافدة والمحلية للعمل حيث كان هناك أربعة مصارف عربية: البنك العربي (1930)، والبنك الزراعي العربي (1933) والبنك الصناعي العربي (1935)، والشركة العقارية العربية (1947)، كما كان يعمل خمسة مصارف وافدة في تلك الفترة: بنك باركليز (وله خمسة فروع)، وبنك أنجلو بالستاين (وله عشرة فروع)، والمصرف العثماني (وله أربعة فروع)، وبنك دي روما الإيطالي (وله ثلاثة فروع)، وبنك بويش جارديان (وله فرع واحد).

ولعل وجود هذا الكم من المصارف والمؤسسات التمويلية يشير إلى أن فلسطين وقتذاك كانت تشكل مركزاً ماليا قوياً، وكان بإمكانها أن تلعب دوراً مالياً بارزاً لولا الاحتلال الإسرائيلي وما قام به لاحقاً.

وفي عام 1948 قررت بريطانيا فك ربط الجنيه الفلسطيني بالجنيه الإسترليني كما جمدت النقد الفلسطيني في بريطانيا، واستمر التعامل بالجنيه الفلسطيني حتى العام 1950 في الضفة الغربية، حيث تم طرح الدينار الأردني للتعامل، واستمر في غزة حتى عام 1951 حيث تم طرح الجنيه المصري للتعامل.

وعقب الاحتلال الإسرائيلي للضفة الغربية عام 1967، صدر الأمر العسكري بتاريخ 1967/6/8 الذي أقفلت بموجبه جميع المصارف العاملة في الضفة الغربية وقطاع غزة[2].
وفي كانون الأول 1993 تم توقيع مذكرة التفاهم الإسرائيلية الأردنية وأسهم ذلك في إعادة فتح فروع المصارف الأردنية وتنظيمها، كما تم توقيع اتفاقية باريس الاقتصادية بين إسرائيل

---

[1] ماس، آثار تطبيق قانون المصارف الفلسطيني على أداء القطاع الخاص، 2008، ص7.

[2] ماس، مرجع سابق، ص10

ومنظمة التحرير الفلسطينية بتاريخ 1994/4/29 حيث تناولت المادة 3 من الاتفاقية الأمور المتعلقة بالقضايا النقدية والمالية، وبموجبها تنشأ سلطة النقد الفلسطينية وتتمتع بصلاحيات عديدة شبيهة بالبنك المركزي في دول مستقلة، وتتولى هذه السلطة ترخيص المصارف المنشأة محلياً وتشرف عليها ولكنها لم تمنح صلاحية إصدار عملة فلسطينية.

إن عدد المصارف العاملة في الأراضي الفلسطينية كما في نهاية الربع الأول من عام 2010 بلغ 20 مصرفا منها 10 مصارف محلية و9 مصارف عربية ومصرف أجنبي واحد، وتعمل هذه المصارف من خلال شبكة من الفروع والمكاتب تزيد عن 200 فرعا[1].

وفيما يتعلق بتبني معايير المحاسبة الدولية في الأراضي الفلسطينية فقد تضمن قانون سلطة النقد الفلسطينية رقم (2) لعام 1997 والمنشور بتاريخ 1998/1/31 المادة رقم (46–ب)[2] والتي نصت على ما يلي: "تعتمد أصول المحاسبة الدولية (IAS) الصادرة عن لجنة أصول المحاسبة الدولية (IASC) في تقييم وتحليل وتسجيل جميع عمليات المصارف وفي إعداد جميع حساباتها الختامية وقوائمها المالية". كما نص قانون المصارف رقم (2) لعام 2002 المنشور بتاريخ 2002/6/6 في المادة رقم (40)[3] على ما يلي: "على جميع المصارف العاملة في الأراضي الفلسطينية أن تحتفظ دائما بدفاتر وسجلات تبين حساباتها وعملياتها ومركزها المالي، كما عليها أن تعد في نهاية كل سنة مالية وفقاً للأصول والمعايير المحاسبية الدولية بياناتها المالية وحساباتها الختامية التي تعبر بدقة عن نتائج عملياتها خلال السنة".

كما نصت المادة 18 بند (2) من قانون ضريبة الدخل رقم 17 لعام 2004[4] المعدل على ما يلي: "على الشركات أن ترفق حساباتها الختامية عن سنة الضريبة مع الإقرار الضريبي وأن تكون معدة وفقاً للمبادئ المحاسبية المعمول بها في الأراضي الفلسطينية مع كشف تعديلي لغايات ضريبة الدخل".

1.6.2. أسباب تبني الأراضي الفلسطينية لمعايير المحاسبة والاقرار المالي الدولية:

تهتم العديد من الجهات التي تستخدم القوائم المالية المنشورة بأن تكون معدة وفقاً لمعايير المحاسبة الدولية ومن أهم هذه الجهات المستثمرون حيث يهتم مقدمي رأس المال ومستشاريهم

---

(1) http://www.pma.ps/atemplate.aspx?id=859

(2) قانون سلطة النقد الفلسطينية رقم (2) لعام 1997.

(3) قانون المصارف رقم (2) لعام 2002.

(4) قانون ضريبة الدخل رقم 17 لسنة 2004 المعدل اعتبارا من 1 كانون الثاني 2008.

بالمخاطر الضمنية والعائد المحقق من الاستثمار، ويحتاج هؤلاء إلى معلومات لتساعدهم على تقرير ما إذا كانوا سيشترون أسهم شركة ما أو الاحتفاظ بما لديهم فقط أو بيع أسهمهم، كما يحتاجوا المعلومات التي تمكنهم من تقييم مدى قدرة الشركة على توزيع الأرباح[1]، ويمكن هنا تحديد أهم أسباب تبني الأراضي الفلسطينية لمعايير المحاسبة والاقرار المالي الدولية IAS/IFRS:

1 -كون الأراضي الفلسطينية من الدول النامية الفقيرة، كما أنها لا تزال تخضع للاحتلال، وبالتالي فإنه لا يتوفر لديها الإمكانات والموارد اللازمة لتطوير معايير شاملة ذات جودة عالية، والتي تعتبر حجر الأساس لإمكانية توفير معلومات يمكن الاعتماد عليها في عملية اتخاذ القرارات الرشيدة من قبل الأطراف المعنية، كما أنه لا يوجد جهة رسمية وطنية معتمدة قادرة على القيام بأعباء إصدار معايير وطنية عالية الجودة.

2 -توجه السلطة الفلسطينية نحو الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية (WTO) والتي تفرض شروطاً محددة، والالتزام بتطبيق مبادئ الاتفاقية العامة لتجارة الخدمات يعتبر ركناً مهماً من أركان اكتساب عضوية هذه المنظمة وتتضمن هذه الاتفاقية العامة تطبيق IAS/IFRS بحيث تتماشى مع متطلبات تجارة الخدمات وعولمة أسواق المال.

3 -تشجيع دخول الاستثمارات الخارجية إلى الأراضي الفلسطينية، مما يؤدي إلى زيادة التعاون الاقتصادي مع دول العالم، وتسهيل توقيع اتفاقيات تعزز التدفق الحر للاستثمار المتبادل مع الأراضي الفلسطينية، ونظراً لكون الأراضي الفلسطينية سوقاً ناشئة فهذا يعني أن هناك إمكانات للتطور والنمو الاقتصادي.

إن تبني معايير المحاسبة والاقرار المالي الدولية في الأراضي الفلسطينية بشكل يلتزم به المهنيون سواء في إعداد وتجهيز القوائم المالية أو في مراجعتها وتدقيقها يوفر العديد من المزايا أهمها[2]:

- يتحقق للبيانات المالية المنشورة المعدة والمدققة بموجب تلك المعايير مجموعة من العناصر الإيجابية أهمها المصداقية (Reliability)، والقبول العام (General Acceptance) بالإضافة إلى قابليتها للمقارنة (Comparability).

---

[1] جربوع، يوسف، "مدى مسؤولية الشركات والمؤسسات المالية تجاه تطبيق معايير المحاسبة الدولية عند إعداد القوائم المالية بدولة فلسطين"، مجلة المجمع العربي للمحاسبين القانونيين، العدد 26، أيار 2004، ص10.

[2] جربوع ، يوسف، مرجع سابق، ص15.

- يسهل تبني هذه المعايير في الدول الأعضاء بمنظمة التجارة العالمية العديد من القضايا مثل أعمال مصلحة الضرائب في كل دولة من هذه الدول، لأن استخدام مثل هذه المعايير سيوفر عنصر الاتساق في تطبيق أساليب الاعتراف بالإيرادات والمصروفات، وبالتالي تقليص الفروقات في أساليب قياس أرباح فروع الشركات المنتشرة في دول المنظمة إلى حدها الأدنى، مما سيسهل من عملية احتساب الربح الضريبي.
- يوفر تبني معايير المحاسبة الدولية من قبل أعضاء المنظمة على الدول النامية جهداً كبيراً وأموالاً طائلة، في حال توجهت إلى وضع معاييرها المحلية والإقليمية الخاصة بها.

2.6.2. الأراضي الفلسطينية ومعايير المحاسبة الدولية الخاصة بالأدوات المالية:

تبنت الأراضي الفلسطينية، كونها أصلا من الدول التي تتبنى معايير المحاسبة الدولية وتماشياً مع العديد من الدول، معياري المحاسبة الدولية IAS32 و IAS39 وذلك منذ سريان مفعول هذه المعايير وفقاً لما أقرته لجنة معايير المحاسبة الدولية IASC والتي حددت1996/1/1 موعداً لسريان مفعول IAS32 وتاريخ 2001/1/1 لسريان مفعول IAS39، ولا بد من الإشارة إلى أنه لم يوجد في الأراضي الفلسطينية بتلك التواريخ أي تعليمات خاصة بآلية تطبيق هذه المعايير أو حتى غيرها من المعايير، وإنما جاءت بعد ذلك بعض القوانين التي أشارت بشكل عام إلى فرض إعداد البيانات المالية وفقاً لمعايير المحاسبة الدولية مثل قانون هيئة الأوراق المالية المادة (37) وكذلك قانون ضريبة الدخل رقم 17 لسنة 2004.

وصدرت تعليمات سلطة النقد الفلسطينية بموجب تعميم رقم 142 بتاريخ 2001/9/13 والذي تضمن ما يلي[1]" يطلب من المصارف العاملة في الأراضي الفلسطينية اعلام سلطة النقد الفلسطينية بالاجراءات العملية التي اتخذت وستتخذ لتطبيق معيار المحاسبة رقم 39 عند اعداد الحسابات الختاميـــة الخاصة بالسنة الماليـــة التي ستنتهي في 2001/12/31"، وكذلك التعميم رقم 162 بتاريخ 2001/9/20 الموجه لشركات تدقيق الحسابات وتضمن التعميم[2]:

---

[1] سلطة النقد الفلسطينية، تعميم رقم (142) بتاريخ 2001/9/13

[2] سلطة النقد الفلسطينية، تعميم رقم (162) بتاريخ 2001/9/20.

"نظرا لبدء سريان معيار المحاسبة الدولي رقم (39) من بداية عام 2001، وإعداد البيانات المالية نصف السنوية والختامية لنتائج أعمال المؤسسات المالية المصرفية الفلسطينية وفقاً لهذا المعيار، فإنه من الضروري توضيح ما يلي:

1 -ضرورة شمول تقريركم على فحص التزام المصارف بتطبيق المعيار رقم (39) وأن البيانات والقوائم المالية تم إعدادها وفق المعيار المذكور.
2 -ضرورة مساهمتكم الفعالة في نشر وتعزيز الوعي المحاسبي للمعيار المذكور لدى موظفي الجهاز المصرفي في فلسطين."

3.6.2. سوق فلسطين للأوراق المالية والأدوات المالية المتداولة فيه:

أدرك عدد من رواد القطاع الخاص الفلسطيني في وقت مبكر، أهمية إنشاء سوق نظامية للتعامل بالأوراق المالية وفق أسس عصرية تعمل على استقطاب رؤوس الأموال الفلسطينية من داخل وخارج الأراضي الفلسطينية وجذب الاستثمارات الأجنبية وتوفير التمويل طويل الأجل للمشروعات الإنتاجية ومشروعات البنية التحتية، فبادروا إلى إنشاء سوق فلسطين للأوراق المالية بموجب اتفاقية تشغيل مع السلطة الوطنية الفلسطينية وقعت في 1996/11/7[1].

وقبل أن تعقد السوق أولى جلسات التداول في 1997/2/18، عكفت على تجهيز أفضل الأنظمة الالكترونية، في حينه، لتكون بذلك أول سوق عربية تتبنى أتمتة جميع عملياتها سواء المتعلقة بالتداول أو بإيداع وتحويل الأوراق المالية. وقد بدأت السوق بداية متواضعة ولكنها متنامية من حيث عدد الشركات المدرجة وعدد شركات الأوراق المالية الأعضاء وحجم التداول، وقد زاد عدد الشركات المدرجة في السوق من بضع شركات في مطلع عام 1997 في السوق لتصل إلى 39 شركة في نهاية عام 2009، وتضع السوق شروطا محددة للموافقة على ادراج أي شركة وقبول تداول أسهمها، ومن أهم هذه الشروط – والتي تنطبق أيضا على المصارف الوطنية المدرجة – الافصاح عن البيانات المالية المدققة خلال فترات محددة من السنة المالية. ويبلغ عدد شركات الأوراق (الوساطة) المالية الأعضاء في السوق سبع شركات لها مكاتب وفروع في معظم المدن الفلسطينية، ويتم تداول أسهم بعض الشركات

[1] منشورات سوق فلسطين للأوراق المالية 2004.

المدرجة بالدينار الأردني في حين يتم تداول أسهم البعض الآخر بالدولار الأمريكي، ويتم التداول على الأسهم العادية فقط في السوق المالي.

وصدر قانون الأوراق المالية رقم (12) لسنة 2004 بتاريخ 1 كانون أول 2004 وبنفس التاريخ صدر قانون هيئة سوق رأس المال رقم (13) لسنة 2004، حيث تطرق قانون الأوراق المالية إلى قضايا تنظيمية محددة لقطاع سوق رأس المال وتحديد صلاحيات كل من سوق فلسطين للأوراق المالية وهيئة سوق رأس المال وتحكم نصوص هذا القانون نشاطات سوق الأوراق المالية والأعضاء المعتمدين والمتعاملين فيها وكذلك إصدار وطرح الأوراق المالية للاكتتاب وتداولها.

ويتم التداول في بورصة فلسطين (سوق فلسطين للأوراق المالية) بأسهم الشركات المساهمة العامة فقط حيث لا يوجد أي نوع آخر من الأدوات المالية يتم تداولها في السوق. وبموجب قانون الأوراق المالية رقم (12) لسنة 2004، فإنه يقصد بالأوراق المالية[1]:

1 - حقوق ملكية أو أدوات دين، سواء كانت محلية أو أجنبية، توافق الهيئة على اعتمادها.
2 - الأسهم والسندات.
3 - الوحدات الاستثمارية الصادرة عن صناديق الاستثمار.
4 - المشتقات المالية القابلة للتحويل، وعقود خيار البيع والشراء.

وتحدد هيئة الأوراق المالية التعليمات الخاصة باعتماد معايير المحاسبة والتدقيق الخاصة بإعداد ونشر التقارير المالية لأغراض الإصدار الأولي أو استمرار الإدراج، كما تحدد الخصائص والمؤهلات الواجب توافرها بمؤسسات أو شركات التدقيق ومدققي الحسابات القانونيين.

[1] قانون الأوراق المالية رقم (12) لسنة 2004.

7.2 الخلاصة:

تطرقت الدراسة خلال صفحات هذا الفصل الى أهمية تبني معايير المحاسبة والاقرار المالي الدولية، والفوائد والمزايا والمنافع التي تنتج عند تطبيقها دوليا وكذلك على مستوى الدول النامية مع بيان وتوضيح لتحديات ومعوقات تطبيقها في هذه الدول، كما تطرق هذا الفصل الى خطوات تبني وتطبيق هذه المعايير في الأراضي الفلسطينية، والقرارات الصادرة عن الجهات الرسمية والرقابية التي تنظم وتشرف على عمل الشركات الفلسطينية بأنواعها المختلفة.

وهذه المواضيع التي عالجها هذا الفصل تفيد أيضا في سهولة فهم الجوانب التي يعالجها الفصل التالي والتي تتعلق بشكل خاص بمعايير المحاسبة والاقرار المالي الدولية الخاصة بالأدوات المالية وأثرها على البيانات المالية للمصارف العاملة في الأراضي الفلسطينية.

الفصل الثالث

معايير المحاسبة والاقرار المالي الدولية (IAS32, IAS39, IFRS7)

1.3 المقدمة:

أصبحت الأدوات المالية بمختلف أنواعها واستخداماتها عصب الاقتصاد سواء كانت على الصعيد المحلي أو العالمي.
ولما كانت الممارسات المحاسبية المستخدمة في التقرير عنها تشكل تحديا أمام معدّي التقارير المالية وذلك لقصور وضعف هذه الممارسات، خصوصا انه لا توجد مجموعة شاملة من المعايير المحاسبية تغطي معالجة هذه الأدوات المالية بكفاءة، لذلك كان من الطبيعي أن تستحوذ الممارسات الملائمة الخاصة بهذه الأدوات اهتمام اللجنة التأسيسية لمعايير المحاسبة الدولية منذ بداياتها إلى الوقت الحاضر.

ظهرت الحاجة للأدوات المالية الأساسية بشكل رئيس من الحاجة لرؤوس الأموال والتمويل من قِبل الشركات سواء كانت حاجة هذه الشركات قصيرة الأصل كحاجتها للسيولة، أو كانت طويلة الأجل كحاجتها لشراء أصل مادي. وفي المقابل وجدت جهات مالية وحكومية، وفردية، مستعدة لتغطية هذه الحاجات، ومن هنا وُجدت الأسواق المالية، والتي توفر الأدوات المالية قصيرة الأجل كشهادات الإيداع، والودائع لأجَل، كما وجدت الأسواق الرأسمالية والتي توفر الأدوات المالية طويلة الأجل كالأسهم والسندات طويلة الأجل[1]. لكن هذه الأدوات وكغيرها من الاستثمارات تحمل في طياتها مخاطر قد تؤثر سلبا على الشركة إما بانخفاض أصولها أو بزيادة التزاماتها، لذلك سعت الشركات إلى إدارة هذه المخاطر لتقليلها ما أمكن، أو تحويلها إلى طرف آخر (إدارة المخاطر). ولهذا الغرض ابتكرت أدوات مالية جديدة، يمكنها تحقيق الهدف المنشود وظهر ما يعرف بالمشتقات المالية.

وسميت المشتقات بهذا الاسم ليس لأنها تمثل بحد ذاتها إدارة مالية أساسية وإنما تم اشتقاقها من أداة مالية قائمة بذاتها لتتأثر الأداة المشتقة بارتفاع أو انخفاض قيمة الأداة المرتبطة بها. وقد استخدمت المشتقات في المضاربة بالرغم من أنها وُجدت أساسا كأداة تحوّط.

---

[1] الميداني، محمد، "الإدارة التمويلية في الشركات"، جامعة الملك فهد، 1989، ص42.

وبتطور الأدوات المالية، وبمساعدة التكنولوجيا المتطورة الحديثة، تم استحداث أدوات مشـــتقة مبتكرة تعتمد على أدوات مالية مشتقة أخرى، أوسع، أو مؤشرات، وغيرها الكثيـــر الكثيـــر، وتقوم الشركات بإدارتها من خلال أقسام مختصة بها المجال تعرف بأقسام إدارة المخاطر.

إن استخدام الأدوات المالية بمختلف أنواعها من قبل الشركات شكّل (ولا يزال) تحديا كبيرا أمام المحاسبين وواضعي المعايير المحاسبية على حد سواء حول كيفية المحاسبة عن هذه الأدوات في التقارير المالية وخصوصا في مواضيع الاعتراف، والقياس، والإفصاح وذلك لصعوبة وتعقيد هذه القضايا.

2.3 مفهوم الأدوات المالية من الجوانب المالية: و في هذا المجال يمكن الحديث عن:

أولا: الأدوات المالية ذات حق الملكية[1] و منها:

1. الأسهم العادية (Common Stock): وهي عبارة عن مستند ملكية يمثل حصة فـــي الشركة، ويتسم بمخاطر أكبر وأوسع من مخاطر أدوات الدين حيث له أكثر من قيمة وهي:

أ. القيمة الاسمية: هي القيمة المسجلة على قيمة السهم والتي نص عليها عقد التأسيس في فترة الاكتتاب بأسهم الشركة.
ب. القيمة النقدية: وهي قيمة حقوق الملكية من احتياطيات، وأرباح محتجزة، مع القيمة المدفوعة من الأسهم، مقسومة علـــى عـــدد الأســـهم العاديـــة المتداولة.
ت. القيمة السوقية: هي القيمة التي يباع بها السهم في السوق المالي، وتتوقف قيمة السهم السوقية على العائد المتوقع الذي يولده السهم نتيجة امتلاكـــه (الأرباح الرأسمالية والتوزيعات). وهناك العديد من أنواع الأسهم العادية مثل الأسهم العادية الخاصة بأقسام إنتاجية محددة في الشركة، والأســـهم العادية التي يمكن تحويلها.

---

[1] Gitman, Lawrence, "Principles of Managerial Finance", Addison Wesley Publishing Company, Ninth Edition, 2000, P44.

2. الأسهم الممتازة (Preferred Stock): وهي أسهم تعرف بمستند له قيمة اسمية، وقيمة دفترية، وقيمة سوقية، تماما مثل الأسهم العادية، غير أن القيمة الدفترية تتمثل في قيمة الأسهم الممتازة كما تظهر في دفاتر الشركة مقسومة على عدد الأسهم الممتازة المتداولة. ولها الأولوية على الأسهم العادية في الحصول على القيمة التصفوية، كما يمكن أن تحمل على مستندها معدل عائد محدد.

ثانيا: أدوات الدين[1] ومنها:

1. السندات التي تصدرها الشركات: والسند عبارة عن عقد طويل الأجل تصدره الشركة، وبموجب هذا العقد يقوم المقرض (المستثمر في السند) بدفع مبلغ معين للشركة، وتتعهد الشركة للمستثمر برد هذا المبلغ والفائدة المترتبة عليه في تواريخ محددة، ويكون للسند:

أ. قيمة اسمية: وهي القيمة المدونة في السند، وهي تمثل كمية النقود التي تقترضها الشركة وتتعهد بدفعها عند تاريخ استحقاق معين في المستقبل.
ب. تاريخ استحقاق: لكل سند تاريخ استحقاق محدد في المستقبل، وعند هذا التاريخ يجب على الشركة أن تدفع القيمة المبرمة بالعقد (القيمة الاسمية).
ت. سعر الفائدة: على الشركة المصدرة للسند أن تدفع مبلغا محددا من الفائدة على السند يساوي قيمة الدفعات السنوية على القيمة الاسمية للسند.
ث. حق الاستدعاء: حيث تقوم الشركة بوضع شرط في عقد السند يعطي الشركة حق استدعاء السند قبل تاريخ الاستحقاق (لتسديد قيمته) وفي أي وقت شاءت.

ومن أنواع السندات التي تصدرها الشركات: السندات المضمونة (Secured Bonds)، والسندات غير المضمونة، والسندات ذات الفائدة المتغيرة (Variable-Rate Bonds)، والسندات الرديئة (Junk Bonds)، والسندات التي ليس لها فائدة (Zero- Coupon Bonds)، والسندات المشاركة، والسندات القابلة للتحول إلى أسهم.

[1] عوض، مروان، "العملات الأجنبية والاستثمار والتمويل" معهد الدراسات المصرفية، 1988، ص291.

2. أدوات الدين التي تصدرها الحكومة: ومن أهم هذه الأدوات التي تصدرها الحكومة:

أ. أذونات الخزينة: وهي أداة قصيرة الأجل لا يزيد تاريخ استحقاقها عن سنة واحدة (عادة بين ثلاثة وستة أشهر) وهي تباع بخصم على القيمة الاسمية عند الإصدار، وهي أدوات سلطة النقد أوالبنك المركزي وتعتبر أدوات عديمة المخاطر.

ب. سندات: وهي أدوات طويلة الأجل تتراوح مدة استحقاقها من سنة– 40 سنة.

ت. أوراق نقد الخزانة (Treasury Notes): وتكون فترة استحقاقها من سنة– 10 سنوات.

ومن ميزات سندات الحكومة أن العائد عليها معفى من الضرائب وأنها عديمة المخاطر. ويوجد سندات حكومية غير قابلة للتداول مثل السندات الادخارية حيث تشترى ويتم الاحتفاظ بها حتى تاريخ الاستحقاق وإذا أراد المستثمر استرداد قيمة السند قبل الاستحقاق فإنه يحصل على فائدة أقل من الفائدة المعتمدة على السند، ويتم تداولها عادة في سوق السندات التابع للبورصة.

3. الأوراق المالية التي تصدرها المؤسسات المالية مثل المصارف[1]: وهذه الأدوات يتم تداولها في سوق النقد (Money Market)، مثل المصارف والمؤسسات المالية الأخرى، وليس لها مكان محدد كالبورصة في عملية التبادل، ومن هذه الأوراق: شهادات الإيداع القابلة للتداول التي تصدرها المصارف، الكمبيالات المصرفية.

ثالثا: أدوات العملات الأجنبية: وهي عبارة عن عقود يتم من خلالها شراء أو بيع كمية محددة (أو مبلغ محدد) من عملة ما، مقابل عملة أخرى، وذلك خلال وقت محدد للتسليم Delivery و التسوية Settlement، وبسعر محدد يسمى سعر الصرف Exchange Rate، وتتم هذه العمليات من خلال أسواق العملات الأجنبية.

---

[1] Campbell, Tem, William Kracaw, "Financial Risk Management", Harper Collins Collage Publishers, 1993, P17.

رابعا: أسواق العملات الأجنبية: هي أسواق لا يوجد لها أي وجود مادي، وإنما تتكون من غرف التداول في المصارف والشركات، والتعامل فيها يتم من خلال الكمبيوتر والهاتف، وتقوم بإدارتها المصارف المنتشرة في جميع أنحاء العالم.

3.3 مصطلحات خاصة بالأدوات المالية[1] وفقا لمعياري المحاسبة الدوليين IAS32,IAS39:

1. الأداة المالية (Financial Instrument): وهي عبارة عن أي عقد يزيد من الأصول المالية أو من الالتزامات المالية لشركة ما.

2. الأصول المالية (Financial Assets): ويندرج تحت هذا المفهوم الأصول التي تكون:

- نقد.
- أي أداة مالية خاصة بشركة أخرى.
- حق تعاقدي بين طرفين إما:

أ. لاستلام نقد أو أصل مالي آخر من شركة أخرى.

ب. لتبديل أصل مالي أو التزام مالي مع شركة أخرى في ظروف ملائمة للشركة.

- العقد الذي من الممكن أن ينفذ بواسطة أدوات مالية تملكها الشركة ويمكن أن تكون أداة مشتقة أو غير مشتقة.

3. الالتزامات المالية (Financial Liabilities): وذلك ضمن شروط محددة بهذه الالتزامات.

4. القيمة العادلة Fair Value: هي المبلغ الذي يمكن أن تتم مبادلة الأصل أو تسوية الالتزام به بين أطراف لديها العلم والرغبة في إتمام العملية التبادلية، وتتم بحسن نية بين أطراف لا يوجد بينها مصلحة تتعلق بالعملية.

5. الأصول أو الالتزامات المالية التي تقيم بالقيمة العادلة وتعالج من خلال الأرباح والخسائر وفقا لشروط معينة، وحسب التصنيف الذي تخضع له:

---

[1] IASB, "Financial Instruments Reporting and Accounting" IASCF, 2005.

أ. الأصول المصنفة على أنها محتفظ بها للمتاجرة Held for Trading، والأصل المالي لا يصنف على أنه محتفظ به للمتاجرة إلا إذا:

1. تم امتلاكه بشكل أساسي لإعادة بيعه خلال فترة قصيرة الأجل.
2. كان جزءا من محفظة أدوات مالية محددة يتم إدارتها بشكل جماعي.
3. المشتقات فيما عدا المشتقات التي تعتبر عقود ضمانات مالية وأدوات تحوط فعالة ومحددة.

ب. الأصول التي تم تصنيفها في الاعتراف الأولي من قبل الشركة على أنها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر، ويمكن للشركة أن تستخدم هذا التصنيف عندما يسمح لها المعيار بذلك.

ت. الاستثمارات المحتفظ بها للاستحقاق Held to Maturity: وهي أصول مالية غير مشتقة ولها مدفوعات محددة، وتاريخ استحقاق ثابت، ويكون لدى الشركة النية والقدرة على الاحتفاظ بها حتى تاريخ الاستحقاق.

ث. القروض والذمم Granted Loans and Receivables: وهي أصول مالية غير مشتقة لها مدفوعات ثابتة أو قابلة للتحديد ولا يتم تسعيرها من قبل سوق نشط.

ج. الأصول المالية المتاحة للبيع Available for Sale Financial Assets: وهي أصول مالية غير مشتقة والتي لم يكن بالإمكان تصنيفها على أنها محتفظ بها للمتاجرة أو أنها استثمارات محتفظ بها لتاريخ الاستحقاق.

4.3 المحاسبة عن الأدوات المالية حسب المعيار IAS 32, IAS 39 والمعيار IFRS 7:

كما ذكرنا سابقا فإن مجلس معايير المحاسبة الدولية IASB الذي تولى مهمة إصدار المعايير بعد لجنة معايير المحاسبة الدولية، بدأ العمل على إصدار معايير محاسبية خاصة بالأدوات المالية منذ سنة 1988 وحتى الآن، وقد تم خلال الفترة المذكورة إصدار ثلاثة معايير محاسبية تختص بالأدوات المالية وهي[1]:

[1] IASB, Op.cit, October 2005.

1. معيار المحاسبة الدولي IAS 32: الأدوات المالية: العرض.
2. معيار المحاسبة الدولي IAS 39: الأدوات المالية: الاعتراف والقياس.
3. معيار الاقرار المالي الدولي IFRS 7: الأدوات المالية: الإفصاح.

وقد تم التصديق على هذه المعايير وتعديلاتها عدة مرات منذ عام 1998 وحتى شهر تشرين الثاني من عام 2005، وسرى مفعول التعديلات في بداية عام 2007، ومن خلال الدراسة المستمرة لهذا المعايير المتعلقة بالأدوات المالية وعملية التطبيق الفعلي لها على البيانات المالية، نجد أنه لا تزال هناك مطالب بإجراء تعديلات جديدة عليها، حيث لا تزال تتعرض لانتقادات عديدة في مختلف دول العالم.

وحيث أن التطور في المجال المالي والاستثمارات العالمية كان كبيرا خلال السنوات الأخيرة وبشكل أكبر من التطور المحاسبي الذي لم يلبي في كثير من الأحيان المعالجة المطلوبة لكثير من العمليات المالية الحديثة، ومن هنا جاءت الحاجة إلى معايير تختص بشكل أساسي بالأدوات المالية، ومن أهم هذه الأسباب التي ولدت هذه الحاجة:

1. افتقار المعايير والممارسات المقبولة والمتعارف عليها لمعالجة صحيحة للعمليات المالية التي تتعلق بالأدوات المالية من حيث الاعتراف، والقياس، والإفصاح[1].
2. عدم قدرة المحاسب التقليدية على تصنيف بعض الأدوات المجمعة أو الأدوات الضمنية على أنها التزام أو ملكية[2].
3. الحاجة إلى معالجة العمليات المتعلقة بالمشتقات بشكل يظهر موقف الشركة من المخاطر المتعلقة بهذه العمليات، خصوصا بعد تكشف الكثير من حالات الإفلاس، والانهيار لشركات عالمية كبيرة كانت تتعامل بهذا النوع من الأدوات المالية ولم يكن يتوجب عليها التقرير عنها في بياناتها المالية[3].
4. مطالبة العديد من الجهات باستخدام القيمة العادلة في المحاسبة عموما وفي المحاسبة عن الأدوات المالية خصوصا، لأنها توفر معلومات ملائمة وذات مصداقية أكبر لمستخدمي التقارير المالية.

---

[1] عاشور، عصافت، المحاسبة عن المشتقات المالية، 1997.

[2] Scheider, Douglas and McCarthy , Mark, "Earning Impact of Applying IAS 32 to Convertible Debt", Journal of International Accounting Auditing & Taxation, 1997, Vol. 6, P97.

[3] Walton, Peter, "IAS 39: Where Different Accounting Models Collide", Accounting in Europe, 2004.

5.3 مزايا تطبيق المعايير الخاصة بالأدوات المالية:

أصدر مجلس معايير المحاسبة الدولية IASB معايير المحاسبة والاقرار الدولية الخاصة بالأدوات المالية، وذلك نتيجة دراسات ومناقشات كبيرة على مستوى دول العالم، كما صدرت العديد من التفسيرات والتعديلات لهذه المعايير وذلك بهدف خدمة الصالح العام وتحقيق المزايا التالية:

1. زيادة كفاءة وفعالية وشفافية التقارير المالية الصادرة عن الشركات والتي تتضمن معلومات وإفصاحات عن الأدوات المالية مما يدعم صحة ودقة القرارات التي يتخذها قارئ هذه التقارير.
2. تجنب المستثمر المفاجآت الخاصة بمخاطر الإفلاس الناتجة عن استخدام الأدوات المالية المشتقة.
3. ثبات الإطار العام للتقرير المالي وذلك من خلال توحيد المعالجة المحاسبية للأصول أو الأدوات المالية.
4. زيادة قدرة وقابلية المحللين على فهم وتقييم وتحليل بنود القوائم المالية وبالتالي اتخاذ القرارات الاستثمارية بكفاءة أكبر.
5. تضمن هذه المعايير تحديد الأدوات المالية التي تتعامل بها الشركات على أنها للمتاجرة وتلك المستخدمة في عملية التحوط، وبذلك فإن هذه المعايير تعكس صورة واضحة حول مخاطر الشركة المالية مما يسهل عملية تقييم إدارة المخاطر في الشركة.
6. تسهيل إجراءات تدقيق حسابات الشركات من قبل المهنيين في التدقيق الداخلي والخارجي وزيادة فاعليتها[1].
7. وضوح الصورة لدى المحاسب، والمهني، والإداري، والمستثمر على حد سواء حول الأدوات المالية المستخدمة عالمياً، مما يرفع الكفاءة الخاصة بأعمال كل منهم فيما يتعلق بالأدوات المالية المستخدمة في أي دولة.

6.3 مقومات تطبيق معايير المحاسبة والإقرار المالي الدولية الخاصة بالأدوات المالية:

تتولى إدارة الشركات قبل البدء بتطبيق معايير المحاسبة والإقرار المالي الدولية الخاصة بالأدوات المالية القيام بما يلي تجنبا لكثير من المشاكل والحصول على مزايا التطبيق[1]:

---

[1] Chan, Gordan, "IAS 39 Compliance: Ensuring Transparency and Credibility" GTNews - www.gtnews.com, May 2002.

1. التأكد من توفر مستوى علمي مقبول لدى فريق العمل المحاسبي من حيث القدرة على الفهم والتطبيق للأدوات المالية ومجالات استخدامها وإدارة مخاطرها.
2. عمل مراجعة لجميع الأدوات المالية المستخدمة في الشركة والعمل على تصنيفها بما يتناسب ومتطلبات المعايير.
3. استخدام قاعدة بيانات مناسبة يتم إعدادها لكي تتوافق مع متطلبات المعايير الجديدة.
4. الحصول على معلومات مقبولة من قبل مدقق الحسابات حول القيمة العادلة للأدوات المالية التي يتم استخدامها، بحيث تكون مناسبة لعملية التقرير المالي.
5. استشارة ذوي الخبرة في المواضيع صعبة التطبيق والمعالجة على كافة المستويات.
6. أخذ الوقت الكافي للتطبيق السليم لهذه المعايير قبل بدء العمل بها.

7.3 المآخذ على معايير المحاسبة والاقرار المالي الدولية الخاصة بالأدوات المالية:

واجهت معايير المحاسبة والاقرار المالي الدولية الخاصة بالأدوات المالية العديد من الانتقادات من قبل المهنيين، والمحاسبين، والهيئات المالية وغيرها، ومن أهم هذه الانتقادات:

1. عرض الأدوات المالية والاعتراف بها داخل الميزانية كأداة ملكية أو التزامات وذلك حسب الجوهر لا الشكل، فمثلا يعرض السهم الممتاز الذي يتمتع بتدفق نقدي ثابت على أنه التزام لا أداة ملكية، بعكس ما كان سابقا.
2. صعوبة معيار المحاسبة الدولي رقم 39 وقلة الأمثلة والتفسيرات والتعليمات حول كيفية تطبيقه، خصوصا وأنه يؤثر بشكل جوهري على التقارير المالية.
3. استخدام مقاييس مختلطة في التقرير عن الأدوات المالية منها التكلفة، والتكلفة المطفأة، والقيمة العادلة، مما يتسبب بتذبذب العائد على السهم.
4. استخدام القيمة العادلة بشكل واسع في قياس الأدوات المالية في حين كانت تستخدم بشكل محدود في السابق.
5. التقرير عن جميع المشتقات داخل الميزانية في حين كانت خارج الميزانية.
6. الإفصاح عن سياسة إدارة المخاطر الخاصة بالأدوات المالية.
7. التقرير عن محاسبة التحوط وتحديد درجة فاعليتها.
8. الاعتماد على نية الشركة وتقديرها في عملية تحديد أنواع المحافظ التي تحملها.

---

[1] Mills, Rickard, "IAS 39: The Problem Child" Accountancy Ireland, April 2005, Vol. 37.

وبالإضافة إلى ذلك فقد أثارت هذه المعايير جدلا واسعا في الإتحاد الأوروبي ومن أهم القضايا التي أثيرت:

1. محاسبة التحوط الكاملة على المحافظ الاستثمارية التي تحتفظ بها المصارف.
2. عدم القدرة على تحديد الأصول والالتزامات في شركات التأمين نتيجة القواعد التي يفرضها المعيار IAS 39.
3. القيمة العادلة للخيارات.

إلا أن مجلس معايير المحاسبة الدولية كان ولا يزال يدافع عن إصدار هذه المعايير وأن التعقيد ليس بالمعايير وإنما بالقضايا الجوهرية التي جاءت هذه المعايير لتعالجها[1].
أما فيما يتعلق بموضوع فاعلية التحوط ومحاسبة التحوط في المصارف، فقد تفهم المجلس عدد من القضايا وأدخل بعض التعديلات التي لم تمس أساسيات القواعد التي بنيت عليها هذه المعايير.

ونلاحظ مع مرور الوقت على إصدار هذه المعايير أن الانتقادات بدأت تقل خصوصا مع الزيادة في التعليمات المساعدة والتوضيحية لكل من المحاسبين والمدققين والإدارة والمستثمرين.

8.3 جوهر معايير المحاسبة والاقرار المالي الدولية الخاصة بالأدوات المالية:

1.8.3. معيار المحاسبة الدولي (IAS 32) الأدوات المالية: العرض*:

صدر هذا المعيار عام 1995 وسرى مفعول تطبيقه والالتزام به اعتبارا من كانون الثاني 1996، وكان ذلك على أثر دخول لجنة معايير المحاسبة الدولية وهيئة المحاسبين الكنديين في برنامج يهدف الى معالجة العمليات الخاصة بالأدوات المالية، وتمخضت هذه المشاورات والاتصالات مع المختصين بأن يتم إصدار هذا المعيار كجزء من مشروع يتطلب إصدار معايير أخرى لتغطية المواضيع الكاملة للأدوات المالية.

---

[1] Tweedie, David, "Written Statement of Sir David Tweedie to the committee on Economic and Monetary Affairs", Brussels, Belgium, 2004.

* عند صدور هذا المعيار كان يغطي العرض والإفصاح، وفي تشرين ثاني 2005 تم تعديله وألغيت كافة المواضيع التي تعالج الإفصاح وتم تحويلها إلى معيار IFRS 7، ولذلك تفرد هذا المعيار بالعرض فقط

1.1.8.3. أهداف معيار المحاسبة الدولي (IAS 32):

يهدف هذا المعيار إلى بيان المبادئ الخاصة بعرض الأدوات المالية:

1. لتحديد ما إذا كانت التزامات أو أدوات ملكية حيثما ينطبق.
2. تحديد الأدوات المالية من أصول أو التزامات والتي تتحقق شروط التقاص فيما بينها ليتم تسجيلها خارج الميزانية.

ويتم تصنيف الأدوات المالية من وجهة نظر القائمين على عرضها في البيانات المالية وذلك باعتبارها أصولا، أو التزامات مالية، أو أنها أداة ملكية، بالإضافة إلى ربط الربح والخسارة والفائدة، والتوزيعات استنادا لهذا التصنيف.

2.1.8.3. نطاق معيار المحاسبة الدولي (IAS 32):

1. تطبيق هذا المعيار ملزم لجميع الشركات وعلى جميع أنواع الأدوات المالية التي نتعامل بها ما عدا:

- الاستثمارات في الشركات التابعة والحليفة والمشاريع المشتركة والتي تعتبر تابعة لنطاق معايير أخرى.
- جميع حقوق والتزامات الموظفين الخاصة بخطط منافع الموظفين.
- عقود الحالات الطارئة في اندماج الأعمال وذلك فيما يتعلق بالمشتري.
- عقود التأمين.
- الأدوات المالية للعقود والالتزامات التي تقع ضمن نطاق معيار تحديد السداد على أساس سعر السهم.

2. كما يجب تطبيق هذا المعيار على العقود الخاصة ببيع أو شراء وحدات غير مالية والتي من المتوقع أن يتم تسويتها بالنقد أو أي أداة مالية أخرى، أو من خلال تبديلها بأداة مالية.

2.8.3. معيار المحاسبة الدولي (IAS 39) الأدوات المالية: الاعتراف والقياس:

صدر هذا المعيار في تشرين ثاني 1998 بالتعاون مع المجمع الكندي للمحاسبين حيث تبنت لجنة معايير المحاسبة الدولية المعيار رقم IAS 39: الاعتراف والقياس* والذي سرى مفعوله بتاريخ 2001/01/01، ويعكس هذا المعيار وجهة نظر اللجنة في المقاييس الواجب استخدامها في المحاسبة عن الأدوات المالية، حيث توسع في استخدام القيمة العادلة والأسس المناسبة في الاعتراف بالأدوات المالية، وقد خضع هذا المعيار لعدة تعديلات بالإضافة إلى أنه صدرت تطبيقات إرشادية وتعليمات تطبيق، كما صدر في تشرين أول 2005 تعديلا ألغى بموجبه متطلبات الإفصاح من هذا المعيار وتم تحويلها إلى المعيار رقم IFRS 7.

1.2.8.3. هدف معيار المحاسبة الدولي IAS 39:

يهدف هذا المعيار إلى وضع مبادئ للاعتراف والقياس خاصة بالأصول والالتزامات المالية، وبعض العقود الخاصة ببيع وشراء وحدات غير مالية.

2.2.8.3. نطاق معيار المحاسبة الدولي IAS 39:

نظرا لوجود تباين في المقاييس المستخدمة لقياس الأدوات المالية، فقد حدد هذا المعيار بشكل واضح الأدوات المالية الخاضعة لنطاقه وذلك للمحاسبة عنها وفقا للأسس المعتمدة فيه:

1. يطبق هذا المعيار على جميع الشركات وعلى كل أنواع الأدوات المالية مع بعض الاستثناءات التي تعالجها معايير محاسبية أخرى.
2. العقود الملزمة.
3. العقود الخاصة ببيع أو شراء وحدات غير مالية والتي يمكن تسويتها بصافي النقد أو أي أداة مالية أخرى.
4. العقود الضمنية (المشتقات الضمنية).

ويجب على الشركة الاعتراف بالموجودات والمطلوبات المالية في ميزانيتها فقط عندما تصبح طرفا في الأحكام التعاقدية للأداة.

---

* جاء هذا المعيار ليحل محل معيار المحاسبة الدولي IAS 25 في موضوع الاستثمارات في الأدوات المالية.

3.2.8.3. القياس في معيار المحاسبة الدولي IAS 39:

لا بد من الإشارة إلى أن القياس في هذا المعيار يعتبر الأكثر جدلا وذلك كما أشرنا لأنه توسع وركز كثيرا في موضوع القيمة العادلة:

1. القياس المبدئي: يجب على الشركة عند الاعتراف الأولي بالأصل أو الالتزام المالي قياسه بالقيمة العادلة، ويضاف إليها تكاليف العمليات التي ترتبط مباشرة بهذه العملية.
2. القياس اللاحق: يترتب على الشركة قياس الأصول المالية بما فيها المشتقات بالقيمة العادلة وبدون أي تخفيض لتكاليف العمليات ويستثنى من ذلك القروض والذمم، الاستثمارات المحتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق، الاستثمارات بأدوات الملكية والتي ليس لها سعر سوقي في سوق نشط ولا يمكن تحديد القيمة العادلة لها بموثوقية.
3. اعتبارات مقياس القيمة العادلة: تحدد القيمة العادلة للأداة المالية حسب الحالات التالية مع الأخذ بعين الاعتبار أن تعريف القيمة العادلة يتضمن فرضية استمرارية الشركة وعدم وجود نية للتصفية الاختيارية أو الإجبارية:

- في حال وجود سوق نشط للأداة المالية تكون القيمة العادلة هي الأسعار المتداولة والمتوفرة فيه بسهولة وانتظام وناتجة عن تبادل التجار والسماسرة لصفقات فعلية ومنتظمة من خلال أطراف ذات رغبة وإطلاع.
- في حال وجود سوق نشط لأجزاء من الأدوات المالية المجمعة فيتم الاعتماد على أسعار السوق لأجزاء هذه الأداة كأساس عند تحديد سعر الأداة المجمعة.
- في حال عدم وجود سوق نشط للأداة المالية فعلى الشركة بناء القيمة العادلة من خلال التقدير والتقييم استنادا لأسعار أداة مالية مشابهة، أو استخدام نموذج تقييم سبق واستخدم من قبل أطراف ذات علاقة في السوق بشرط أن يكون هذا النموذج قد أثبت فاعليته في تقدير الأسعار.

4.2.8.3 إعادة تصنيف الأدوات المالية:

- وفقا لمعيار IAS 39 فإنه لا يسمح بإعادة تصنيف الأدوات المالية خارج محفظة القيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر أبدا.

- عند تغير النية أو قدرة الشركة على حمل الاستثمارات في محفظة الاستحقاق، يجب أن تحول هذه المحفظة إلى محفظة متاحة للبيع، والفرق في الناتج من القيمة العادلة يتم معالجته من خلال الأرباح والخسائر.
- إذا توفر مقياس جديد للقيمة العادلة، لم يكن متوفرا في السابق لأصل أو التزام مالي كان يتوجب تقييمه بالقيمة العادلة، فإنه يجب إعادة قياس هذا الأصل والالتزام بالقيمة العادلة ومعالجة الفرق من خلال الأرباح والخسائر.

3.8.3. معيار الإقرار المالي الدولي IFRS 7: الإفصاح.

صدر هذا المعيار بتاريخ 18 آب 2005 لمعالجة موضوع الإفصاح عن الأدوات المالية والذي كان يعالجه معيار المحاسبة الدولي IAS 32، وقد بدأ سريان هذا المعيار اعتبارا من 1 كانون الثاني 2007، علما بأنه أدخلت عليه تعديلات حول الإفصاح عن القيمة العادلة ومخاطر السيولة كان آخرها بتاريخ 22 كانون أول 2008.

1.3.8.3. أسباب إصدار المعيار IFRS 7:

يعتبر العرض والإفصاح أساسا هاما في متطلبات المحاسبة الدولية من أجل إشاعة الشفافية والانفتاح على أطياف المجتمع ولمساعدة مستخدمي البيانات المالية على فهم المعلومات التي تظهر في التقارير المالية[1].

كما أن مجلس معايير المحاسبة الدولية يؤكد على حق مستخدم التقارير المالية بالحصول على معلومات حول تعرض الشركات للمخاطر وكيفية إدارة هذه المخاطر بحيث تمكن هذه المعلومات مستخدمي التقارير المالية من تقييم الوضع المالي للشركات.

ووفق متطلبات هذا المعيار، أصبح لزاما على كل الشركات العاملة في العالم وبجميع أشكالها القانونية، أن تقوم بتزويد قارئ البيانات المالية ببيانات تفصيلية تتعلق بجميع الأدوات المالية التي تتعامل بها تلك الشركات. وتتضمن تلك الافصاحات، معلومات تفصيلية بشأن فئات الأصول والخصوم المالية من أسهم وسندات وصكوك وقروض، وغيرها من الأدوات المالية

[1] خوري، نعيم، محاضرة حول القيمة العادلة والإبلاغ المالي.

التي تتعامل بها الشركة، سواء على شكل استثمارات في أوراق مالية مدرجة في الأسواق المحلية أو الخارجية أو استثمارات غير مدرجة، أو التزامات قائمة على الشركة بجميع أنواعها[1].

ولا بد من الإشارة إلى أن المعيار IFRS 7 يتناول الإفصاحات المطلوبة للأدوات المالية في المصارف والمؤسسات المالية كما في الشركات الأخرى وذلك بعد أن كان موضوع الإفصاح في المصارف يتم معالجته من خلال المعيار المحاسبي الدولي "IAS 30".

2.3.8.3. أهداف المعيار IFRS 7:

يهدف هذا المعيار إلى إجبار الشركات على إدخال الإفصاحات اللازمة في التقارير المالية وذلك لمساعدة مستخدم هذه التقارير على تقييم:

1. خطورة الأدوات المالية التي تحتفظ بها الشركة وأثرها على وضع وأداء الشركة.
2. طبيعة ومدى المخاطر التي قد تتسبب بها الأدوات المالية خلال فترة الاحتفاظ بها في ميزانية الشركة.

3.3.8.3. نطاق المعيار IFRS 7:

يجب تطبيق هذا المعيار من قبل جميع الشركات فيما يتعلق بالإفصاحات المطلوبة للأدوات المالية، حيث دخل ضمن نطاق هذا المعيار معظم الإفصاحات للأدوات المالية التي كان يعالجها المعيار المحاسبي الدولي IAS 32 الذي أصبح يقتصر فقط على طريقة عرض المعلومات الخاصة بالأدوات المالية، كما أن هذا المعيار IFRS 7 يكمل المعالجات المحاسبية في المعيار المحاسبي الدولي IAS 39 حول الاعتراف والقياس.

4.3.8.3. متطلبات الإفصاح حسب المعيار IFRS 7:

حدد هذا المعيار بشكل واضح الإفصاحات المطلوبة في التقارير المالية حول الأدوات المالية ومخاطرها والسياسات المتبعة في إدارتها وكذلك السياسات المحاسبية المتبعة في عرضها

---

[1] جريدة الجريدة، العدد 166، 16 كانون أول 2007.

وقياسها والاعتراف بها، سواء كان ذلك في ميزانية الشركة أو قائمة الـدخل أو مـن خـلال الملاحظات الأخرى التي تعتبر جزءا من التقارير المالية:

1. في الميزانية: يتوجب على الشركات الإفصاح عما يلي:

- تصنيف الأصول والالتزامات المالية كما صنفت حسب IAS 39، حيث يجب الإفصاح عنها في صفحة الميزانية أو ضمن الملاحظات.
- الأصول والالتزامات المالية بالقيمة العادلة خلال الأرباح والخسائر.
- عملية إعادة تصنيف الأدوات المالية.
- الأدوات المالية المجمعة مع مشتقات ضمنية متعددة.

2. في قائمة الدخل: يتم الإفصاح عن السياسات المحاسبية الخاصـة بـالأدوات الماليـة ومحاسبة التحوط والقيمة العادلة وكيفية قياسها.

3. إفصاحات أخرى: يتم الإفصاح عن السياسات المحاسبية الخاصة بـالأدوات الماليـة ومحاسبة التحوط والقيمة العادلة وكيفية قياسها.

كما تطلب هذا المعيار الإفصاح عن معلومات نوعية وكمية حول العرض للمخاطر الناجمـة عن الأدوات المالية بما فيها مخاطر الائتمان ومخاطر السيولة ومخاطر السوق.

الفصل الرابع

منهجية الدراسة

1.4 المقدمة:

لتحقيق أهداف الدراسة والإجابة على التساؤلات فيما إذا كانت معايير المحاسبة الدولية الخاصة بالأدوات المالية يتم تطبيقها في المصارف العاملة في الأراضي الفلسطينية وفي تقييم وتصنيف محفظة الاستثمارات المالية التي تحتفظ بها هذه المصارف، سيتم خلال هذا الفصل التعرف على واقع تطبيق معايير المحاسبة الدولية رقم 32 و 39 في إدارة المحافظ الإستثمارية للمصارف العاملة في الأراضي الفلسطينية حيث ستتم دراسة البيانات المالية لبنك محلي وآخر وافد، ثم تحليل الاستبانة التي سيتم توزيعها على معدي ومدققي البيانات المالية لتلك المصارف بهدف التعرف على مدى التزام هذه المصارف بمتطلبات معايير المحاسبة الدولية 32 و 39 والخاصة بالادوات المالية ومحافظ الاستثمار.

2.4 واقع تطبيق معايير المحاسبة الدولية الخاصة بالادوات المالية على البيانات المالية للمصارف العاملة في الأراضي الفلسطينية – حالات عملية:

خلال هذا الجزء من الدراسة تمت مراجعة البيانات المالية الفعلية لبعض المصارف العاملة في الأراضي الفلسطينية وذلك لفحص مدى التزام هذه المصارف بتطبيق معايير المحاسبة الدولية والمعايير الخاصة بالأدوات المالية وأثر ذلك على البيانات المالية لهذه المصارف فيما يتعلق بالعرض والافصاح والاعتراف والقياس لأصولها والتزاماتها المالية والتي تتضمن المحافظ الاستثمارية التي تمتلكها هذه المصارف.

ونظرا لعدم امكانية دراسة البيانات المالية لجميع المصارف بالاضافة لصعوبة الحصول على تفاصيل هذه البيانات وحيث أن معظم هذه المصارف متعاقدة مع اثنتين أو ثلاثة من أكبر شركات تدقيق الحسابات العالمية، فقد تم اختيار مصرفين لدراسة بياناتهما المالية، أحدهما مصرف محلي (وطني) والآخر من المصارف الوافدة. وفيما يلي استعراض لبيانات كل مصرف على حدة من حيث حجم الأصول وقيمة الموجودات المالية وأنواعها وكيفية تصنيفها، وحقوق المساهمين وأهم بنودها، مع الأخذ بالاعتبار انه ولغايات سرية المعلومات

فقد تم الاستعاضة عن اسم المصرف المحلي باسم المصرف المحلي وعن اسم المصرف الوافد باسم المصرف الوافد.

1.2.4. البيانات المالية للمصرف المحلي كما في نهاية السنة المالية 2008:

أظهرت الميزانية العمومية للمصرف المحلي كما في 31 كانون أول 2008 أن إجمالي الموجودات بلغت 105,342,175 دولار أمريكي، متضمنة محفظة الإستثمارات المالية التالية والمقيمة بالقيمة العادلة:

- موجودات مالية للمتاجرة بقيمة 1,317,812 دولار.
- موجودات مالية متوفرة للبيع بقيمة 100,000 دولار.
- موجودات مالية محتفظ بها لتاريخ الاستحقاق بقيمة 16,322,550 دولار.

ظهرت الاستثمارات المبينة أعلاه بقيمتها العادلة بتاريخ إعداد البيانات المالية للمصرف وذلك وفقا للمعيار المحاسبي الدولي رقم 39، وقد بلغت التكلفة التاريخية (تكلفة الإستثمار أو الإقتناء) للموجودات (الأسهم) المالية المحتفظ بها للمتاجرة 2,015,806 دولار إلا أنه لم يعد مسموحا قياسها إلا بالقيمة العادلة التي بلغت بتاريخ إعداد البيانات المالية 1,317,812 دولار حيث تم معالجة فرق التقييم البالغ 226,771 دولار عن التقييم في نهاية عام 2007 ضمن قائمة الدخل تحت بند خسائر تقييم الأسهم بالقيم العادلة وذلك وفقا للمعايير الخاصة بالأدوات المالية.

أما الموجودات المالية المتوفرة للبيع والبالغة 100,000 دولار فقد تم الإفصاح عنها وقياسها أيضا وفقا للقيمة العادلة والتي جاءت مطابقة للتكلفة التاريخية وفقا لتقديرات الإدارة التنفيذية، حيث أن هذه الأسهم غير مدرجة أو متداولة بالسوق المالي وقد تم الإكتفاء بتقديرات الإدارة بأن القيمة السوقية (العادلة) لا تختلف جوهريا عن القيمة الدفترية (التاريخية)، وبالتالي لم يكن هناك فروقات لمعالجتها في حساب التغير المتراكم في القيمة العادلة تحت حقوق الملكية في الميزانية العمومية للمصرف.

وبخصوص الموجودات المالية المحتفظ بها لتاريخ الاستحقاق، فيمثل رصيدها البالغ 16,322,550 دولار استثمارات في سندات دين حكومية وشركات عامة، وقد تضمنت

ايضاحات هذا البند أنه تم خصم خسائر إعادة التقييم حتى تاريخ 30 حزيران 2008 والبالغة 58,350 دولار من تكلفة الاستثمار في هذه السندات وذلك استنادا لمعيار المحاسبة الدولي رقم 39 الذي يقضي بإعادة تقييم هذه السندات وفقا للقيمة العادلة، وظهرت هذه الخسائر غير المحققة في حساب التغير المتراكم في القيمة العادلة تحت حقوق الملكية.

وقد بينت الإيضاحات حول هذا البند أيضا أن القيمة العادلة لهذه الموجودات المالية المحتفظ بها لتاريخ الاستحقاق وذلك كما في 31 كانون أول 2008 تبلغ 13,385,425 دولار وذلك وفقا لأسعارها السوقية كما بذلك التاريخ حيث أن هذه السندات متداولة في الأسواق المالية، ويفترض أن تظهر في البيانات المالية بهذه القيمة إلا أنه بناء على قرار مجلس إدارة المصرف المحلي في الربع الثالث من عام 2008، وبناء على قدرة المصرف المالية، فإنه سيتم الاحتفاظ بهذه السندات حتى تاريخ استحقاقها، والاستفادة خلال الفترة فقط من الفائدة الاسمية المتأتية من هذه السندات، وان هذا الإجراء يتفق مع التعديلات على المعيار الدولي رقم 39 حول معاملة الاستثمارات المالية والتي سرى مفعولها اعتبارا من 2008، ولهذا السبب فإنه لم يتم تسجيل خسائر إعادة التقييم في 31 كانون أول 2008 في بند التغير المتراكم في القيمة العادلة تحت حقوق المساهمين في الميزانية العمومية.

ولو أن هذه الاستثمارات لا يزال يسمح بتقييمها وفقا للتكلفة التاريخية فقد كانت ستظهر بالقيم التالية حسب التصنيفات المبينة أعلاه:

- موجودات مالية للمتاجرة بقيمة 2,015,806 دولار.
- موجودات مالية متوفرة للبيع بقيمة 100,000 دولار.
- موجودات مالية محتفظ بها لتاريخ الاستحقاق بقيمة 16,380,900 دولار.

أما الإيضاحات اللاحقة فقد بينت في البند (2/أ) تحت أسس إعداد البيانات المالية "تم إعداد البيانات المالية وفقا للمعايير الصادرة عن مجلس معايير المحاسبة الدولية والتفسيرات الصادرة عن لجنة تفسيرات التقارير المالية الدولية المنبثقة عن مجلس معايير المحاسبة الدولية ووفقا للقوانين المحلية النافذة وتعليمات سلطة النقد الفلسطينية" وكذلك "تم إعداد البيانات وفقا لمبدأ التكلفة التاريخية باستثناء الموجودات المالية للمتاجرة التي تظهر بالقيمة العادلة بتاريخ البيانات المالية". وبينت الإيضاحات أيضا في البند (2/ب) حول المعيار الدولي

للتقارير المالية رقم (7) – الأدوات المالية: الإفصاح "يتطلب هذا المعيار إدراج إفصـــاحات إضافية تمكن مستخدمي البيانات المالية من تقييم أهمية الأدوات المالية للمصـــرف وطبيعـــة ومدى المخاطر المتعلقة بها. وقد قام المصرف بإضافة هذه الإفصاحات الإضافية إلى البيانات المالية ابتداء من عام 2007".

كما أوضح مدققي الحسابات أهم السياسات المحاسبية التي اتبعها المصرف المحلـــي لإعـــداد البيانات المالية ومن ضمنها ما يتعلق بالقيمة العادلة حيث أشار "أن أسعار الإغلاق بتـــاريخ البيانات المالية في أسواق نشطة تمثل القيمة العادلة للموجودات المالية التي لها اسعار سوقية". كما بين فيما يتعلق بالموجودات المالية للمتاجرة "يتم تسجيل الموجـــودات الماليـــة للمتـــاجرة بالقيمة العادلة عند الشراء، ويعاد تقييمها في تاريخ البيانات المالية بالقيمة العادلة ويتم تسجيل التغيرات اللاحقة في بيان الدخل الشامل".

تبين من البيانات السابقة الخاصة بالبنك المحلي وكيفية عرض الإستثمارات المالية والإفصاح عنها وقياسها، بأن قيمتها تختلف من فترة مالية لأخرى نظرا للتغير فـــي قيمتهـــا الســـوقية (العادلة) وبالتالي فان القيمة الاجمالية لأصول المصرف ستكون أيضا مختلفة. كما ينطبق ذلك على قائمة الدخل التي تتأثر بالأرباح والخسائر الناتجة عن تقييم المحفظة الاستثمارية المحتفظ بها للمتاجرة أو عند التخلص من أي استثمارات بغض النظر عن تصنيفها حيث يتم إقفال قيمة التغير المتراكم في القيمة العادلة المتعلق بذلك الجزء المباع.

2.2.4. البيانات المالية للمصرف الوافد كما في نهاية السنة المالية 2008:

تضمنت ميزانية المصرف الوافد محفظة استثمارية تمثلت في الأنواع التالية وفقا للتصـــنيف المعتمد بموجب معايير المحاسبة الدولية:

- موجودات مالية للمتاجرة بقيمة 21,362,124 دولار.
- موجودات مالية متوفرة للبيع بقيمة 14,557,690 دولار.
- موجودات مالية محتفظ بها لتاريخ الاستحقاق بقيمة 195,845,954 دولار.

تضمن تقرير مدقق الحسابات المستقل ضمن الإيضاحات الملحقة بالبيانات المالية للمصـــرف الوافد أهم السياسات المحاسبية والتي تضمنت ما يلي تحت أسس إعداد البيانات المالية:

- "تم إعداد البيانات المالية الموحدة وفقا للمعـــايير الدوليـــة للتقـــارير الماليـــة وتفسيرات التقارير المالية الدولية المنبثقة عن مجلس معايير المحاسبة الدولية وبموجب القوانين والتعليمات النافذة في البلدان التي تعمـــل فيهـــا مجموعـــة المصرف الوافد وتعليمات البنك المركزي الأردني".
- "تم إعداد البيانات المالية وفقا لمبدأ التكلفة التاريخية باســـتثناء الموجـــودات المالية للمتاجرة والموجودات المالية المتوفرة للبيع، حيث يتم إظهارها بالقيمة العادلة بتاريخ البيانات المالية".

كذلك بينت الإيضاحات تفاصيل عن المعايير الجديدة والمعدلة ومن ضمنها الإيضاح التـــالي المتعلق بتعديل على المعيار الدولي رقم (39):

"قام مجلس معايير المحاسبة الدولية خلال شهر تشرين أول من عام 2008 بإصدار تعديلات على معيار المحاسبة الدولي رقم (39) ومعيار التقارير المالية الدولي رقم (7) المتعلقة بإعادة تصنيف الموجودات المالية، حيث سمحت هذه التعديلات بإعادة تصنيف الموجودات الماليـــة للمتاجرة إلى موجودات مالية خارج هذا البند، كما سمحت بإعادة تصنيف الموجودات المالية المتوفرة للبيع إلى بند الموجودات المالية المحتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق".

أما فيما يتعلق بالقيمة العادلة فبين التقرير أن المصرف الوافد يعتبر سعر الإغـــلاق بتـــاريخ البيانات المالية في الأسواق المالية النشطة يمثل القيمـــة العادلـــة للموجـــودات والمشـــتقات المتداولة، وفي حال عدم توفر أسعار معلنة أو عدم وجود تداول نشط للأداة المالية فإنه يـــتم تقدير قيمتها العادلة بإحدى الطرق التالية:

- مقارنتها بالقيمة السوقية الحالية لأداة مالية مشابهة لها إلى حد كبير.
- خصم التدفقات النقدية المتوقعة.
- نماذج تسعير الخيارات.

وتهدف هذه الطرق إلى الحصول على قيمة عادلة تعكس توقعات السوق وتأخذ في الاعتبار العوامل السوقية وأية مخاطر أو منافع متوقعة عند تقدير قيمة الموجودات المالية. وفي حال حال تعذر قياس القيمة العادلة بشكل يعتمد عليه فإنه يتم إظهارها بالتكلفة/ التكلفة المطفأة.

وفي الإيضاحات المتعلقة بالموجودات المالية للمتاجرة بيّن تقرير المصرف الوافد ما يلي:

- هي تلك الموجودات التي تم اقتناؤها بصفة أساسية بغرض بيعها في مدى زمني قصير أو كانت جزءا من محفظة أدوات مالية يتم إدارتها معا ويوجد دليل على وجود معاملات فعلية حديثة تؤيد الحصول على أرباح قصيرة الأجل.
- يتم تسجيل الموجودات المالية للمتاجرة بالقيمة العادلة عند الشراء في حين يتم تسجيل مصاريف الإقتناء في بيان الدخل، ويعاد تقييمها في تاريخ البيانات المالية بالقيمة العادلة ويتم تسجيل التغيرات اللاحقة في بيان الدخل في نفس فترة حدوث هذا التغير.

أما الموجودات المالية المتوفرة للبيع فقد تضمن التقرير البنود التالية حول تعريفها وعرضها وتسجيلها وبيعها وقياسها في البيانات المالية للمصرف الوافد:

- هي تلك الموجودات التي لم يتم تصنيفها كموجودات مالية للمتاجرة من خلال بيان الدخل أو كتسهيلات ائتمانية مباشرة أو كموجودات مالية محتفظ بها لتاريخ الاستحقاق.
- يتم تسجيل الموجودات المالية المتوفرة للبيع بالقيمة العادلة مضافا إليها مصاريف الاقتناء عند الشراء ويعاد تقييمها بتاريخ البيانات المالية بالقيمة العادلة، ويظهر التغير في القيمة العادلة الناتجة عن إعادة التقييم في بند مستقل ضمن حقوق المساهمين.
- في حال بيع هذه الموجودات أو جزء منها أو حصول تدني في قيمتها يتم تسجيل الأرباح أو الخسائر الناتجة عن ذلك في بيان الدخل بما في ذلك المبالغ المقيدة سابقا في حقوق المساهمين والتي تخص هذه الموجودات.
- يتم تسجيل الأرباح الموزعة ضمن بند أرباح موجودات مالية متوفرة للبيع في حين يتم تسجيل الفوائد المتحققة ضمن بند الفوائد الدائنة في بيان الدخل.

- يتم تسجيل الفوائد المكتسبة من الموجودات المالية المتوفرة للبيع في بيان الدخل باستخدام طريقة الفائدة الفعلية.
- تظهر الموجودات المالية التي لا يمكن تحديد قيمتها العادلة بشكل يعتمد عليه بالتكلفة.

وفيما يتعلق بالموجودات المالية المحتفظ بها لتاريخ الاستحقاق فقد وضح التقرير النقاط التالية:

- هي تلك الموجودات التي لها دفعات ثابتة أو قابلة للتحديد ويوجد لدى المصرف الوافد النية والقدرة على الاحتفاظ بها لتاريخ الاستحقاق.
- يتم تسجيل تلك الموجودات المالية عند الشراء بالتكلفة (القيمة العادلة) مضافا إليها مصاريف الاقتناء، وتطفأ العلاوة/ الخصم باستخدام طريقة الفائدة الفعلية، قيدا على أو لحساب الفائدة، وتخصم منها أية مخصصات ناتجة عن التدني في قيمتها يؤدي إلى عدم إمكانية استرداد الأصل أو جزء منه.

ولو أن هذه الاستثمارات لا يزال يسمح بتقييمها وفقا للتكلفة التاريخية فقد كانت ستظهر بالقيم التالية حسب التصنيفات المبينة أعلاه:

- موجودات مالية للمتاجرة بقيمة 21,214,618 دولار.
- موجودات مالية متوفرة للبيع بقيمة 15,672,966 دولار.
- موجودات مالية محتفظ بها لتاريخ الاستحقاق بقيمة 195,845,954 دولار.

وكما ذكرنا أعلاه فإن التعديلات على معيار المحاسبة الدولي رقم 39 قد سمحت بالاحتفاظ بمحفظة الاستثمارات وتقييمها بالتكلفة اذا بينت الادارة ان لديها النية والقدرة على الاحتفاظ بهذه المحفظة حتى تاريخ الاستحقاق.

3.4 مجتمع الدراسة:

يتكون مجتمع الدراسة من المصارف العاملة في الأراضي الفلسطينية باستثناء المصارف الإسلامية والتي يبلغ عددها 17 مصرفا منها عشرة مصارف وافدة وسبعة مصارف محلية، ويتضمن أيضا سلطة النقد الفلسطينية واثنتان من كبرى شركات تدقيق الحسابات العالمية التي تتولى تدقيق حسابات معظم المصارف العاملة في الأراضي الفلسطينية.

4.4 عينة الدراسة:

تكونت عينة الدراسة من معظم مجتمع الدراسة بطريقة الحصر الشامل حيث تم توزيع عشرين استبانة منها 17 استبانة وزعت على كافة المصارف التقليدية (الإسلامية مستثناه) واستبانتان سلمت لشركتي تدقيق حسابات بالإضافة إلى استبانة واحدة لسلطة النقد الفلسطينية، وقد أسترجع من هذه الإستبانات 17 استبانه بنسبة 85% (ثلاثة مصارف لم تعيد الاستبانة).

5.4 أسلوب جمع بيانات الدراسة:

تم جمع المعلومات والبيانات المتعلقة بالدراسة من خلال :

أ. استبانة البحث:

والتي تمثل المصادر الأولية في هذه الدراسة وأساس المنهج التحليلي، وقد تضمنت استبانة الدراسة خمسة مجموعات من الأسئلة المتعلقة بالأدوات المالية والتي بلغت 63 سؤالا باجابة (موافق) أو (غير موافق) وهذه الطريقة المناسبة للقياس في هذا النوع من الدراسات، وحيث أن كل سؤال أو عبارة تضمنتها الإستبانة له/لها إجابة صحيحة إما نعم أو لا، فقد تم تحديد ومعرفة عدد الإجابات الصحيحة في كل استبانة من خلال ترميزها بالرمز 1 لإجابة نعم والرمز 0 لإجابة لا، وهذا ما ساعد في عملية التحليل حيث تم استخراج نسبة الاجابات الصحيحة (نسبة الإلتزام) لكافة المستجيبين، وتم احتساب الوسط الحسابي للإجابات الصحيحة في جميع مجموعات الأسئلة، وكذلك نسبة الإلتزام الكلي في كل مجموعة أسئلة. ولا بد من الإشارة إلى أن نسبة الإجابات الصحيحة لشركتا التدقيق كانت مرتفعه جدا وأنها رفعت نسبة الإلتزام الكلي ولكن ليس بشكل جوهري نظرا لأن عدد الاستبانات الخاصة بهما اثنتان من أصل 17 استبانة، وتختبر المجموعة الأولى من الأسئلة قدرة معدي البيانات المالية على تحديد الأدوات المالية الخاضعة لمعياري المحاسبة 32 و 39، أما المجموعات الأربعة الأخرى من الأسئلة فتختبر مدى التزام المصارف العاملة في الأراضي الفلسطينية بمتطلبات معايير المحاسبة الدولية الخاصة بالأدوات المالية وذلك فيما يتعلق بمواضيع العرض والافصاح والاعتراف والقياس.

ب. البيانات المالية الفعلية والمدققة لاثنين من المصارف العاملة في الأراضي الفلسطينية أحدهما مصرف ومحلي والآخر مصرف وافد:

أيضا من المصادر الأولية لهذه الدراسة وذلك من خلال مراجعة قيمة المحفظة الإستثمارية لكل مصرف والسياسات العامة والأسس التي يستند لها هذان المصرفان في عرض وقياس وتقييم والإفصاح عن الأدوات المالية وأثر ذلك على متن القوائم المالية والإيضاحات التابعة لها.

ت. الكتب والدوريات والمجلات والمقالات العربية والأجنبية والمواقع الإلكترونية:
تمثل المصادر الثانوية في هذه الدراسة.

6.4 الأسلوب الاحصائي المستخدم:

كما ذكرنا فإن الحالة العملية التي تم الاستناد لها في هذه الدراسة وهي فحص ومراجعة البيانات المالية الفعلية لمصرفين عاملين في الأراضي الفلسطينية والتأكد من أنهما يطبقان معياري المحاسبة الدوليين 32 و 39 فيما يتعلق بمحافظهما الاستثمارية، كانت هذه الحالة العملية بالتوازي مع تحليل بيانات استبانة الدراسة حيث تم تفريغها وتحليلها باستخدام برنامج التحليل الإحصائي SPSS.

وقد تم استخدام اختبار (كرونباخ ألفا) لقياس جودة البيانات أو الصدق والثبات في البيانات، بمعنى أن أي اعادة متكررة للبحث ستؤدي لنفس النتائج التي تم التوصل اليها، وقد بلغ معامل (كرونباخ ألفا) 88% وهي نسبة مرتفعة، وتدل على مصداقية عالية وثبات في النتائج.

وبناء على النتائج النهائية لتحليل الاستبانة ونتائج فحص الحالتين العمليتين تم التوصل الى عدد من النتائج والتوصيات المهمة والتي سيتم عرضها في نهاية هذا الفصل.

7.4 مناقشة نتائج الدراسة:

1.7.4. تحليل البيانات الخاصة بأفراد عينة الدراسة:

نلاحظ من الجدول رقم 1:4 أدناه بخصوص التوزيع النسبي للمؤهل العلمي لعينة الدراسة، بأن معظم أفراد عينة الدراسة من ذوي المؤهلات العلمية العالية، وأن أعلى نسبة تمثلت في الحاصلين على درجة البكالويوس بواقع 58.8% تليها نسبة الحاصلين على درجة الماجستيربنسبة 29.4%:

جدول رقم 1:4 يبين المؤهل العلمي لعينة الدراسة

التحصيل العلمي	التكرار	نسبة كل فئة	النسبة المجمعة
أقل من بكالوريوس	2	11.8	11.8
بكالوريوس	10	58.8	70.6
ماجستير	5	29.4	100.0
المجموع	17	100.0	

أما فيما يتعلق بالتخصص العلمي لعينة الدراسة، فقد كانت أعلى نسبة تتمثل في تخصص المحاسبة وكانت نسبة أفراد العينة بهذا التخصص تساوي 88.2%، ويمكننا القول بأن أفراد عينة الدراسة لديهم المعرفة الأكاديمية اللازمة التي تمكنهم من تقييم متطلبات معايير المحاسبة الدولية خصوصا أن هناك تجانس بين أفراد العينة حيث أن معظمهم مختصون في المحاسبة، والجدول أدناه يوضح التوزيع النسبي للتخصصات العلمية لأفراد عينة الدراسة:

جدول رقم 2:4 يبين التخصص العلمي لعينة الدراسة

التخصص	التكرار	نسبة كل فئة	النسبة المجمعة
محاسبة	15	88.2	88.2
إدارة أعمال	2	11.8	100.0
المجموع	17	100.0	

وفيما يتعلق بعدد سنوات الخبرة فقد أظهر التحليل أن النسبة الأكبر من المسؤولين عن إعداد البيانات المالية للمصارف كانت عدد سنوات خبرتهم تزيد عن 10 سنوات بواقع 53% وأنه لم يكن أي مستجيب تقع خبرته في فئة أقل من 5 سنوات، وهذا يدل على أهمية الخبرة لمن هم في موقع المسؤولية عن حسابات المصارف وإعداد قوائمه المالية، والجدول أدناه يوضح التوزيع النسبي لمؤشر عدد سنوات الخبرة:

جدول رقم 3:4 يبين عدد سنوات الخبرة لعينة الدراسة

سنوات الخبرة	التكرار	نسبة كل فئة	النسبة المجمعة
5-10	8	47.1	47.1
11-15	7	41.2	88.2
أكثر من 15	2	11.8	100.0
المجموع	17	100.0	

أما فيما يتعلق بالمنصب الوظيفي فقد كانت أعلى نسبة لمن هم في منصب متقدم فـــي الادارة المالية، فمثلا بلغت نسبة من يشغلون وظيفة مدير مالي 76.5% وهذا أيضا يعتبر مؤشر على دقة الإجابات والتعامل مع أسئلة الإستبانة باهتمام ودقة بالغة، والجدول أدناه يوضح ذلك:

جدول رقم 4:4 يبين المنصب الوظيفي لعينة الدراسة

المنصب الوظيفي	التكرار	نسبة كل فئة	النسبة المجمعة
رئيس قسم المحاسبة	2	11.8	11.8
المدير المالي	13	76.5	88.2
مدقق خارجي	2	11.8	100.0
المجموع	17	100.0	

2.7.4. تحليل أسئلة الإستبانة:

كما ذكرنا فقد تضمنت استبانة الدراسة خمسة مجموعات مـــن الأســـئلة المتعلقـــة بـــالأدوات والاستثمارات المالية بإجابة (موافق) أو (غير موافق)، وقد تم تحديد عدد الإجابات الصحيحة في كل استبانة من خلال ترميزها بالرمز 1 لإجابة نعم (موافق) والرمز 0 لإجابة لا (غيـــر موافق)، وذلك لاستخراج نسبة الاجابات الصحيحة (نسبة الإلتزام) لكافة المستجيبين، وأيضـــا تم احتساب الوسط الحسابي للإجابات الصحيحة في جميع مجموعات الأسئلة، وكـــذلك نســـبة الإلتزام الكلي في كل مجموعة أسئلة.

وفيما يلي تحليل إجابات أفراد عينة الدراسة على الأســـئلة الخاصـــة بكـــل مجموعـــة مـــن المجموعات الخمسة:

1.2.7.4. المجموعة الأولى: آراء أفراد عينة الدراسة فيما يتعلق بتحديـــد الأدوات الماليـــة الخاضعة لمعاييرالمحاسبة الدولية رقم IAS32 و IAS39 ، ويبين الجدول التالي نتائج هـــذا الاختبار من خلال الوسط الحسابي والانحراف المعياري ونسبة الإلتزام:

جدول رقم 5:4 الوسط الحسابي والانحراف المعياري ونسبة الإلتزام لأسئلة المجموعة الاولى حول تحديد الأدوات المالية الخاضعة لمعايير (IAS32 & IAS39)

البند	الوسط الحسابي	الإنحراف المعياري	نسبة الإلتزام
1. حساب جاري مدين	1.90	.31	90%
2. وديعة ثابتة أو تحت الطلب	1.90	.31	90%
3. استثمار في صندوق استثماري	2.00	.00	100%
4. استثمار في شركة أخرى بنسبة تملك 19% من رأسمالها	1.75	.43	75%
5. استثمار في شركة أخرى بنسبة تملك 26% من رأسمالها	1.34	.48	66%
6. استثمار في شركة أخرى بنسبة تملك 52% من رأسمالها	1.75	.43	75%
7. ذمم مدينة ناشئة عن مبيعات آجلة	1.89	.32	66%
8. تأمينات اعتمادات مستندية	1.77	.42	77%
9. مصاريف تأمين مدفوعة مقدماً	1.49	.50	51%
10. بضاعة مواد خام	1.67	.47	67%
11. سبيكة ذهبية	1.34	.48	66%
12. براءة اختراع	1.84	.37	84%
13. علامة تجارية	1.84	.37	84%
14. قبولات بنكية	1.90	.31	90%
15. مخصص ترك الخدمة للموظفين	1.49	.50	51%
16. الاحتياطيات والأرباح المحتفظ بها	1.89	.32	89%
17. ضرائب دخل مؤجلة	1.84	.37	84%
18. كفالة مالية	1.74	.44	74%
19. حقوق الأقلية	1.67	.47	67%
معدل الإلتزام الكلي			**77%**

تبين من خلال الجدول السابق رقم 5:4 بأن هناك تسع إجابات من أصل تسعة عشر إجابة كانت تعكس مستوى إلتزام مرتفع من قبل أفراد عينة الدراسة تراوح بين (80% - 100%)، في حين أن أربع إجابات تعتبر جيدة بمستوى إلتزام (70% - 79%)، أما الإجابات المتوسطة فكانت أربعة بمستوى (60% - 69%)، وبلغت الإجابات الضعيفة اثنتان فقط بمستوى التزام (50% - 59%).

إن نسبة الإلتزام الكلية بالنسبة لهذه المجموعة من الأسئلة بلغت 77% وهي نسبة تقع ضمن المستوى الجيد، إلا أنها تعني أيضا أن هناك بعض التشويش لدى معدي البيانات المالية في المصارف حول تحديد الأدوات المالية التي تقع ضمن نطاق معياري المحاسبة الدوليين (IAS 32, IAS 39).

2.2.7.4. المجموعة الثانية: آراء أفراد عينة الدراسة حول الإلتزام بعرض الأدوات المالية وفقا لمتطلبات معيار المحاسبة الدولي رقم IAS32:

جدول رقم 6:4 الوسط الحسابي والانحراف المعياري لأسئلة المجموعة الثانية حول عرض الأدوات المالية وفقا لمتطلبات معيار المحاسبة الدولي رقم IAS32

البند	الوسط الحسابي	الإنحراف المعياري	نسبة الإلتزام
1. تصنف الأداة المالية في الميزانية حسب جوهرها لا حسب شكلها القانوني.	1.85	0.36	%85
2. السهم الممتاز يمكن أن يعرض كالتزام في الميزانية العمومية.	1.80	0.40	%80
3. يتم فصل مكونات السند الذي يحمل خيار تحويل إلى أسهم عادية بحيث يصنف السند على أنه التزام وحق الخيار على أنه حق ملكية.	1.79	0.41	%79
4. تدرج الأرباح والخسائر والمكاسب للأدوات المالية حسب عرض هذه الأدوات في الميزانية.	1.90	0.30	%90
5. يتم عمل مقاصة بين أصل مالي والتزام مالي عندما يحق للمشروع التسديد على أساس صافي المبلغ فقط.	1.66	0.48	%66
معدل الإلتزام الكلي			**%80**

نلاحظ من الجدول رقم 6:4 أعلاه وجود ثلاثة إجابات من أصل خمسة تعتبر جيدة جداً من حيث الالتزام بعرض الأدوات المالية حسب معيار رقم IAS 32 والتي تراوحت بين (80%-100%)، وهناك إجابة واحدة في المستوى الجيد وإجابة واحدة في المستوى المتوسط. ونجد أن نسبة الالتزام الكلي بلغت 80%، وهي نسبة تقع ضمن المستوى جيد جداً.

3.2.7.4. المجموعة الثالثة: آراء أفراد عينة الدراسة حول الإلتزام بالإفصاح عن الأدوات المالية في القوائم المالية وفقا لمعيار المحاسبة الدولي IAS32 الخاص بالعرض والافصاح:

جدول رقم 7:4 الوسط الحسابي والانحراف المعياري لأسئلة المجموعة الثالثة حول الافصاح عن الأدوات المالية وفقا لمتطلبات معيار المحاسبة الدولي رقم IAS32

البند	الوسط الحسابي	الإنحراف المعياري	نسبة الإلتزام
1. يتم الإفصاح عن مبالغ وتوقيت ودرجة التأكد من التدفقات النقدية المستقبلية المرتبطة بالأدوات المالية.	1.90	0.30	%90
2. يتم الإفصاح عن السياسات والأساليب المحاسبية المستخدمة في الاعتراف والقياس عن الأدوات المالية.	1.97	0.18	%97
3. يتم الإفصاح عن الشروط والأحكام التعاقدية لأداة مالية وذات التأثير على الشركة من حيث الأخطار التي قد يتعرض لها المشروع.	1.89	0.32	%89
4. من المهم الإفصاح عن التغيرات في الظروف والتي ينتج عنها مخاطر جديدة خاصة بالأدوات المالية.	1.80	0.40	%80
5. من المهم تحديد متى يتم الاعتراف بأصل أو التزام مالي في الميزانية ومتى يتم التوقف عن الاعتراف به.	1.84	0.37	%84

البند	الوسط الحسابي	الإنحراف المعياري	نسبة الإلتزام
6. يتم الإفصاح عن تاريخ إعادة التسعير عندما يختلف هذا التاريخ بصورة كبيرة عن تاريخ التعاقد.	1.79	0.41	%79
7. من المهم الإفصاح عن المعلومات حول تعرض الشركة لمخاطر معدل الفائدة.	1.66	0.48	%66
8. من المهم الإفصاح عن المعلومات حول تعرض الشركة لمخاطر الائتمان بما في ذلك أقصى مبلغ خسارة متوقع.	1.80	0.40	%80
9. في حال وجود كفالة من قبل الشركة على شخص أو شركة أخرى يعرض الشركة إلى مخاطر يتم الإفصاح عن هذه الكفالة والمخاطر المعرضة لها الشركة.	1.69	0.47	%69
10. أسعار السوق المالي تعبر عن القيمة العادلة للأداة المتداولة فيه.	1.90	0.30	%90
11. يتم الإفصاح عن وجود شرط إجراء مقاصة بين أصل مالي والتزام مالي.	1.66	0.48	%66
12. يتم إدراج معلومات تساعد مستخدمي البيانات المالية على عمل تقديراتهم الخاصة عند عدم تمكن الشركة من تحديد القيمة العادلة لأداة مالية.	1.69	0.47	%69
معدل الإلتزام الكلي			**%80**

يمكننا في هذه المجموعة أيضاً ملاحظة ارتفاع مستوى الالتزام بمعيار المحاسبة الدولي رقم IAS 32 فيما يتعلق بموضوع الإفصاح حيث أن هناك سبع إجابات من أصل اثني عشر حققت مستوى التزام جيد جداً، وأن هناك إجابة واحدة في المستوى الجيد وأربع إجابات في المستوى المتوسط، وبحساب نسبة الالتزام الكلي نجدها بلغت 80% بمستوى جيد جداً.

4.2.7.4. المجموعة الرابعة: آراء أفراد عينة الدراسة حول التزام المصارف العاملة في الأراضي الفلسطينية بمتطلبات الاعتراف بالادوات المالية في تقاريرها المالية وفقا لمعيار المحاسبة الدولي رقم IAS 39:

جدول رقم 8:4 الوسط الحسابي والانحراف المعياري لأسئلة المجموعة الرابعة والمتعلقة بالاعتراف بالأدوات المالية وفقا لمتطلبات معيار المحاسبة الدولي رقم IAS39

البند	الوسط الحسابي	الإنحراف المعياري	نسبة الإلتزام
1. يتم الاعتراف بالموجودات المالية والمطلوبات المالية فقط عندما تصبح الشركة طرفاً في الأحكام التعاقدية.	1.80	0.40	%80
2. يتم إدراج جميع المشتقات المالية في الميزانية.	1.79	0.41	%79
3. يتم الاعتراف بالعقد الآجل كالتزام أو أصل بتاريخ الالتزام (المتاجرة).	1.69	0.47	%69
4. يتم استخدام محاسبة تاريخ المتاجرة أو تاريخ التسوية عند الاعتراف بالأداة المالية وذلك حسب القرار الإداري في الشركة.	1.25	0.43	%75
5. عند الاعتراف بالموجودات المالية تطبق محاسبة المتاجرة أو التسوية المعتمدة في الشركة بشكل ثابت ولجميع الموجودات المالية.	1.84	0.37	%84
6. لا فرق لأثر التغير بالقيمة العادلة للأداة المالية بين محاسبة تاريخ المتاجرة ومحاسبة تاريخ التسوية على قائمة الدخل أو حساب التغير في القيمة العادلة في الميزانية.	1.30	0.46	%70
7. تنطبق أحكام محاسبة تاريخ المتاجرة أو تاريخ التسوية المستخدم على المطلوبات المالية.	1.69	0.47	%69

البند	الوسط الحسابي	الإنحراف المعياري	نسبة الإلتزام
8. يتم الاعتراف بعملية شراء أصل مالي تنوي الشركة الحصول عليه بحسب الموازنة المتبعة.	1.67	0.47	%67
9. لا يتم الاعتراف بعقود شراء أصل مالي ليس له سوق ثابت أو محدد.	1.80	0.40	%80
معدل الإلتزام الكلي			**%75**

وفيما يتعلق بمتطلبات المعيار الدولي رقم 39 IAS حول الاعتراف بالأدوات المالية فقد بين الجدول أعلاه وجود ثلاث إجابات من أصل تسعة إجابات ضمن المستوى جيد جداً، وثلاث إجابات ضمن المستوى جيد، في حين كانت ثلاث إجابات ضمن المستوى المتوسط، وبلغت نسبة الالتزام الكلية في هذه المجموعة 75%.

5.2.7.4. المجموعة الخامسة: آراء أفراد عينة الدراسة حول التزام المصارف العاملة في الأراضي الفلسطينية بمتطلبات قياس الادوات المالية في تقاريرها المالية وفقا لمعيار المحاسبة الدولي رقم IAS 39:

جدول رقم 9:4 الوسط الحسابي والانحراف المعياري لأسئلة المجموعة الخامسة والمتعلقة بقياس الأدوات المالية وفقا لمتطلبات معيار المحاسبة الدولي رقم IAS39

البند	الوسط الحسابي	الإنحراف المعياري	نسبة الإلتزام
1. يتم تصنيف الأدوات المالية المعترف بها داخل التقارير المالية حسب قدرة ونية الشركة في حملها.	1.77	0.42	%77
2. تصنف الأصول المالية إلى أربع فئات مختلفة.	1.85	0.36	%85
3. يتم إعادة قياس جميع الأصول المالية بمقدار قيمتها العادلة فيما عدا: "الاستثمارات المحتفظ بها لتاريخ الاستحقاق"	1.26	0.44	%74

البند	الوسط الحسابي	الإنحراف المعياري	نسبة الإلتزام
4. يمكن قياس المشتقات بالتكلفة وليس بالقيمة العادلة عند عدم توفر سوق نشطة للأداة.	1.31	0.47	%69
5. الذمم المدينة التي أحدثتها الشركة وغير محتفظ بها للمتاجرة تقاس بالتكلفة المطفأة.	1.72	0.45	%72
6. معظم الأوراق المالية الخاصة بحقوق الملكية لا يمكن تصنيفها على أنها استثمارات محتفظ بها حتى الاستحقاق.	1.85	0.36	%85
7. لا يمكن تصنيف الأصل المالي الخاضع للاسترداد من قبل الجهة المصدرة على أنه استثمار محتفظ به حتى الاستحقاق بالرغم من توفر شروط التصنيف الأخرى.	1.82	0.39	%82
8. إن بيع جزء من محفظة الاستثمارات المحتفظ بها حتى الاستحقاق وذلك لانخفاض الملاءة الائتمانية للمصدر من قبل هيئة تصنيف خارجية لا يجبر الشركة على تحويل هذه المحفظة إلى تصنيف آخر.	1.72	0.45	%72
9. لا يمكن لشركة الاحتفاظ بمحفظة الاستثمارات المحتفظ بها حتى الاستحقاق إذا لم يكن لدى الشركة قدرة مالية في الاحتفاظ بها حتى الاستحقاق أو أن هناك مانع قانوني قد يحبط قدرتها على ذلك.	1.92	0.28	%92
10. تقوم الشركة بتقدير نيتها وقدرتها على الاحتفاظ بمحفظة الاستثمارات المحتفظ بها حتى الاستحقاق في كل تاريخ ميزانية.	1.79	0.41	%79

البند	الوسط الحسابي	الإنحراف المعياري	نسبة الإلتزام
11. لا يمكن إعادة تصنيف استثمار صنف في محفظة المتاجرة إلى أي محفظة استثمارية أخرى.	1.62	0.49	%62
12. عند تحويل استثمار من محفظة المتاح للبيع إلى محفظة المتاجرة وكانت الشركة قد اعترفت بتغير القيمة العادلة لهذا الاستثمار في حقوق الملكية فإن هذا التغير يتم نقله مباشرة إلى قائمة الدخل.	1.79	0.41	%79
13. يتم إدراج مكاسب وخسائر الأدوات المالية من محفظة الاستثمارات المتاحة للبيع فقط في حساب التغير في القيمة العادلة المدرج في قائمة حقوق الملكية.	1.72	0.45	%72
14. يجب أن تقاس الأدوات المالية التي لا يمكن قياس قيمتها العادلة بشكل موثوق بمقدار التكلفة.	1.70	0.46	%70
15. تكون القيمة العادلة لأداة مالية قابلة للقياس إذا وجد لها سوق مالي نشط.	1.82	0.39	%82
16. تكون القيمة العادلة لأداة مالية قابلة للقياس إذا كانت أداة دين يتم تقييمها من قبل وكالة تقييم مستقلة ويمكن تقدير تدفقاتها النقدية المستقبلية.	1.75	0.43	%75
معدل الإلتزام الكلي			**%77**

نلاحظ من الجدول أعلاه والخاص بمتطلبات المعيار الدولي رقم IAS 39 حول قياس الأدوات المالية، أن معظم الإجابات تركزت في مستوى الالتزام جيد حيث كانت هناك تسعة إجابـــات من أصل ستة عشر إجابة تراوحت بين (70%–79%)، في حين كانت خمسة إجابات تعكس

مستوى التزام جيد جداً، كما كانت هناك إجابتان ضمن مستوى التزام متوسط، أما نسبة الالتزام الكلي فقد بلغت 77%.

وبشكل عام فإن مستوى الإجابات الصحيحة على أسئلة المجموعات الخمسة كان ضمن المستوى جيد مرتفع بنسبة 78%، وهذا يدل على مستوى الالتزام بمعايير المحاسبة الدولية (IAS32, IAS39, IFRS 7) سواء من حيث المقدرة على تحديد الأدوات المالية التي تقع ضمن نطاق هذه المعايير، أو في جوانب العرض والإقصاح والاعتراف وقياس الأدوات المالية ضمن القوائم المالية للمصارف العاملة في الأراضي الفلسطينية.

8.4 اختبار الفرضيات:

يغطي هذا الجزء من الدراسة التحليل الإحصائي لفرضيات الدراسة من حيث اختبار الفرضية واستخراج النتائج الخاصة بها، وقد تم الإعتماد على قاعدة القرار التالية عند عملية اختبار هذه الفرضيات:

"رفض الفرضية الصفرية أو العدمية (H0) اذا كانت القيمة المحسوبة أكبر من القيمة الجدولية، وقبول الفرضية العدمية (H0) إذا كانت القيمة المحسوبة أقل من القيمة الجدولية، وذلك عند مستوى معنوية (.Sig) أقل من 0.05 ."

1.8.4. فرضية البحث الأولى: وضعت للتأكد من قدرة معدي البيانات المالية في المصارف العاملة في الأراضي الفلسطينية على تحديد الأدوات المالية التي تقع ضمن نطاق معايير المحاسبة الدولية (IAS 32, IAS 39, IFRS 7). وصيغت الفرضية على الشكل التالي:

H0: لا توجد فروق معنوية ذات دلالة إحصائية في الأدوات المالية المحددة من المصارف العاملة في الأراضي الفلسطينية على أنها خاضعة لمعايير المحاسبة الدولية (IAS 32, IAS 39, IFRS7).

ويبين الجدول التالي نتائج اختبار هذه الفرضية، والتي تم استخراجها من الحاسوب بواسطة برنامج التحليل spss (اختبار T – Test) كما يلي:

جدول رقم 10:4 يوضح نتائج اختبار الفرضية الاولى

نتيجة الفرضية العدمية	T Sig	T الجدولية	T المحسوبة
نقبل	0.039	2.005	1.813

ونلاحظ من النتائج في الجدول أعلاه أن قيمة T المحسوبة =1.813 أقل من قيمتها الجدولية، وبناءً على قاعدة القرار المصممة والمذكورة أعلاه، فإننا نقبل الفرضية العدمية H0، وهذا يعني أنه لا توجد فروق معنوية ذات دلالة إحصائية في الأدوات المالية المحددة من المصارف العاملة في الأراضي الفلسطينية على أنها خاضعة لمعايير المحاسبة الدولية (IAS 32, IAS 39, IFRS7)، وبالتالي يمكننا الاستنتاج بأن معدي البيانات المالية في المصارف العاملة في الأراضي الفلسطينية قادرين بشكل عام على تحديد الأدوات المالية التي تقع ضمن نطاق هذه المعايير. ولكن قيمة T المحسوبة لم تكن أقل من T الجدولية بشكل جوهري وبالتالي فإن ذلك يعزز أن هناك بعض التشويش لدى معدي البيانات في فهم الأدوات المالية وعلاقتها مع المعايير الدولية المذكورة، فقد لاحظنا عند تحليل مجموعات الأسئلة بأن نسبة الإلتزام الكلي للمجموعة الأولى والتي لها علاقة بهذه الفرضية بلغت 77%.

2.8.4. فرضية البحث الثانية: وضعت للتأكد من مدى التزام المصارف العاملة في الأراضي الفلسطينية بعرض الأدوات والإستثمارات المالية في القوائم المالية وفقا لمتطلبات معيار المحاسبة الدولي رقم IAS 32.

H0: لا توجد فروق معنوية ذات دلاله إحصائية في عرض الأدوات أو الاستثمارات المالية في القوائم المالية للمصارف العاملة في الأراضي الفلسطينية ومتطلبات معيار المحاسبة الدولي رقم IAS 32.

وكانت نتائج اختبار هذه الفرضية، والتي تم استخراجها من الحاسوب بواسطة برنامج التحليل spss (اختبار T – Test) كما هي في الجدول التالي:

جدول رقم 11:4 يوضح نتائج اختبار الفرضية الثانية

نتيجة الفرضية العدمية	T Sig	T الجدولية	T المحسوبة
نقبل	0.028	2.005	1.282

ونلاحظ من النتائج في الجدول أعلاه أن قيمة T المحسوبة =1.282 أقل من قيمتها الجدولية، وبناءً على قاعدة القرار المصممة والمذكورة أعلاه، فإننا نقبل الفرضية العدمية H0، وهذا يعني أنه لا توجد فروق معنوية ذات دلالة إحصائية في عرض الأدوات أو الاستثمارات المالية في القوائم المالية للمصارف العاملة في الأراضي الفلسطينية ومتطلبات معيار المحاسبة الدولي رقم IAS 32، وبالتالي فإن طريقة وآلية عرض الأدوات أو الإستثمارات المالية في القوائم المالية للمصارف العاملة في الأراضي الفلسطينية تعتبر معقولة خصوصا وأن نسبة الإلتزام الكلي بموضوع العرض من قبل المصارف بلغت 80%.

كما تم استخدام ANOVA (F-TEST) وذلك لفحص العلاقة والارتباط، وايجاد الدلالة الاحصائية الهامة في تحديد نسبة الخطأ المقبولة، وذلك كما هو موضح في الجدول رقم 12:4 أدناه، كذلك يبين الجدول قوة العلاقة او الارتباط حيث بلغ حسب معامل بيرسون 95.8% وهي علاقة ارتباط قوية. وفيما يتعلق بمقدار او نسبة تفسير المتغير المستقل للمتغير التابع فقد بلغ 91.8% وهو تفسير كافي للمتغير التابع (عرض الاستثمارات المالية في القوائم المالية) وكان المتغير المستقل في الاختبار هو (متطلبات معيار المحاسبة الدولي رقم IAS 32)، وبينت النتائج أن عرض الإستثمارات المالية في القوائم المالية يكون أكثر إيجابية وتطبيقا كلما زاد الالتزام بمتطلبات معيار المحاسبة الدولي رقم IAS 32.

جدول رقم 12:4 يبين العلاقة والارتباط بين متغيرات الفرضية الثانية

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	.958 (a)	.918	.912	.0536

3.8.4. فرضية البحث الثالثة: وضعت للتأكد من مدى التزام المصارف العاملة في الأراضي الفلسطينية بالإفصاح عن الأدوات والإستثمارات المالية في القوائم المالية وفقا لمتطلبات معيار المحاسبة الدولي رقم IAS 32.

H0: لا توجد فروق معنوية ذات دلاله إحصائية في الإفصاح عن الأدوات أو الاستثمارات المالية في القوائم المالية للمصارف العاملة في الأراضي الفلسطينية ومتطلبات معيار المحاسبة الدولي رقم IAS 32.

وكانت نتائج اختبار هذه الفرضية، والتي تم استخراجها من الحاسوب بواسطة برنامج التحليل spss (اختبار T – Test) كما هي في الجدول التالي:

جدول رقم 13:4 يوضح نتائج اختبار الفرضية الثالثة

T المحسوبة	T الجدولية	T Sig	نتيجة الفرضية العدمية
1.196	2.005	0.026	نقبل

ونلاحظ من النتائج في الجدول أعلاه أن قيمة T المحسوبة = 1.196 أقل من قيمتها الجدولية، وبناءً على قاعدة القرار المصممة والمذكورة أعلاه، فإننا نقبل الفرضية العدمية H0، وهذا يعني أنه لا توجد فروق معنوية ذات دلالة إحصائية في الإفصاح عن الأدوات أو الاستثمارات المالية في القوائم المالية للمصارف العاملة في الأراضي الفلسطينية ومتطلبات معيار المحاسبة الدولي رقم IAS 32، وبالتالي فإن معالجة موضوع الإفصاح عن الأدوات أو الإستثمارات المالية في القوائم المالية للمصارف العاملة في الأراضي الفلسطينية يعتبر معقول خصوصا وأن نسبة الإلتزام الكلي بموضوع الإفصاح من قبل المصارف بلغت أيضا 80%.

كما تم استخدام ANOVA (F-TEST) وذلك لفحص العلاقة والارتباط، وايجاد الدلالة الاحصائية الهامة في تحديد نسبة الخطأ المقبولة، وذلك كما هو موضح في الجدول رقم 14:4 أدناه، كذلك يبين الجدول قوة العلاقة او الارتباط حيث بلغ حسب معامل بيرسون 76% وهي علاقة ارتباط قوية نوعا ما نظرا لأن نوع المتغيرات في الدراسة اسمي وليس رقمي. وفيما يتعلق بمقدار او نسبة تفسير المتغير المستقل للمتغير التابع فقد بلغ 75.1% وهو تفسير كافي للمتغير التابع (الافصاح عن الاستثمارات المالية في القوائم المالية)، وكان المتغير المستقل في الاختبار هو (متطلبات معيار المحاسبة الدولي رقم IAS 32)، وبينت النتائج أن الافصاح عن الإستثمارات المالية في القوائم المالية يكون أكثر وضوحا كلما زاد الالتزام بمتطلبات معيار المحاسبة الدولي رقم IAS 32.

جدول رقم 14:4 يبين العلاقة والارتباط بين متغيرات الفرضية الثالثة

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	.76 (a)	.751	.682	.104

4.8.4. فرضية البحث الرابعة: وضعت للتأكد من مدى التـزام المصـارف العاملـة فـي الأراضي الفلسطينية بالإعتراف بالأدوات المالية في القوائم المالية وفقـا لمتطلبـات معيـار المحاسبة الدولي رقم IAS 39.

H0: لا توجد فروق معنوية ذات دلاله إحصائية في الاعتراف بالأدوات المالية فـي القـوائم الماليـة للمصارف العاملـة في الأراضي الفلسطينية ومتطلبات معيار المحاسبة الدولـي رقم IAS 39.

وكانت نتائج اختبار هذه الفرضية، والتي تم استخراجها من الحاسوب بواسطة برنامج التحليل spss (اختبار T – Test) كما هي في الجدول التالي:

جدول رقم 15:4 يوضح نتائج اختبار الفرضية الرابعة

T المحسوبة	T الجدولية	T Sig	نتيجة الفرضية العدمية
1.904	2.005	0.041	نقبل

ونلاحظ من النتائج في الجدول أعلاه أن قيمة T المحسوبة = 1.904 أقل من قيمتها الجدولية، وبناءً على قاعدة القرار المصممة والمذكورة أعلاه، فإننا نقبل الفرضية العدميـة H0، وهـذا يعني أنه لا توجد فروق معنوية ذات دلالة إحصائية في الإعتراف بالأدوات المالية في القوائم المالية للمصارف العاملة في الأراضي الفلسطينيـة ومتطلبات معيار المحاسبة الـدولي رقـم IAS 39، وبالتالي فإن مسألة الإعتراف بالأدوات أو الإستثمارات المالية في القوائم الماليـة للمصارف العاملة في الأراضي الفلسطينية يعتبر مقبولا ولكن النتائج تظهر هنا أنـه يوجـد بعض الأخطاء في إجابات بعض المصارف والتي تدل على عدم الفهم الواضـح لمتطلبـات المعيار الدولي رقم IAS 39 فيما يتعلق بالاعتراف، ونجد من خلال الإطلاع علـى تحليـل المجموعة الرابعة من الأسئلة بأن نسبة الإلتزام الكلي بلغت 75%.

5.8.4. فرضية البحث الخامسة: وضعت للتأكد من مدى التزام المصـارف العاملـة فـي الأراضي الفلسطينية بقياس الأدوات المالية في القوائم المالية وفقا لمتطلبات معيار المحاسـبة الدولي رقم IAS 39.

H0: لا توجد فروق معنوية ذات دلاله إحصائية في قياس الأدوات المالية في القوائم المالية للمصارف العاملة في الأراضي الفلسطينية ومتطلبات معيار المحاسبة الدولي رقم 39 IAS.

وكانت نتائج اختبار هذه الفرضية، والتي تم استخراجها من الحاسوب بواسطة برنامج التحليل spss (اختبار T – Test) كما هي في الجدول التالي:

جدول رقم 16:4 يوضح نتائج اختبار الفرضية الخامسة

T المحسوبة	T الجدولية	T Sig	نتيجة الفرضية العدمية
1.878	2.005	0.0395	نقبل

ونلاحظ من النتائج في الجدول أعلاه أن قيمة T المحسوبة = 1.878 أقل من قيمتها الجدولية، وبناءً على قاعدة القرار المصممة والمذكورة أعلاه، فإننا نقبل الفرضية العدمية H0، وهذا يعني أنه لا توجد فروق معنوية ذات دلالة إحصائية في قياس الأدوات المالية في القوائم المالية للمصارف العاملة في الأراضي الفلسطينية ومتطلبات معيار المحاسبة الدولي رقم IAS 39، وبالتالي فإن عملية قياس الأدوات أو الإستثمارات المالية في القوائم المالية للمصارف العاملة في الأراضي الفلسطينية تعتبر مقبولة ولكن ليس بالدرجة المطلوبة وذلك لما لقياس الأدوات المالية من أثر على قيمة الأصول وعناصر قائمة الدخل للمصارف، حيث أن تحليل المجموعة الخامسة من الأسئلة بيَّن بأن نسبة الإلتزام الكلي بلغت 77% وهي ليست نسبة مرضية بالقدر المطلوب.

6.8.4. فرضية البحث السادسة: وضعت لتحديد فيما اذا كان تطبيق معايير المحاسبة الدولية الخاصة بالادوات المالية (IAS32, IAS39, IFRS7) يؤثر على حجم أصول المصارف العاملة في الأراضي الفلسطينية.

H0: لا توجد فروق معنوية ذات دلاله إحصائية في تطبيق معايير المحاسبة الدولية الخاصة بالأدوات المالية وحجم أصول المصارف العاملة في الأراضي الفلسطينية.

وكانت نتائج اختبار هذه الفرضية، والتي تم استخراجها من الحاسوب بواسطة برنامج التحليل spss (اختبار T – Test) كما هي في الجدول التالي:

جدول رقم 17:4 يوضح نتائج اختبار الفرضية السادسة

نتيجة الفرضية العدمية	T Sig	T الجدولية	T المحسوبة
نرفض	0.0210	2.005	7.945

ونلاحظ من النتائج في الجدول أعلاه أن قيمة T المحسوبة = 7.945 أكبر من قيمتها الجدولية، وبناءً على قاعدة القرار المصممة والمذكورة أعلاه، فإننا نرفض الفرضية العدمية H0، وهذا يعني أنه توجد فروق معنوية ذات دلالة إحصائية في تطبيق معايير المحاسبة الدولية الخاصة بالأدوات المالية وحجم أصول المصارف العاملة في الأراضي الفلسطينية.

كما تم استخدام ANOVA (F-TEST) وذلك لفحص العلاقة والارتباط، وايجاد الدلالة الاحصائية الهامة في تحديد نسبة الخطأ المقبولة، وذلك كما هو موضح في الجدول رقم 18:4 أدناه، حيث يبين الجدول قوة العلاقة او الارتباط حيث بلغ حسب معامل بيرسون 77% وهي علاقة ارتباط قوية نوعا ما نظرا لأن نوع المتغيرات في الدراسة اسمي وليس رقمي. وفيما يتعلق بمقدار او نسبة تفسير المتغير المستقل للمتغير التابع فقد بلغ 76.1% وهو تفسير كافي للمتغير التابع (حجم الأصول في المصارف العاملة في فلسطين) لتبيان الأثر ذات الدلالة الاحصائية، وكان المتغير المستقل في الاختبار هو (تطبيق معايير المحاسبة الدولية الخاصة بلأدوات المالية)، وبينت النتائج أن حجم الأصول في المصارف العاملة في فلسطين تتأثر بالإلتزام بتطبيق معايير المحاسبة الدولية الخاصة بالادوات المالية.

جدول رقم 18:4 يبين العلاقة والارتباط بين متغيرات الفرضية السادسة

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	.770(a)	.761	.751	.08440

7.8.4. فرضية البحث السابعة: وضعت لتحديد فيما اذا كان تطبيق معايير المحاسبة الدولية الخاصة بالادوات المالية (IAS32, IAS39, IFRS7) يؤثر على أرباح وخسائر المصارف العاملة في الأراضي الفلسطينية.

H0: لا توجد فروق معنوية ذات دلاله إحصائية في تطبيق معايير المحاسبة الدولية الخاصة بالأدوات المالية وقيمة أرباح وخسائر المصارف العاملة في الأراضي الفلسطينية.

وكانت نتائج اختبار هذه الفرضية، والتي تم استخراجها من الحاسوب بواسطة برنامج التحليل spss (اختبار T – Test) كما هي في الجدول التالي:

جدول رقم 19:4 يوضح نتائج اختبار الفرضية السابعة

نتيجة الفرضية العدمية	T Sig	T الجدولية	T المحسوبة
نرفض	0.020	2.005	6.440

ونلاحظ من النتائج في الجدول أعلاه أن قيمة T المحسوبة = 6.440 أكبر من قيمتها الجدولية، وبناءً على قاعدة القرار المصممة والمذكورة أعلاه، فإننا نرفض الفرضية العدمية H0، وهذا يعني أنه توجد فروق معنوية ذات دلالة إحصائية في تطبيق معايير المحاسبة الدولية الخاصة بالأدوات المالية وقيمة أرباح وخسائر المصارف العاملة في الأراضي الفلسطينية.

كما تم استخدام ANOVA (F-TEST) وذلك لفحص العلاقة والارتباط، وايجاد الدلالة الاحصائية الهامة في تحديد نسبة الخطأ المقبولة، وذلك كما هو موضح في الجدول رقم 20:4 أدناه، ويبين الجدول قوة العلاقة او الارتباط حيث بلغ حسب معامل بيرسون 70.4% وهي علاقة ارتباط قوية نوعا ما نظرا لأن نوع المتغيرات في الدراسة اسمي وليس رقمي. وفيما يتعلق بمقدار او نسبة تفسير المتغير المستقل للمتغير التابع فقد بلغ 70.3% وهو تفسير كافي للمتغير التابع (أرباح وخسائر المصارف العاملة في الأراضي الفلسطينية) لتبيان الأثر ذات الدلالة الاحصائية، وكان المتغير المستقل في الاختبار هو (تطبيق معايير المحاسبة الدولية الخاصة بلأدوات المالية)، وبينت النتائج أن أرباح وخسائر المصارف العاملة في الأراضي الفلسطينية تتأثر اذا كان هناك التزام بتطبيق معايير المحاسبة الدولية الخاصة بالادوات المالية.

جدول رقم 20:4 يبين العلاقة والارتباط بين متغيرات الفرضية السابعة

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	.704(a)	.703	.661	.07858

9.4 مقارنة بين نتائج التحليل الإحصائي والدراسة الفعلية لبيانات المصرف المحلي والمصرف الوافد:

توصلت الدراسة إلى وجود تقارب كبير بين نتائج تحليل أسئلة استبانة البحث ودراسة البيانات المالية الفعلية لاثنين من المصارف العاملة في الأراضي الفلسطينية، وذلك من حيث تطبيق معايير المحاسبة الدولية الخاصة بالأدوات المالية. ويمكن أن تعزى الفروقات التي لوحظت والتي يمكن اعتبارها غير جوهرية إلى التشويش لدى معدي البيانات المالية أو عدم قدرتهم على فهم كافة التفاصيل المتعلقة بمعايير القيمة العادلة التي تؤثر على المحافظ الإستثمارية الموجودة لدى المصارف التي يعملون فيها.

وقد أظهرت البيانات المالية الفعلية للمصرفين المحلي والوافد أن الإستثمارات المالية مقيمة بالقيمة العادلة وفقا لمعيار المحاسبة الدولي رقم IAS39، وهذا ما توصلت له المجموعة الرابعة والخامسة من الأسئلة حيث بلغ معدل الإلتزام العام في هاتين المجموعتين 75% و 77% على التوالي. كما أن نتائج اختبار فرضية البحث الرابعة والفرضية الخامسة أظهرت أنه لا توجد فروق معنوية ذات دلالة إحصائية في قياس والاعتراف بالأدوات والإستثمارات المالية في القوائم المالية للمصارف العاملة في الأراضي الفلسطينية ومتطلبات معيار المحاسبة الدولي رقم IAS39.

أما بخصوص عرض الإستثمارات المالية في البيانات المالية الفعلية للمصرفين المحلي والوافد فقد تبين أنها مصنفة وفقا لمعيار المحاسبة الدولي رقم IAS32 وتم الإفصاح عنها في الميزانية العمومية إما كموجودات مالية للمتاجرة أو متوفرة للبيع أو محتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق، وهذا أيضا ما توصلت له المجموعة الثانية والخامسة من أسئلة الإستبانة حيث بلغ معدل الإلتزام الكلي 80% و 77% على التوالي. وكانت نتائج اختبار الفرضية الثانية والخامسة مؤكدة أيضا لنفس النتيجة حيث أظهرت أنه لا توجد فروق معنوية ذات دلالة إحصائية في عرض الأدوات أو الإستثمارات المالية في القوائم المالية للمصارف العاملة في الأراضي الفلسطينية ومتطلبات معيار المحاسبة الدولي رقم IAS32.

وبينت القوائم المالية الفعلية للمصرف المحلي والمصرف الوافد بأن تطبيق المعيارين IAS32, IAS39 يؤثر على تقييم الإستثمارات المالية التي يحتفظ بها المصرفان حيث يعاد تقييمها في نهاية كل فترة مالية وبالتالي تتأثر القيمة الإجمالية لمجموع موجودات كل مصرف منهما،

وهذا أيضا كان واضحا في النتائج التي بينتها المجموعة الثالثة من الأسئلة بمعدل التزام كلي بلغ 80%. كما أن نتائج اختبار فرضية البحث السادسة أكدت بأن تطبيق معايير المحاسبة الدولية الخاصة بالأدوات المالية يؤثر على القيمة الإجمالية لمجموع موجودات المصرف.

كما أظهرت البيانات المالية الفعلية للمصرفين بأن فروقات تقييم الإستثمارات المالية يتم معالجتها إما ضمن قائمة الدخل وإما ضمن حقوق الملكية في الميزانية العمومية للمصرف وذلك حسب تصنيف الاستثمار. وهذا ما أظهرته أيضا المجموعة الخامسة من أسئلة الاستبانه وذلك بمعدل التزام كلي بلغ 77%. وتأكد ذلك من خلال نتائج اختبار فرضية البحث السابعة حيث تبين بأن تطبيق معايير المحاسبة الدولية الخاصة بالأدوات المالية تؤثر على حجم أرباح وخسائر المصرف.

10.4 النتائج والتوصيات

1.10.4. نتائج الدراسة:

استناداً إلى التحليل الإحصائي، واختبار فرضيات الدراسة، ودراسة الحالة العملية الخاصة بالفحص الفعلي للبيانات المالية لأحد المصارف الوافدة وأحد المصارف المحلية وذلك كما في نهاية السنة المالية 2008، ومن خلال مراجعة دراسات وأبحاث سابقة ومقالات ذات صلة بموضوع الدراسة، فقد توصلت الدراسة إلى عدة نتائج مهمة حول مدى التزام المصارف العاملة في الأراضي الفلسطينية بتطبيق معايير المحاسبة الدولية الخاصة بالأدوات والإستثمارات المالية:

1 -أظهرت دراسة البيانات المالية الفعلية للمصرف المحلي والمصرف الوافد، التزام هذه المصارف بتطبيق معايير المحاسبة الدولية (IAS 32, IAS 39, IFRS7) الخاصة بالعرض والإفصاح والاعتراف والقياس للأدوات المالية وقد ظهر أثرها بشكل واضح في متن القوائم المالية من حيث تصنيف محفظة الاستثمار في الأسهم والسندات وقياسها بالقيمة العادلة كما بتاريخ البيانات المالية.

2 -كذلك ظهر أثر الالتزام بهذه المعايير في الإيضاحات المرفقة مع البيانات المالية حيث تمت الإشارة إلى أن إعداد البيانات المالية يتم وفقاً لمبدأ التكلفة التاريخية باستثناء محفظة الاستثمار المالية (الموجودات المالية للمتاجرة والموجودات المالية المتوفرة للبيع) حيث يتم قياسها بالقيمة العادلة بتاريخ إعداد البيانات المالية.

3 -أظهرت الدراسة وجود فروقات غير جوهرية بين البيانات الفعلية للمصارف التي تمت دراستها وبين نتائج التحليل الإحصائي لاستبانة البحث، والتي قد تعزى إلى التشويش لدى معدي البيانات المالية أو عدم قدرتهم على فهم كافة التفاصيل المتعلقة بمعايير الأدوات المالية (IAS 32, IAS 39) والتي تؤثر على عرض وقياس المحافظ الاستثمارية للمصارف العاملة في الأراضي الفلسطينية.

4 -أظهرت الدراسة من خلال ما تم الاطلاع عليه من دراسات وأبحاث ومنشورات أن خضوع المصارف العاملة في الأراضي الفلسطينية لرقابة سلطة النقد الفلسطينية له

أثر كبير في زيادة التزام المصارف العاملة بالأراضي الفلسطينية بتطبيق معايير المحاسبة الدولية، فقد نصت المادة 46-ب من قانون سلطة النقد الفلسطينية رقم (2) لعام 1997 على اعتماد أصول المحاسبة الدولية وذلك في تقييم وتحليل وتسجيل جميع عمليات المصارف وفي إعداد جميع حساباتها الختامية، كما صدر تعميم سلطة النقد الفلسطينية رقم 142 بتاريخ 2001/9/13 وتعميم رقم 162 بتاريخ 2001/9/20 وذلك لغايات تطبيق معيار المحاسبة الدولي رقم 39.

5 -بينت نتائج التحليل الإحصائي أن المصارف العاملة في الأراضي الفلسطينية بشكل عام تعمل على تطبيق معايير المحاسبة الدولية وتميز في بياناتها المالية بين الأدوات المالية الخاضعة للمعيارين (IAS 32, IAS 39)، حيث بلغ المتوسط الحسابي الكلي للإجابات الصحيحة الخاصة بتحديد الأدوات المالية الخاضعة لهذين المعيارين 77% وذلك وفقا لأسئلة المجموعة الأولى.

6 -بينت النتائج الإحصائية أيضاً أن المصارف العاملة في الأراضي الفلسطينية تلتزم بمتطلبات المعيار الدولي رقم IAS 32 والمتعلق بعرض الأدوات المالية في القوائم المالية، حيث بلغت نسبة الالتزام حوالي 80% وفقاً لأسئلة المجموعة الثانية من استبانة الدراسة.

7 -بينت النتائج كذلك أن المصارف ملتزمة بمتطلبات المعيار الدولي رقم IAS 32 والمتعلق بالإفصاح عن الأدوات المالية في القوائم المالية، حيث بلغت نسبة الالتزام حوالي 80% وفقا لأسئلة المجموعة الثالثة.

8 -بينت النتائج كذلك أن المصارف ملتزمة بمتطلبات المعيار الدولي رقم IAS 39 والمتعلق بالاعتراف بالأدوات المالية، حيث بلغت نسبة الالتزام الكلية حوالي 75% وفقا لأسئلة المجموعة الرابعة.

9 -بينت النتائج أيضا أن المصارف ملتزمة بمتطلبات المعيار الدولي رقم IAS 39 والمتعلق بقياس الأدوات المالية، حيث بلغت نسبة الالتزام الكلية حوالي 77% وفقا لأسئلة المجموعة الخامسة.

2.10.4. التوصيات:

بالرغم من أن مجمل النتائج التي تم التوصل لها سواء من خلال التحليل الإحصائي أو من خلال الدراسة الفعلية لواقع البيانات المالية للمصرفين، وكذلك ما تم الإطلاع عليه من دراسات ومنشورات والتي أفادت بأن المصارف العاملة في الأراضي الفلسطينية تلتزم بتطبيق معايير المحاسبة الدولية وبشكل خاص معايير الأدوات المالية (IAS 32, IAS 39, IFRS 7)، إلا أنه اتضح خلال مراحل إعداد الدراسة ومن خلال النتائج أعلاه وجود عدد من الصعوبات التي واجهت المصارف ومعدي البيانات المالية، وقد توصلت الدراسة إلى عدد من التوصيات وذلك للتغلب على هذه الصعوبات والتوصل إلى تطبيق أفضل وأكثر سهولة لهذه المعايير:

1 -أن يكون هناك دور أكبر للسلطة الرقابية على الجهاز المصرفي في الأراضي الفلسطينية ممثلة بسلطة النقد الفلسطينية وذلك فيما يتعلق بإصدار تعليماتها الخاصة بتطبيق معايير المحاسبة الدولية بشكل أكثر توضيحا وتفصيلا، وذلك لتجنب الإرباك والتشويش لدى المصارف عند التطبيق، حيث يتطلب تطبيق هذه المعايير تجهيزات مسبقة في المصارف سواء فيما يتعلق بالأنظمة الآلية وإجراءات العمل، أو فيما يتعلق بتأهيل المحاسبين والمسؤولين عن إعداد البيانات المالية وفقا لمتطلبات هذه المعايير.

2 -أن تقوم المصارف العاملة في الأراضي الفلسطينية بتأهيل وتدريب المحاسبين والمدراء الماليين والمدققين الداخليين على كافة الجوانب والمتطلبات الخاصة بمعايير المحاسبة الدولية وخصوصا معايير القيمة العادلة (IAS 32, IAS 39, IFRS 7)، بحيث تتوفر لديهم المعرفة العلمية والدراية اللازمة التي تمكنهم من تطبيق هذه المعايير بسهولة وسلاسة.

3 -نظرا لأن معايير المحاسبة والإقرار المالي الدولية وكافة الملاحق والتفسيرات المتعلقة بها تصدر عن مجلس معايير المحاسبة الدولية باللغة الإنجليزية، فإنه من الضروري توفير ترجمة مهنية لهذه المعايير من قبل جهات متخصصة لما لها من دور كبير في تسهيل فهم هذه المعايير من قبل المحاسبين وذو العلاقة، حيث أن النشرات المترجمة المتوفرة تعرضت لانتقادات كثيرة بسبب الترجمة الحرفية والتي قد تؤدي إلى فهم خاطيء لهذه المعايير.

4 -أن تقوم جمعية البنوك في فلسطين وسلطة النقد الفلسطينية بالتنسيق مع جمعية مدققي الحسابات الفلسطينية ومع الجامعات والمعاهد الفلسطينية، لعقد الندوات وورش العمل والمحاضرات لكافة المختصين في المصارف لإطلاعهم وإرشادهم نحو أفضل السبل والممارسات الفضلى لتطبيق معايير المحاسبة الدولية، وكذلك إصدار النشرات وأدلة العمل وبشكل خاص للمعايير الخاصة بالأدوات المالية لما لها من تأثير على بنود قائمة الدخل والميزانية العمومية للمصارف العاملة في الأراضي الفلسطينية.

5 -أن تقوم الجامعات والمعاهد الفلسطينية بالمتابعة المستمرة لإصدارات مجلس معايير المحاسبة الدولية والعمل على تحديث المناهج التعليمية الخاصة بالمحاسبة بما يضمن مواكبتها للتطورات على هذه المعايير وبالتالي زيادة قدرة طلبة المحاسبة على فهم القوائم المالية والمعالجة المحاسبية للعمليات المالية وفقا لهذه المعايير أو التعديلات التي تطرأ عليها.

الدراسات اللاحقة:

حيث أن مجلس معايير المحاسبة الدولية، لا يزال يعمل على تحديث وتعديل المعايير الدولية الخاصة بالأدوات المالية والتي تؤثر على تصنيف وعرض وقياس المحافظ الإستثمارية للمصارف، لذلك فإنه من الضروري والمفيد متابعة عمل المجلس واختبار مدى التزام المصارف بالتعديلات حول هذه المعايير أو المعايير الجديدة التي قد تصدر بهذا الخصوص.

وقد صدر في 12/11/2009 المعيار الدولي للتقرير المالي رقم IFRS 9 والذي سوف يكتمل في نهاية 2010، ويعالج المعيار الجديد مجمل القضايا التي يعالجها حاليا المعيار المحاسبي الدولي رقم IAS 39 وسوف يحل هذا المعيار محل المعيار 39 اعتبارا من 2013، علما بأن مجلس معايير المحاسبة الدولي يشجع التطبيق المبكر اعتبارا من 2011.

المراجع والمصادر

المراجع العربية:

1. أبو قحف، عبد السلام، 2003، "أساسيات إدارة الأعمال الدولية"، منشورات الحلبي الحقوقية، الطبعة الثانية.
2. جربوع، يوسف، 2004، "مدى مسؤولية الشركات والمؤسسات المالية تجاه تطبيق معايير المحاسبة الدولية عند إعداد القوائم المالية بدولة فلسطين"، مجلة المجمع العربي للمحاسبين القانونيين، العدد 26.
3. الخطيب والقشي، 2004، توجه معايير المحاسبة نحو القيم العادلة والدخل الاقتصادي وأثر ذلك على الاقتصاد، مجلة الزيتونة للبحوث العلمية، المجلد الثاني، العدد الثاني.
4. خوري، نعيم، 2001، "محاسبة الأدوات المالية"، مجلة المدقق، عمان، العدد 46.
5. خوري، نعيم، "محاضرة حول القيمة العادلة والاقرار المالي".
6. دهمش، نعيم، 2002، "تجانس معايير المحاسبة الدولية مقارنة مع المعايير الأمريكية والبريطانية" مؤتمر جمعية مدققي الحسابات الأردنيين.
7. ربابعة، عبد الرؤوف، 2010، "بناء المحافظ الإستثمارية وإدارة الإستثمار في الأسهم بين العوائد والمخاطر، موسوعة الإقتصاد والتمويل الإسلامي.
8. زلموط، علا، 2003، "مدى ملاءمة بيانات القوائم المالية للمصارف الأردنية لمعيار المحاسبة الدولي (39) من وجهة نظر المحاسب ومدقق الحسابات الخارجي"، رسالة ماجستير غير منشورة، عمان.
9. عاشور، عصافت، 1997، "المحاسبة عن المشتقات المالية".
10. العبادي والقشي، 2008، أثر تبني وتطبيق معايير المحاسبة الدولية في الشركات الأردنية على استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر، المجلة العربية للإدارة، المنظمة العربية للإدارة، القاهرة.
11. عبدالناصر وآخرون، 2009، العلاقة المتبادلة بين معايير القيمة العادلة والأزمة المالية العالمية، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، العدد 20، بغداد.
12. عوض، مروان، 1988، "العملات الأجنبية والاستثمار والتمويل" معهد الدراسات المصرفية.

13. غادر، محمد، 2004، "دور الهيئات الأكاديمية في اعتماد معايير المحاسبة الدولية"، مجلة المجمع العربي للمحاسبين القانونيين.
14. مطر، وآخرون، 2009، العلاقة المتبادلة بين معايير المحاسبة الدولية والأزمة المالية العالمية، بحث مقدم للمؤتمر العلمي الثالث، جامعة الاسراء.
15. مطر، محمد، "أهمية الاتساق في تطبيق معايير المحاسبة الدولية"، أبحاث اليرموك، المجلد التاسع، العدد الرابع.
16. مطر، محمد، 1995، "واقع مهنة المحاسبة في الدول النامية ودورها في عملية التنمية الاقتصادية". المؤتمر المحاسبي العربي الدولي الثاني.
17. الميداني، محمد، 1989، "الإدارة التمويلية في الشركات"، جامعة الملك فهد.
18. ياسين، علا، 2002، "دراسة مقارنة لتطبيقات معيار المحاسبة الدولي 39 في البنوك الأردنية"، المؤتمر العالمي المهني الرابع "المحاسبة وتحديات العولمة"، جمعية مدققي الحسابات القانونيين الأردنيين، عمان.

النشرات والقوانين:

1. جريدة الجريدة، العدد 166، 16 كانون أول 2007.
2. جمعية البنوك في فلسطين، دراسات مصرفية 2009.
3. سلطة النقد الفلسطينية، تعميم رقم 142 بتاريخ 2001/9/13.
4. سلطة النقد الفلسطينية، تعميم رقم 162 بتاريخ 2001/9/20.
5. قانون سلطة النقد الفلسطينية رقم (2) لعام 1997.
6. قانون المصارف رقم (2) لعام 2002.
7. قانون ضريبة الدخل رقم 17 لسنة 2004 المعدل اعتبارا من 1 كانون الثاني 2008.
8. قانون الأوراق المالية رقم (12) لسنة 2004.
9. ماس، آثار تطبيق قانون المصارف الفلسطيني على أداء القطاع الخاص، 2008.
10. منشورات سوق فلسطين للأوراق المالية 2004.
11. Deloitte, "IFRS in your pocket 2005", Deloitte Touche Thomatsu, 2005.

المراجع الأجنبية:

أولا: الكتب:

1. Choi, Forst & Meek, 2002, "International Accounting", Prentice-Hall, Fourth Edition.
2. Gitman, Lawrence, 2000, "Principles of Managerial Finance", Addison Wesley Publishing Company, Ninth Edition.
3. Mills, Rickard, 2005, "IAS 39: The Problem Child" Accountancy Ireland, Vol. 37.
4. Radebaugh, Lee & Siney Gray, 2002, "International Accounting Multinational Enterprises" Joun Willy & Sons, Inc, Fifth Edition.
5. Walton, Peter, 2004, "IAS 39: Where different Accounting Models Collide", Accounting in Europe.
6. Younetani, T. and Katsuo, Y., 1998, "Fair Value Accounting and Regulatory Capital Requirements", FRBNY, Economic Policy Review, p-p 33-34.

ثانيا:المقالات:

1. Arora, Hapreet, 2003, "Adoption of International Accounting Standards: Ten Commandments", Journal of Banking Regulation, Vol5.
2. Chan, Gordan, 2002, "IAS 39 Compliance: Ensuring Transparency and Credibility" GTNews – www.gtnews.com.
3. Campbell, Tem, William Kracaw, 1993, "Financial Risk Management", Harper Collins Collage Publishers.
4. Eckes, Burkhard & Hitchins, John, 2003, "The Implementation of IAS 39 in The Banking Industry experience in Germany" Tackling the key issues in banking and capital markets.
5. Gray, Robert P., 2003, Research Note: Revisiting Fair Value Accounting — Measuring Commercial Banks' Liabilities, Vol 39.
6. IASB, 2005, "Financial Instruments Reporting and Accounting" IASCF.
7. IASB, Op.cit, October 2005.
8. International forum on accounting development, 2001, GAAP 2001, [online]. Available from:
9. http://www.ifad.net/content/ie/gaap2001/ie.f.gaap2001.preface.htm.
10. Juettner , Beat, 2003, "Problems associated with the value-Relevance of Financial Derivatives According to IAS 39" [online]. Available from: http://www.swoba.hhs.se/hastba/papers/hasba 2003-002.pdf.
11. Jensen, Robert, 2000, "A real World of a controversial Accounting for Copper Swap that challenges the theory of IAS 39 & SFAS 133", [online]. EAA'S Available from: http://www.bham.ac.uk/eaa/caa2000/jense.htm
12. Khoury, Naim S., 2001, "Accounting for Financial Instruments", The Arab Bank Review, Vol 3.

13. Scheider, Douglas and McCarthy, Mark, 1997, "Earning impact of Applying IAS 32 to Convertible Debt", Journal of International Accounting Auditing & Taxation, Vol. 6.
14. Tweedi, David, 2005, "Setting a Global Standard: The Case for Accounting Convergence", Northwestern Journal of International Low & Business, Vol 25.
15. Tweedie, David, 2004, "Written Statement of Sir David Tweedie to the committee on Economic and Monetary Affairs", Brussels, Belgium.
16. Uddin, Salim, 2005, "Global Acceptance of IAS/IFRSs" The Cost of Management, Vol 33.
17. Wong, Peter, 2004, "Challenges and Successes in Implementing International Standards", IASCF.

ثالثاً: المواقع الالكترونية:

1. http://en.wikipedia.org /wiki/developing-country
2. www.iasb.com
3. www.iasb.org.uk
4. www.iascfoundation.org
5. http://www.pma.ps/atemplate.aspx?id=859

ملحق رقم 1:

استبانه

يقوم الباحث بإجراء دراسة حول مدى التزام المصارف العاملة في الأراضي الفلسطينية بتطبيق معايير المحاسبة الدولية المتعلقة بالعرض والإفصاح والاعتراف والقياس فيما يتعلق بالأدوات المالية التي تتعامل بها هذه المصارف.

وتتم هذه الدراسة بإشراف الدكتور فادي قطان كمتطلب للحصول على درجة الماجستير في المحاسبة والضرائب، وتعتبر الاستبانة المرفقة جزءاً من متطلبات هذه الدراسة.

إن تقديمكم للمعلومات بموضوعية وحيادية واهتمام سيؤدي إلى مساعدة الباحث في تحقيق أهداف الدراسة والتوصل إلى نتائج ذات مصداقية عالية.

ونؤكد لكم بأن المعلومات التي تفضلتم تزويدنا بها ستعامل بسرية تامة، وسوف تستخدم لأغراض البحث العلمي فقط.

مع الشكر والاحترام لاهتمامكم وحسن تعاونكم،،،

الباحث
أسامة حرزالله
جامعة القدس

القسم الأول: بيانات شخصية:

يرجى وضع دائرة حول الاختيار المناسب:

1- المؤهل العلمي:

أ- دون البكالوريوس ب- بكالوريوس

جـ- ماجستير د- دكتوراه

2- التخصص العلمي:

أ- محاسبة ب- إدارة أعمال

جـ- علوم مالية ومصرفية د- غير ذلك... حدد.....

3- عدد سنوات الخبرة في مجال إعداد التقارير المالية:

أ- أقل من 5 سنوات ب- من 5 سنوات إلى 10 سنوات

جـ- من 11 سنة إلى 15 سنة د- أكثر من 15 سنة

4- الوظيفة الحالية:

أ- رئيس قسم المحاسبة ب- المدير المالي

جـ- مدقق داخلي د- مدقق خارجي

القسم الثاني: الالتزام بمعياري المحاسبة الدوليين IAS 32 & IAS 39:

يرجى وضع إشارة (✓) في العمود المناسب .

1. العناصر التالية تعتبر أداة مالية خاضعة لمعايير المحاسبة الدولية رقم (32) ورقم (39):

الفقرة	موافق	غير موافق
1. حساب جاري مدين		
2. وديعة ثابتة أو تحت الطلب		
3. استثمار في صندوق استثماري		
4. استثمار في شركة أخرى بنسبة تملك 19% من رأسمالها		
5. استثمار في شركة أخرى بنسبة تملك 26% من رأسمالها		
6. استثمار في شركة أخرى بنسبة تملك 52% من رأسمالها		
7. ذمم مدينة ناشئة عن مبيعات آجلة		
8. تأمينات اعتمادات مستندية		
9. مصاريف تأمين مدفوعة مقدماً		
10. بضاعة مواد خام		
11. سبيكة ذهبية		
12. براءة اختراع		
13. علامة تجارية		
14. قبولات بنكية		
15. مخصص ترك الخدمة للموظفين		
16. الاحتياطيات والأرباح المحتفظ بها		
17. ضرائب دخل مؤجلة		
18. كفالة مالية		
19. حقوق الأقلية		

2. عند عرض الأدوات المالية في القوائم المالية يتم ما يلي:

الفقرة	موافق	غير موافق
1. تصنف الأداة المالية في الميزانية حسب جوهرها لا حسب شكلها القانوني.		
2. السهم الممتاز يمكن أن يعرض كالتزام في الميزانية العمومية.		
3. يتم فصل مكونات السند الذي يحمل خيار تحويل إلى أسهم عادية بحيث يصنف السند على أنه التزام وحق الخيار على أنه حق ملكية.		
4. تدرج الأرباح والخسائر والمكاسب للأدوات المالية حسب عرض هذه الأدوات في الميزانية.		
5. يتم عمل مقاصة بين أصل مالي والتزام مالي (عرض الأصول والالتزامات على أساس صافي المبلغ) عندما يحق للمشروع التسديد على أساس صافي المبلغ فقط.		

3. عند الإفصاح عن الأدوات المالية في القوائم المالية يتم ما يلي:

الفقرة	موافق	غير موافق
1. يتم الإفصاح عن مبالغ وتوقيت ودرجة التأكد من التدفقات النقدية المستقبلية المرتبطة بالأدوات المالية.		
2. يتم الإفصاح عن السياسات والأساليب المحاسبية المستخدمة في الاعتراف والقياس عن الأدوات المالية.		
3. يتم الإفصاح عن الشروط والأحكام التعاقدية لأداة مالية والتي لها تأثير على الشركة من حيث الأخطار التي قد يتعرض لها المشروع.		
4. من المهم الإفصاح عن التغيرات في الظروف والتي ينتج عنها مخاطر جديدة خاصة بالأدوات المالية.		

الفقرة	موافق	غير موافق
5. من المهم تحديد متى يتم الاعتراف بأصل أو التزام مالي في الميزانية ومتى يتم التوقف عن الاعتراف به.		
6. يتم الإفصاح عن تاريخ إعادة التسعير عندما يختلف هذا التاريخ بصورة كبيرة عن تاريخ التعاقد.		
7. من المهم الإفصاح عن المعلومات حول تعرض الشركة لمخاطر معدل الفائدة.		
8. من المهم الإفصاح عن المعلومات حول تعرض الشركة لمخاطر الائتمان بما في ذلك أقصى مبلغ خسارة متوقع.		
9. في حال وجود كفالة من قبل الشركة على شخص أو شركة أخرى يعرض الشركة إلى مخاطر يتم الإفصاح عن هذه الكفالة والمخاطر المعرضة لها الشركة.		
10. أسعار السوق المالي تعبر عن القيمة العادلة للأداة المتداولة فيه.		
11. يتم الإفصاح عن وجود شرط إجراء مقاصة بين أصل مالي والتزام مالي.		
12. يتم إدراج معلومات تساعد مستخدمي البيانات المالية على عمل تقديراتهم الخاصة عند عدم تمكن الشركة من تحديد القيمة العادلة لأداة مالية.		

4.عند الاعتراف بالأدوات المالية في التقارير المالية يتم ما يلي:

الفقرة	موافق	غير موافق
1. يتم الاعتراف بالموجودات المالية والمطلوبات المالية فقط عندما تصبح الشركة طرفاً في الأحكام التعاقدية.		
2. يتم إدراج جميع المشتقات المالية في الميزانية.		
3. يتم الاعتراف بالعقد الآجل كالتزام أو أصل بتاريخ الالتزام (المتاجرة).		
4. يتم استخدام محاسبة تاريخ المتاجرة أو تاريخ التسوية عند الاعتراف بالأداة المالية وذلك حسب القرار الإداري في الشركة.		
5. عند الاعتراف بالموجودات المالية تطبق محاسبة المتاجرة أو التسوية المعتمدة في الشركة بشكل ثابت ولجميع الموجودات المالية.		
6. لا فرق لأثر التغير بالقيمة العادلة للأداة المالية بين محاسبة تاريخ المتاجرة ومحاسبة تاريخ التسوية على قائمة الدخل أو حساب التغير في القيمة العادلة في الميزانية.		
7. تنطبق أحكام محاسبة تاريخ المتاجرة أو تاريخ التسوية المستخدم على المطلوبات المالية.		
8. يتم الاعتراف بعملية شراء أصل مالي تنوي الشركة الحصول عليه بحسب الموازنة المتبعة.		
9. لا يتم الاعتراف بعقود شراء أصل مالي ليس له سوق ثابت أو محدد.		

5. عند قياس الأدوات المالية لأغراض التقارير المالية يتم ما يلي:

الفقرة	موافق	غير موافق
1. يتم تصنيف الأدوات المالية المعترف بها داخل التقارير المالية حسب قدرة ونية الشركة في حملها.		
2. تصنف الأصول المالية إلى أربع فئات مختلفة.		
3. يتم إعادة قياس جميع الأصول المالية بمقدار قيمتها فيما عدا: الاستثمارات المحتفظ بها لتاريخ الاستحقاق.		
4. يمكن قياس المشتقات بالتكلفة وليس بالقيمة العادلة عند عدم توفر سوق نشطة للأداة.		
5. الذمم المدينة التي أحدثتها الشركة وغير محتفظ بها للمتاجرة تقاس بمقدار التكلفة المطفأة.		
6. معظم الأوراق المالية الخاصة بحقوق الملكية لا يمكن تصنيفها على أنها استثمارات محتفظ بها حتى الاستحقاق.		
7. لا يمكن تصنيف الأصل المالي الخاضع للاسترداد من قبل الجهة المصدرة على أنه استثمار محتفظ به حتى الاستحقاق بالرغم من توفر شروط التصنيف الأخرى.		
8. إن بيع جزء من محفظة الاستثمارات المحتفظ بها حتى الاستحقاق وذلك لانخفاض الملاءة الائتمانية للمصدر من قبل هيئة تصنيف خارجية لا يجبر الشركة على تحويل هذه المحفظة إلى تصنيف آخر.		
9. لا يمكن لشركة الاحتفاظ بمحفظة الاستثمارات المحتفظ بها حتى الاستحقاق إذا لم يكن لدى الشركة قدرة مالية في الاحتفاظ بها حتى الاستحقاق أو أن هناك مانع قانوني قد يحبط قدرتها على ذلك.		
10. تقوم الشركة بتقدير نيتها وقدرتها على الاحتفاظ بمحفظة الاستثمارات المحتفظ بها حتى الاستحقاق في كل تاريخ ميزانية.		

الفقرة	موافق	غير موافق
11. لا يمكن إعادة تصنيف استثمار صنف في محفظة المتاجرة إلى أي محفظة استثمارية أخرى.		
12. عند تحويل استثمار من محفظة المتاح للبيع إلى محفظة المتاجرة وكانت الشركة قد اعترفت بتغير القيمة العادلة لهذا الاستثمار في حقوق الملكية فإن هذا التغير يتم نقله مباشرة إلى قائمة الدخل.		
13. يتم إدراج مكاسب وخسائر الأدوات المالية الموجودة في محفظة الاستثمارات المتاحة للبيع فقط في حساب التغير في القيمة العادلة المدرج في قائمة حقوق الملكية.		
14. يجب أن تقاس الأدوات المالية التي لا يمكن قياس قيمتها العادلة بشكل موثوق بمقدار التكلفة.		
15. تكون القيمة العادلة لأداة مالية قابلة للقياس إذا وجد لها سوق مالي نشط.		
16. تكون القيمة العادلة لأداة مالية قابلة للقياس إذا كانت أداة دين يتم تقييمها من قبل وكالة تقييم مستقلة ويمكن تقدير تدفقاتها النقدية المستقبلية.		

ملحق رقم 2:

Palestine National Authority
Palestine Monetary Authority
Palestine

بسم الله الرحمن الرحيم

السلطة الوطنية الفلسطينية
سلطة النقد الفلسطينية
فلسطين

تعميم رقم (2001/142)
إلى كافة البنوك العاملة في فلسطين
تاريخ: 2001/9/13

الموضوع: معيار المحاسبة الدولي رقم (39)

بالإشارة إلى مذكرة سلطة النقد الفلسطينية رقم (1) تاريخ 2001/1/2 والمتعلقة في البدء بتطبيق معيار المحاسبة الدولي رقم (39) عند إعداد الحسابات الختامية والقوائم المالية وفق آخر التعديلات المقرة.

يطلب من البنوك العاملة في فلسطين إعلام سلطة النقد بالإجراءات العملية التي اتخذت وستتخذ لتطبيق المعيار المذكور في إعداد الحسابات الختامية الخاصة للسنة المالية المنتهية في 2001/12/31.

د. أمين محمد حدّاد
٩/١٣
نائب المحافظ/ القائم بأعمال المحافظ

البنك العربي الفلسطيني للإستثمار البريد الوارد	
رقم الوارد	935
تاريخ الاستلام	١٥-٩-٠١
تاريخ الإجابة	
القسم المعني	

ملحق رقم 3:

Palestine National Authority
Palestine Monetary Authority
Palestine

السلطة الوطنية الفلسطينية
سلطة النقد الفلسطينية
فلسطين

تعميم رقم (162)

إلى مدققي الحسابات العاملين في فلسطين

تاريخ: 2001/9/20

الموضوع: تطبيق معيار المحاسبة الدولي رقم 39

نظرا لبدء سريان معيار المحاسبة الدولي رقم (39) من بداية العام الحالي 2001، وإعداد البيانات المالية نصف السنوية والختامية لنتائج أعمال المؤسسات المالية المصرفية الفلسطينية وفقا له، فإنه من الضروري توضيح ما يلي:

1. ضرورة شمول تقريركم على فحص التزام البنوك بتطبيق المعيار رقم (39) وأن البيانات والقوائم المالية تم إعدادها وفق المعيار المذكور.
2. ضرورة مساهمتكم الفعالة في نشر وتعزيز الوعي المحاسبي المعيار المذكور لدى موظفي الجهاز المصرفي في فلسطين.

د. أمين محمد حداد
القائم بأعمال المحافظ

فهرس الملاحق

الرقم	عنوان الملحق	رقم الصفحة
1	إستبانة الدراسة.....	86
2	تعميم سلطة النقد الفلسطينية رقم 142 بتاريخ 2001/9/13.....	94
3	تعميم سلطة النقد الفلسطينية رقم 162 بتاريخ 2001/9/20.....	95

فهرس الجداول

الرقم	عنوان الجدول	رقم الصفحة
1:4	المؤهل العلمي لعينة الدراسة.....	60
2:4	التخصص العلمي لعينة الدراسة.....	60
3:4	عدد سنوات الخبرة لعينة الدراسة.....	60
4:4	المنصب الوظيفي لعينة الدراسة.....	61
5:4	الوسط الحسابي والانحراف المعياري لأسئلة المجموعة الاولى حول تحديد الأدوات المالية الخاضعة لمعايير (IAS32 & IAS39).....	62
6:4	الوسط الحسابي والانحراف المعياري لأسئلة المجموعة الثانية حول عرض الأدوات المالية وفقا لمتطلبات معيار المحاسبة الدولي رقم IAS32.....	63
7:4	الوسط الحسابي والانحراف المعياري لأسئلة المجموعة الثالثة حول الإفصاح عن الأدوات المالية وفقا لمتطلبات معيار المحاسبة الدولي رقم IAS32.....	64
8:4	الوسط الحسابي والانحراف المعياري لأسئلة المجموعة الرابعة والمتعلقة بالاعتراف وفقا لمتطلبات معيار المحاسبة الدولي رقم IAS39.....	66
9:4	الوسط الحسابي والانحراف المعياري لأسئلة المجموعة المجموعة الخامسة والمتعلقة بالقياس وفقا لمتطلبات معيار المحاسبة الدولي رقم IAS39.....	67
10:4	نتائج اختبار الفرضية الأولى.....	71
11:4	نتائج اختبار الفرضية الثانية.....	71
12:4	العلاقة والارتباط بين متغيرات الفرضية الثانية.....	72
13:4	نتائج اختبار الفرضية الثالثة.....	73
14:4	العلاقة والارتباط بين متغيرات الفرضية الثالثة.....	73

15:4 نتائج اختبار الفرضية الرابعة..... 74

16:4 نتائج اختبار الفرضية الخامسة..... 75

17:4 نتائج اختبار الفرضيةالسادسة..... 76

18:4 العلاقة والارتباط بين متغيرات الفرضية السادسة..... 76

19:4 اختبار الفرضية السابعة..... 77

20:4 العلاقة والارتباط بين متغيرات الفرضية السابعة..... 77

فهرس المحتويات

الرقم	المبحث	رقم الصفحة
•	**اقرار**	أ
•	**شكر وتقدير**	ب
•	**ملخص الدراسة باللغة العربية**	ج
•	**ملخص الدراسة باللغة الانجليزية**	هـ
الفصل الأول: الاطار العام للدراسة		1
1.1	مقدمة	1
2.1	هدف الدراسة	4
3.1	أهمية الدراسة	4
4.1	مشكلة الدراسة	5
5.1	فرضيات الدراسة	5
6.1	محددات الدراسة	6
7.1	الدراسات السابقة	6
8.1	خلاصة الدراسات السابقة	15
9.1	ميزة الدراسة عن الدراسات السابقة	16
الفصل الثاني: معايير المحاسبة والاقرار المالي الدولية ومراحل تطبيقها		17
1.2	المقدمة	17
2.2	الحاجة لمعايير محاسبية دولية	18
3.2	التطور التاريخي لصناعة معايير المحاسبة والإقرار المالي الدولية IAS/IFRS	23
4.2	منافع تطبيق IAS/IFRS	24
5.2	الخطوات المطلوبة لدعم تطبيق معايير المحاسبة والاقرار المالي الدولية وتقاربها	25
6.2	الأراضي الفلسطينية ومعايير المحاسبة والاقرار المالي الدولية	28
1.6.2	أسباب تبني الأراضي الفلسطينية لمعايير المحاسبة والاقرار المالي الدولية	29

2.6.2 الأراضي الفلسطينية ومعايير المحاسبة الدولية الخاصة بالأدوات المالية..... 31
3.6.2 سوق فلسطين للأوراق المالية والأدوات المالية المتداولة فيه..... 32
7.2 الخلاصة..... 34

الفصل الثالث: معايير المحاسبة والاقرار المالي الدولية (IAS32, IAS39, IFRS7).... 35

1.3 المقدمة..... 35
2.3 مفهوم الأدوات المالية من الجوانب المالية..... 36
3.3 مصطلحات خاصة بالأدوات المالية وفقا لمعياري المحاسبة الدوليين IAS32,IAS39..... 39
4.3 المحاسبة عن الأدوات المالية حسب المعيار IAS32، IAS39 والمعيار IFRS7... 40
5.3 مزايا تطبيق المعايير الخاصة بالأدوات المالية..... 42
6.3 مقومات تطبيق معايير المحاسبة والاقرار المالي الدولية الخاصة بالأدوات المالية.... 42
7.3 المآخذ على معايير المحاسبة والاقرار المالي الدولية الخاصة بالأدوات المالية..... 43
8.3 جوهر معايير المحاسبة والاقرار المالي الدولية الخاصة بالأدوات المالية..... 44
1.8.3 معيار المحاسبة الدولي (IAS32) الأدوات المالية :العرض..... 44
1.1.8.3 أهداف معيار المحاسبة الدولي (IAS32)..... 45
2.1.8.3 نطاق معيار المحاسبة الدولي (IAS32)..... 45
2.8.3 معيار المحاسبة الدولي (IAS39) الأدوات المالية: الاعتراف والقياس:..... 46
1.2.8.3 هدف معيار المحاسبة الدولي IAS39..... 46
2.2.8.3 نطاق معيار المحاسبة الدولي IAS39..... 46
3.2.8.3 القياس في معيار المحاسبة الدولي IAS39..... 47
4.2.8.3 إعادة تصنيف الأدوات المالية..... 47
3.8.3 معيار الاقرار المالي الدولي IFRS 7: الإفصاح..... 48
1.3.8.3 أسباب إصدار المعيار IFRS 7..... 48
2.3.8.3 أهداف المعيار IFRS 7..... 49
3.3.8.3 نطاق المعيار IFRS 7..... 49
4.3.8.3 متطلبات الإفصاح حسب المعيار IFRS 7..... 49

الفصل الرابع: منهجية الدراسة..... 51

1.4 المقدمة..... 51
2.4 واقع تطبيق معايير المحاسبة الدولية الخاصة بالأدوات المالية على البيانات الماليـــة للمصارف العاملة في الأراضي الفلسطينية–حالات عملية..... 51
1.2.4 البيانات المالية للمصرف المحلي كما في نهاية السنة المالية 2008..... 52
2.2.4 البيانات المالية للمصرف الوافد كما في نهاية السنة المالية 2008..... 54
3.4 مجتمع الدراسة..... 57
4.4 عينة الدراسة..... 58
5.4 أسلوب جمع بيانات الدراسة..... 58
6.4 الأسلوب الإحصائي المستخدم..... 59
7.4 مناقشة نتائج الدراسة..... 59
1.7.4 تحليل البيانات الخاصة بأفراد عينة الدراسة..... 59
2.7.4 تحليل أسئلة الاستبانة..... 61
1.2.7.4 المجموعة الأولى من الأسئلة..... 61
2.2.7.4 المجموعة الثانية من الأسئلة..... 63
3.2.7.4 المجموعة الثالثة من الأسئلة..... 64
4.2.7.4 المجموعة الرابعة من الأسئلة..... 66
5.2.7.4 المجموعة الخامسة من الأسئلة..... 67
8.4 اختبار الفرضيات..... 70
1.8.4 فرضية البحث الأولى..... 70
2.8.4 فرضية البحث الثانية..... 71
3.8.4 فرضية البحث الثالثة..... 72
4.8.4 فرضية البحث الرابعة..... 74
5.8.4 فرضية البحث الخامسة..... 74
6.8.4 فرضية البحث السادسة..... 75
7.8.4 فرضية البحث السابعة..... 76
9.4 مقارنة بين نتائج التحليل الإحصائي والدراسة الفعلية لبيانات المصارف 78
10.4 النتائج والتوصيات..... 80
1.10.4 نتائج الدراسة..... 80

2.10.4 التوصيات..... 82
- **المراجع والمصادر**..... 84
- **الملاحق**..... 88
- **فهرس الملاحق**..... 98
- **فهرس الجداول**..... 99
- **فهرس المحتويات**..... 101